



卷之四

四

四

四

四

四

四

四

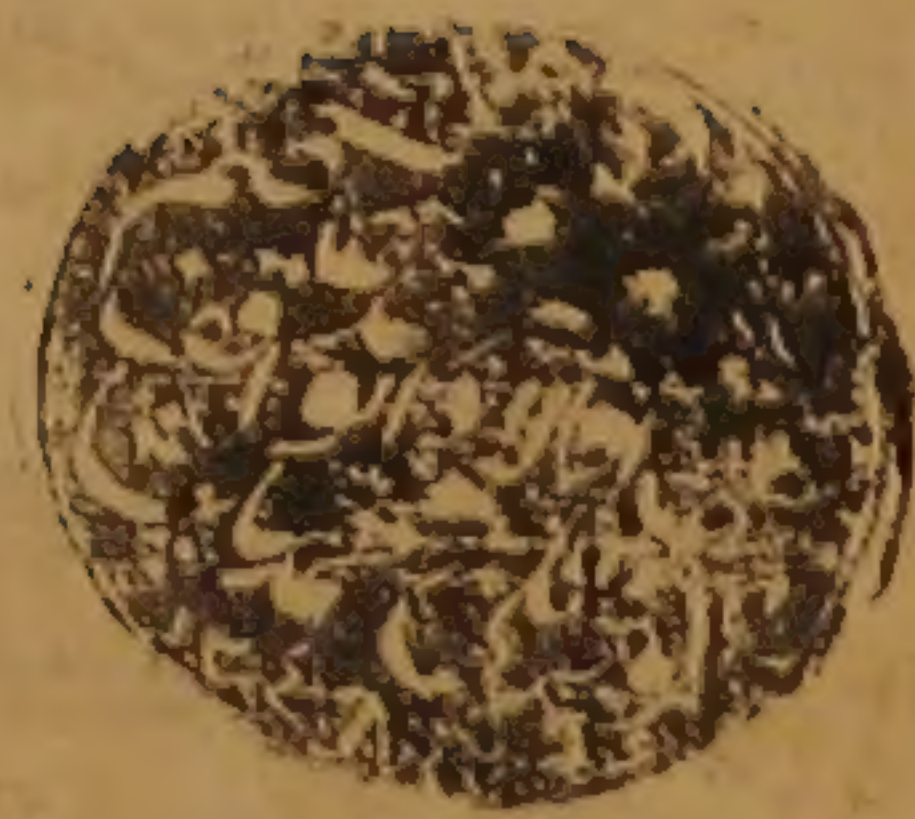
四

四

四

四

کتابخانه آداب میری للکفوی



۵۱۴



کتابخانه آداب میری للکفوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله ادبنا باداب المناظرة . وفتح علينا ابواب البحث والمفاكرة . والصلوة
والسلام على خير من نطق لافها والصواب . واوتى جوامع الكلم وفصل الخطاب
وعلى له واصحابه . اولياء احبابه . واحباة اوليائه . وبعد فيقول
الفقيه السيد محمد الكفوي ان العلوم على شعب فنونها وتكثر شجونها ارفع المطالب
وانفع المأرب وعلم المناظرة من بينها له شان في غيرها يحتاج اليه في تنقيح القول
ويقتصر اليه في توضيح المنقول يتوصل به الى سالك الوصول ويتوصل به الى مدارك
المحصل . وان كنت فيما مضى من الزمان الى هذا الان مشغوقا بتحصيله مفتشا
عن اجالة وتفصيلا محررا فيه حواشي ورسائل ومقررا فيه مباحث ومسائل
فتصنعت الكتب المصنفة وتصنعت الرسائل المؤلفة . سيما الرسالة العنصرية
وشرحها الغائق على الشروح السابق . وحاشيته المشتملة على حل التحقيقات وكل التلخيصات
المحتوية من الابحاث والنكات ما فيه شفاء ونجات عباراتها اشارات الى
كنوز الحقائق ومدلولاتها لتلوجحات الى رموز الدقائق . ولعمري انها احدى
من تفاريق العصاة ولهامها مه وفيج بحار فيها القضاء وقد رذت الاشتهار
كالشمس في وسط النهار واشتهر بها جمع كثير من الازكياء وشغلها اجابهم غفير
من الفضلاء ومن كل فج يقصدون اليها . ومن كل باب يدخلون عليها . فكم مكتب عليها
بالتحقيق . وكم مزين لها بالتعلق . وكم محرز عليها حواشى المدونة . وصارف
فيها مدار وزمنة . وقد كان يحال في صدرى ويدور في خلدى ان اكتب عليها
حاشية تكشف عنها غاشية . تحقق الحق وتدفع الردود . اباحت فيها مع اولى
الالباب . لاظهار الحق والصواب . وكما عزمت فاستقصى القزم . وتعهدت و
تاخرت الزعم . فرغت من ايدي الزمان . بنذة من الاحيان . صالح بذلهاني هذا
الشان . فطفت اقتحم موارد الافكار . من مسارج الانظار . والتقط فرائد الا^{نظار}

الانظار من مطالع الافكاره وبعد الشروع في بزل المجهوده وقبل الوصول الى المقصود
عوققنا وارالفك المدوار وجماعى الدهر الدانى القدار الى قرط الملل وفتق
البال فكنت اخرج من الدهر غصصا ولم اكد اختلس الزمان فرصا . وذلك من
توارد الاجبار وشوارد الاناره بتفان المصائب والعشائر والاخوان . وتلاطم
مواج الفتى في البلدان . من طرف اهل الكفر والطغيان لاسيما ديار بها اهل الشبا
تسمى واول ارض من جلدي ترابها فطرحت الاوراق في زوايا المجران . ونسجت
عليها عنكب النيران . الى ان من الله علينا اعظم المن . ونجانا من عواصف الطوفان
وعواصف المحن . ومحارضا عن سيف العدوان . واخرج عنها اهل الكفر والطغيان
قهر الله عليهم قهرا بليفا . وخذلهم خذلا لنا . ودرهم تدبرا . فلما فتح الله عيني
واشرق قلبي وساع الى الشراب وكنت قبلا كما د اغص بالماء الغرات . وبشرت
بسلاة الاجبة والوطن . وقرأت الحمد لله الذي اذهب غنا الحزن . شممت ذيل
المجد لا تمام . وصرخت كشع . العنان نحو المرام . وان اعوذ بالله من الاعتراض
قبل اتقان المعاني والاغراض . ومن بطر متكبرا اذا عنده . ومن شر حاسدا اذا حسد
واسئله الهداية الى اقوم السبيل . وهو حسبي ونعم الوكيل **قوله** قوله الملايم
للسوق ان الضمير راجع الى الشرح المذكور قبل فيراء الشارح على سبيل الاستخدام
ويحتمل الاضافة على ان يكون من قبيل اضافة الجزء الى الكل كقلم البقر ويجوز ان يكون
راجعا الى الشارح فان قلت لك الحمد قوله المص لا قول الشارح فكيف يصح الرجوع اليه
قلت هذا القول وكذا سائر الاقوال من حيث انه تلفظ به المص قوله واما من حيث ان تلفظ
به الشارح فيصح الرجوع من هذا الحشية هذا واما رجوع الضمير الى المص هنا فليس كذلك
فانه يستلزم **التفكيك** **قوله** لا محالة ان الضمائر الالية راجعة الى الشر **قوله** الحمد معنيها
وضع الظاهر موضع المص للايجل بالبرام باجتهال رجوعه الى القول **قوله** مشهور ان
اي ذاتا وان لم يكونا مشهورين منه ايضا الآن فان الشهرة كاليداهة تختلف
باختلاف الاشخاص والازمان فسقط ما قيل ان كونها كذلك غير مسلم بل هو محكم

مندرج في قوله ويجوز ان يراد به فليس بشئ بل هو خال عن التحصيل بل هي احتمالات
 اخوانها وهو ان يراد القدر المشترك بين الاول والثالث فقط والقدر المشترك
 بين الثاني والثالث فقط الا انها لما كانت بعيدة عن الاعتبار لم يعتبر هاتين قول
 ويجوز ان يراد به عطفا على قوله كل منهما محتمل لا على قوله اما ان يراد كما قيل يدل عليه عدم
 اعتبار في الضروب وتغيير الاسلوب وما ظن ان التغيير لعدم التقاير بينه وبين
 الاول بشئ اذ التقاير ضروري على ان عدم التقاير لا يوجب التغيير بل يقتضي عدم اعتبار
قوله ليعلم الكل الى كل واحد من المعنيين المشهورين وانما سورها وعلامة اشارة الى قرينة الجاز
قوله اشارة الى الفرد الكامل مرتبط بالعهد الخارجي واشارة الى توجيه حيث لم يذكر
 المهود ههنا لامرارة ولا كناية وحاصل التوجيه انه يكفي في كون الام للعهد الخارجي
 كون المهود بحيث يساق اليه ذهن السامع ولا يشترط كونه مذكورا بالفعل
 فهم هنا يساق الذهن الى الفرد الكامل بقضية ان المطلق ينصرف الى الكمال فيصح العهد
 الخارجي اشارة اليه والفرد الكامل للمهود هو عهد تعالى على ذاته كما اشار اليه
 نبينا عليه السلام بقوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وربطه
 بكل واحد من الجنس والعهد كما ظن وكذا ربطه بالجنس فقط كما فهم وهم ظاهر ثم
 ان كونه العهد الخارجي يباين ان يراد ما يطلق عليه لفظ العهد كالا لا يخفى والضرب الثاني
 يقتضي اجتماعهما فالصواب ان يضرب هذا في ذلك **قوله** محتمل ان يكون لاختصاص
 الصفة بالوصف وان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق فيه انه لا تقابل بين هذين
 الا احتمالين اذ الثاني اعم من الاول كما لا يخفى ويمكن ان يخص ما بعد الاول بحكم ان العام
 اذا قبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص لكنه ياباه ضربه في كل واحد من الاصلات السابقة
 فانه لا يصح اجتماع مع احتمال ان يكون العهد فيه صفة لا على كالا لا يخفى واما ما قيل انه لا اعم
 للثاني فان المتعلق والمتعلق غيران بخلاف الصفة والوصف فليس بشئ لان كلنا
 المتقدمين منظور فيهما اما الاول فلان المتعلق والمتعلق اعم من ان يكونا غيرين
 اولاً واما الثاني فلان الصفة التي لا تكون غيراً هي الصفة الذاتية المنحصرة في السبعة

قد ورد في النسخ
 في قوله لا يحد
 في قوله لا يحد
 في قوله لا يحد

منفي وقوله اخذها القوي والاخر عرفي لبيان اختلافهما جثا واما ان ايها القوي
 وايها عرفي فلم يتعلق لبيان ههنا عرض من المحشى فسقط ما قيل ايضا انه من قبيل التهمة
 والا لغازا لا ينهم منه ان ايها القوي والاخر عرفي **قوله** وكل منهما محتمل باعتبار تحقق
 القرينة على كل منهما فان مقام الخطبة قرينة على القوي ومقام اثبات الحد في حيث لا
 عنه فرد قرينة العرفي واشكال هذا كثيرة في كلام الوجهين فلا يرد عليه ما اورد به بعض الفضلاء
 حيث قال العرفي منقول والمنقول على ما في التلويح ما غلب في غير الموضوع له بحيث يفهم
 بلا قرينة فان وجدت ههنا قرينة فيتميم ما يدل عليه القرينة ولا فيتميم العرفي فلا
 احتمال ثم ان كل واحد منهما على سبيل البدل محتمل كما هو منطوق العبارة ومدلول قوله
 وعلى كلا التقديرين ومقتضى الضرب الثاني فاذا ذكر بعض الاساتيد مد ظله حيث
 قال ولا يبعد ان يقال مراد المحشى ان كلا المعنيين مراد معا بناء على مذهب من جواز استعمال
 اللفظ في جميع معانيه في اطلاقه محل تأمل **قوله** اما ان يراد المعنى المبني للفاعل آية مسأمة
 فان المبني للفاعل والمبني للمفعول وصفان للفظ لا للمعنى فالاولى ان يقول اما ان يراد
 للفاعل او معنى المبني للمفعول والحاصل للمصدر ثم انه لا بد ههنا من بيان هذه المعاني حتى
 يتضح المرام في هذا المقام فنقول معنى المبني للفاعل للمود هو كونه حامدا ومعنى المبني للمفعول
 هو كونه محمدا والحاصل ان فسر بالمعنى الحاصلة من المصدر كما اختاره اكثر الفضلاء
 فهو من المبني للفاعل الحادثة ومن المبني للمفعول المحمودية فان فسر بالاثر الحاصل منه
 كما اختاره بعضهم فهو التعظيم الحاصل من المود ثم انه قيل المصدر حقيقة في معنى المبني للفاعل
 ومجاز في الاخرين وقيل انه في كل حقيقة فعلى الاول يكون قوله ويجوز ان يراد ما يطلق
 عليه لفظ العهد بطريق عموم المجاز وعلى الثاني يكون بطريق المجاز المستعمل في معنى المجازي
 شامل لجميع معانيه المشتركة لا بطريق عموم المشترك كما قيل حتى يحتاج الى البناء على
 الضعيف في استعمال المشترك في جميع معانيه ويدل على ما قلنا قول المحشى ويجوز ان
 ان يراد ما يطلق عليه لفظ العهد ليعلم الكل دون ان يقول ويجوز ان يراد الكل وههنا احتمال
 اخر وهو ان يراد القدر المشترك بين المعنيين الاولين فقط واما ما قيل انه مندرج

في قوله لا يحد
 في قوله لا يحد
 في قوله لا يحد

في قوله لا يحد
 في قوله لا يحد
 في قوله لا يحد

او الثمانية والحمد ليس منها ولك ان تقول ان المقبر هنا هو العنوان ولا شك ان العنوانين
 متقابلان فالمعنى ان يحتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف بان يعتبر كون الحمد
 صفة لا تعالى ويحتمل ان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق بان يعتبر كون متعلقا به تعالى
 فافهم ثم انه لا شك ان الاحتمال الاول من هذين الاحتمالين لا يجري الا فيما اذا كان الحمد
 صفة لا تعالى وكثير من الاحتمالات السابقة ليس كذلك فلا يصح ضرب الاتي وما اشار
 اليه بعض الافاضل من ان كون الحمد صفة لا تعالى فيما اذا كان الحمد العبد باعتبار الخلق
 فان خالق الافعال هو الله تعالى فكونه تكلفا وتقسما ليس حاسما لمادة الاشكال فانه
 لا يتمشى في المبنى للمفعول الذي هو صفة للعبد كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يتم هذا المقام
 لا يليق ان يلتفت الى جزافات الاوهام **قوله** حاصلا من ضرب الثلاثة الا اثنين اي
 ضرب المبنى للفاعل والمعنى المبني للمفعول والحاصل بالصدر في المعنى الغوى والعرفي
 فالحاصل من هذا الضرب ستة فتضمنها المعنى الرابع المشار اليه بقوله ويجوز ان يراد
 ولذا كان قال وضرب الثلاثة في سبعة ثانيا وانما لم يضرب في الستة المذكورة اذ لا تأثير واحد
 في الضرب ولم يلحق في الثلاثة المضروبة اولها اشغالها من ان قوله ويجوز ان يراد عطف
 على قوله كل منها محتمل لا على قوله اما ان يراد ثم ان الاصل عند اهل الحساب ان يجعل
 المضروب اقل القدرين والمضروب فيه اكثرها فلو كان قال من ضرب الاثنين في الثلاثة
 كان اوفق واخرى وايضا لو ان المضروب فيه كالمضروب صغر معر فبالا لكان اولى
 كما لا يخفى **قوله** وضرب الثلاثة الاخر برتبة ذكرها مظهر او هذه الثلاثة هي احتمالات
 لام التعريف وما يقال ان اعادة الشيء معرفة تفيد العينية ليس بجلي والحاصل من هذا
 الضرب احد وعشرون ولذا قال وضرب الاثنين وهما احتمال لام الملك في احد وعشرين
قوله فليتنامل اشارة الى هذه الاحتمالات هي الاحتمالات الناشئة من اعتبار معالاة
 الكلمات الحاصلة من نكات التاليف لنكتة التقديم واختيار الخطاب لزادت
 بحيث لا يكاد ان تدخل تحت الحساب اشارة الى ان هذه الاحتمالات كما في الكلمات
 هي تليق باعتبارها في المقامات ولو اعتبرت الاحتمالات الضعيفة المسالك لزادت على ذلك

ط
 فان مفرع الصفة والموصوف
 بيان مفرع المتعلق والمتعلق
 وان كان ما صدق عليه الغرض
 الثاني اعم ما صدق عليه
 المعلوم الاول فافهم
 مستدل

ط
 كما يقال ان يكون الحمد
 مفعولا حقيقة الحمد والاضم
 بعض الصفات حقيقة الحمد والاضم
 ان يكون لام التعريف للمعنى
 ولا شك لا يستحق او شبه
 التعليل او للتعليل او غير ذلك
 مستدل

على ذلك ويحتمل ان يكون اشارة الى ما في ضمن المذكورات من المناقشات كما اشرنا
 اليه اثناء التقريرات وهذا بما قيل ان اشارة الى اسئوال وجواب اما السئوال في ان
 يقال ان ههنا احتمالات اخر لان الحاصل من الضرب الاول مع الانضمام ليس سبعة
 بل عشرة باعتبار ملاحظة نفس ما يطلق عليه وما في ضمنه على ما قيل بل ثلثة عشر باعتبار
 ملاحظة المعنى الغوى والعرفي كما قال بعض الافاضل وعندى بل خمسة عشر بل سبعة
 عشر باعتبار من المذكورين واما الجواب في ان يقال المحط المذكور مبني على الاحتمالات
 الواقعة في نفس الامر التي لم توجد فيها تدخل لا على الاحتمالات العقلية فليس ينبغي بل هو
 من قبيل انساب الاعمال بل هو خال عن التحصيل كما لا يخفى على باب الكمال **قوله** فانه
 هذه التنبيه اشارة المراد بفائدة هذه التنبيه هو الاشارة بان المحمود تعالى ملحوظ
 في هذا الحمد قريبا فان هذا الاشعار الذي هو فائدة التنبيه المذكور يكون اشارة
 الى ان هذا الحمد قد وقع على الوجه الاتي وهذا هو التقرير بسقط ما قيل ان قوله فانه
 هذه التنبيه اشارة ركيك والعبارة السليسة ان يقول فانه هذه التنبيه الاشارة
 على ان تلك الاشارة على ترتيب على التنبيه المذكور الذي هو التنبيه على القرب نفسه
 بل ملاحظة هذا الاشعار هو وظ وايضا يمكن حمل اضافة الفائدة على البياينة وهما
 توجيه لطيف وهوان يقال ان قوله فانه منقطع عما بعده على ان يكون خبر مبتدأ
 محذوف مثلا فيرجع الى ما ذكره هذا القائل من العبارات السليسة فتدبر **قوله**
 قد وقع على الوجه الاتي آه اي اللاتق بحال الحمد كما هو الظ فالحاصل التعليل هكذا اذا
 كان اللاتق بحال الحمد ان يلاحظ فيه المحمود قريبا كان هذا الحمد واقعا على الوجه الاتي
 بحاله لكن المقدم حق لانه اذا كان اللاتق بحال الحمد ان يلاحظ المحمود قريبا كان ذلك
 حقا كما لا يخفى لكن هذا المقام حتى على قياس ما ذكره في النكتة الثانية في التعليل طي
 ولذلك اشتبه على بعضهم حتى قال لا يصح التعليل المذكور على تقدير كون صلة اللاتق
 بحال الحمد وايضا يصح حمله على حذف المضاف والظرف اي اللاتق بحال حمد الحمد ان
 يلاحظ المحمود فيه اي في ذلك الحمد قريبا في يصح التعليل كما لا يخفى فلا يحتاج الى ما قد

الاذن الشرعي في اضافة القرب الى الله تعالى لان القرب ما يخاف اضافة اليه
تعالى لما فيه من شائبة القرب المكاف فيحتاج الى اذن من الشارع كاليد والوجه فانه
يحتاج في اضافة امثالهما الى الاذن الشرعي حتى لا يصح اضافتهما بغير العري كما تقدم
في محله فسط ما قيل ان هذا الاحتمال ليس بشئ اذا ما كان اسما لله **تعالى** بل
وهذا ليس منها **قوله** راجعة الى رعاية آية اي راجعة اليها من حيث الفاعل **قوله** كونه
اي كونه التبيين الذي تضمنه النكتة الثانية وقيل اي كونه المذكور فيها **قوله** في حاشيتها
اي في حاشية النكتة الثانية حيث **التي** قال كايلا يمد قوله عليه السلام الاحسان ان
الله تعالى كانك تراه وان لم تكن تراه فانه يراك فافهم **قوله** لرعاية صفة الاستغراب فيه
انه لا رعاية مشقة الاستغراب بطريق الخطاب حتى يكون مرجحا لاختياره اذ يحصل
الاستغراب بطريق الغيبة ايضا نحو الحمد فندبر **قوله** بناء على انه تعالى آية في ان محج
كونه تعالى مذكورا في التسمية بطريق الغيبة لا يكفي في الالتفات بل يحتاج الى كون
جزء من الكتاب اذ على تقدير عدم كونها جزءا منه لا يكون الايتان بالخطاب من خلاف
مقتضى الظ وهو معتبر في الالتفات من غير ان يجعل جزءا من الكتاب اللهم الا ان يكون
بناء الكلام على مذهب السكاكي في الالتفات ويدعي ان مقتضى الظاهر هنا هو طريق الغيبة
فان الالتفات عند اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عنه
بطريق اخر او يكون مقتضى الظ التعبير عنه بطريق منها فمدل عندنا الى الفرق **قوله** امر القيس
تطاول ليلى بالاعتماد فانه خطاب لنفسه ومقتضى الظ ليس بالكلم كنه يا بابه **قوله** بناء
على انه تعالى مذكور في التسمية بطريق الغيبة كالا يخفى **قوله** ومدار المناظرة على الخطاب
هذا على تقدير المناظرة بمدافعة الكلام من الجانبين فاما على تقدير تقريرها بالنظر البصيرة
من الجانبين اه فلا على ما سيجي من المحشى عند قول الشارح منك **قوله** في ان الاثبات
في ان هذا المنع غير مضر للمستدل ان يقول اذ الاتق بحال الحامد تلك الملاحظة في ان
الحديث المطلوب وان كان الاتق بحال تلك الملاحظة قبل الشروع فيه ثبت الغيبة
قوله فلا يتم التقريب في ان حاصل الاستدلال هكذا اختيار الخطاب في اثناء الحمد موجب

موجب لانه كلما كان الاتق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا قبل الشروع
في الحمد كان اختيار **الخطاب** في اثناء الحمد موجبا لكون المقدم حق فالتالي مثله
وهو المط فعمل في هذا يتم التقريب بلا ريب اذ هو سوق الدليل على وجه يستلزم المط
واستلزام هذا الدليل ذلك المطلوب من اجلي البديهييات نعم يرد على الملازمة
المذكورة منع وذلك بحث اخر وسيجي مثل هذا عند قول المصنف مع متكلم بلام
اخرى ويمكن ان يقال على قياس ما ذكره المحشى هناك ان يجوز ان يقدر التالي كما ذكره
ويجوز ايضا ان يقدر هكذا كان اختيار الخطاب وقت الملاحظة موجبا فعلى الاول
الملازمة غير مسلم وعلى الثاني التقريب غير تام والمحشى بنى الكلام على امد الاحتياط
وترك حكم الاخر بالمقاييس فليست **قوله** ويمكن دفعه بان المراد ان لا يخفى ما فيه
من النقص الجلي على ان المحذور المذكور وهو عدم تمامية التقريب يرد على هذا التقريب
ايضا وذلك لان مفهوم قبل الفراغ عن الحمد يصدق على ان الجزء الاخير من الحمد **الخطبة**
المذكورة في ذلك الان لا يستلزم الخطاب في الجزء الاول والحق ذلك ولعل دفع
هذا قسه بقوله اي وقت الحمد وفيه ما فيه والظاهر ان يجب بقوله اولا بمعنى
في اول الحمد اي في ان الايتان بالجزء الاول وقد اجيب ايضا على تقدير كون المراد
من القبلي والبعدية زمانية بحمل الملاحظة اولا على الملاحظة الذهنية وحمل الحمد
التاخر عنها على الحمد الخايج وانت خبير بان اذ كان ان هذه الملاحظة الذهنية
غير ان الحمد الخايج ومقدما عليه لم يحصل المط اعني دفع المنع بعدم تمامية التقريب
كالا يخفى وان كان عينه لم يثبت القبلي والبعدية الزمانيتين فاذا ذكره **بالله**
ان يصدر من العاقل ثم قال هذا القائل لا يخفى ان الجواب المشار اليه بقوله يمكن دفعه
لا يصدر من عاقل فضلا عن فاضل اذ لو اريد امكن دفع المحذور المذكور كما يشعر
به سوق عبارة فيكذب التحرير المذكور بان المراد بقوله اولا قبل الفراغ عن الحمد اذ لا
محالة لهذا التحرير بعد التسليم المذكور ولو اريد بان كان دفع الاشكال المذكور **اصلا**
كما هو مقتضى التحرير المذكور فيكذب **قوله** الشارح ثم يحمد اذ المفهوم منه كون المحمود

ملحوظا ولا مجرد اسم الحمد فكيف يمكن ان يحمل اولا على المعنى المذكور وما ذكره اكثر
الفضل ههنا اصلاحه من ان المراد بقوله ثم يحد ثم يتم حده فهو من قبيل فلا يصلح
الخطاب ما يفسد الدهر انتهى وانت خبير بان ما فهم من قوله ثم يحد لا ينافي حل اولا
على المعنى المذكور وانما ينافيه كون الحمد مجردا عن تلك الملاحظة مجردة عن الحمد ان يمكن ان لا يميز
تلك الملاحظة المجردة عن الحمد لان يتم على انه يجوز ان يكون التراخي المستفاد من كلمة ثم ذاتيا
او ذاتيا كما سبق وايضا لم يبين لما ذكره اكثر الفضل للاصلاح ما يوجب ان لا يصلح حتى
يقال فلا يصلح الخطاب ما يفسد الدهر فامل وانصف **قوله** لكن ينظم ح اي حين ترك
قوله اولا وقوله ثم يحد كما هو الظاهر في السوق فانه لا ينظم قوله واستبان منه وجه تقديم
لك ولا يصح اصلا ولفظ الانظام ينبغي عن هذا كما لا يخفى والتفصيل بان يقال حين
كون المراد بقوله اولا قبل الفراغ عن الحمد غير مناسب فانه بالانظام اذا كان المراد به
قبل الشروع في الحمد وليس كذلك كما ينبغي من المحشى على انه يستدعي تكرار فيما ينبغي
قوله انما يستدعي مد الفرق على ان مدلول الحديث الشريف ان يلاحظ المحمود مرثيا
ومشاهدا ومقتضى الخطاب هو ان يلاحظ حاضرا بحيث يستحق الخطاب فان الاول
انعم من الثاني ومن القاعدة المقررة ان العام لا يدل على الخاص ويحتمل ان يكون مد الفرق
ان موجب الحديث الشريف ان يلاحظ المحمود مرثيا وحاضرا على سبيل التشبيه ومقتضى
الخطاب ان يلاحظ حاضرا على سبيل الحقيقة ومن العلوم ان الاول لا يستدعي الثاني فلا
دلالة عليه ولذا لم يقل كما يدل عليه وعلى كل المتقدمين يرد عليه ما قيل انه لا فرق بين الملا
بالنسبة اليه تعالى فاذا ملاحظة تعالى كانه مرثيا ومشاهدا يقتضي ملاحظة تعالى حاضرا
بحيث يستحق الخطاب فلا يصلح ما ذكره وجه عدم القول بالدلالة ولعل وجه التسليم
هو هذا وانما قيل ان قوله ان يلاحظ حاضرا بحيث يستحق الخطاب يستلزم ان يكون
الاحسان ليس الا هذه بل مرتبة الاحسان ليست الا هذه ولقد اوقع هذه المحشى فيما وقع لفظ
تراه في قوله عليه السلام كانه تراه ولعل لهذا ايراد الى التسليم بقوله على انه يجوز ان يقال ان يحصل
اذ الحكم انما هو في الاستعداد والافتقار لانه الشمول والعموم فالحديث الشريف لا يستدعي

لا يستدعي ان يلاحظ المحمود حاضرا بحيث يستحق الخطاب ولا يدل عليه بل يعبرها فان
مجرد الملاحظة كالمركب والشاهد لا يصلح الخطاب وهذا لا ينافي ان يكون تلك المرتبة اعلى مرتبة
الاحسان كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ومعرفة وقوله بل مرتبة الاحسان ليست الا هذه الظاهر
ان تخصيص مقتضى الحديث الشريف من غير تخصيص ثم قوله ولقد اوقع هذه المحشى
عالم وقوله ولعل له لهذا ايراد الى التسليم يدل على انه يحصل غير غافل فامل بالانصاف محبتا
عن الاعتناء **قوله** على انه يجوز ان لعل مراده ان يجوز ان يكون المقصود من الحديث الشريف
بيان معنى لفظ الاحسان في عرف الشرع بمعنى ان لفظ الاحسان يطلق في عرف الشرع على هذا
المعنى سواء كان هذا المعنى مدوحا في نفسه اولا لبيان احسان كل عبادة وتكميلا الذي
هو الامر المدوح شرعا فعلى هذا لا يدل الحديث الشريف على ان الايق بمجال الحامدان
يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا بل انما يدل على ان الحمد الواقع بملازمة هذه الملاحظة
يطلق عليه لفظ الاحسان في عرف الشرع هذا ما سنح بخاطري في هذا المطلب بعد جد وكذا
وتعب حتى صرته بقلم البيان ثم وجدته بعد برهة من الزمان في كلام بعض الاعيان لكن
اورد عليه ذلك البعض انه يلزم على هذا التقدير ان لا يطلق لفظ الاحسان في عرف الشرع
على حمد لا يكون على وجه يلاحظ فيه للمحمود كانه مرثيا ومشاهدا فاللائق على الحامد ان يلاحظ
المحمود كانه مرثيا ومشاهدا حتى يطلق على حمد الاحسان في عرف الشرع كما يدل عليه الحديث
الشريف فلا يصح ما ذكره لعدم القول بالدلالة انتهى وانت خبير بان ما ذكره انما يتم اذا ثبت
ان الاطلاق لفظ الاحسان في عرف الشرع مما يوجب اللياقة لكنه لم يثبت بعد ودلالة
الحديث الشريف على ما ذكره ممة على ان الكلام في دلالة على ان اللائق بحمد الحامد الملاحظة
المذكورة مطلقة لا ان يطلق على حمد لفظ الاحسان فقوله فلا يصلح ما ذكره وجه المحل
قوله فيما ان كون اللائق بتحقيق الكلام يستدعي بسطا في المقام حتى يتضح المرام فان قوله
العلام ان الضمير المحمود في قوله الله واستبان منه راجع اما الى الوجه الاول فخط من الوجهين
السابقين او الى الاخير منها فقط او الى كل واحد منها وعلى كل تقدير المراد بالوجه المستبين للتقديم
اما نفس المرجع اعني التنبيه على القرب والتشبيه على ان اللائق بمجال الحامدة او ما يستفاد منه

كالبدء بالاقرب وحاصل التوجيه انه لما كان المحمود اقرب المصنف كادله على الوجه السابق
قد ذكره بكونه اشارة الى اقرب اولياقة المذكورة وبقاء بالاقرب اذا الانسان انما يبدأ
بالاقرب اليه والظن عبارة الشارح رجع الضمير الى الوجه الاخير وكون المراد من الوجه
المستبين ما هو المستفاد لا نفس المفاد وان كان ايضا صالحا لان يراد كل ذلك ظاهر من
اجتناب عن الغناد فقول المحشى فيه ان كونه الاثني لا يقتضي تقديم قوله كمن نظر فان
ملاحظة المحمود ولا حاضرا ومشاهدا يدل على قرب المحمود وقربه يقتضي التقديم المذكور على
اشرا الى على ان قوله اول بمعنى في اول الحمد كما سبق فالافتضاء اظهر من ان يحكى **قوله**
فتقديم لا يستلزم آية فيه ان الكلام في استلزام المشاهدة قبل الشروع بتقديم المذكور لا
في استلزام التقديم تلك المشاهدة فتأمل **قوله** على التقديرين اي على تقدير كون اول معنى
قبل الشروع في الحمد وعلى تقدير كونه بمعنى قبل الفراغ عنه **قوله** بان تقديم قوله كانه حاصل
ان التقديم المذكور وان لم يستلزم كون المشاهدة قبل الشروع في الحمد الا انه باعتبار
المذكور يدل على ان الملاحظة المذكورة ينبغي ان يكون مقدمة على الحمد في جميع المواد وهذا القدر
يكفي وجه التقديم بهذا التوجيه وان لم يدل على امتثال تلك الياقة لم يدل على عدم امتثاله
ايضا بل لا يخلو عن الاشعار بل لا امتثال كما لا يخفى هذا لكن تطبيقه على التقديرين المذكورين
محل نظر فان التقديم باعتبار المذكور لا يده على ان الملاحظة المذكورة ينبغي ان يكون في وقت
الحمد كالا يخفى وقد تقدمت على الحمد على معنى قبل الفراغ عن ح كاقيل لا يفيد شيئا في هذا
المقام وقد يقال التقديم يستلزم عدم التأخير فعدم تأخيرك عن مفهوم الحمد الصادق
على افراد يدل على ان تلك الملاحظة ينبغي ان يكون قبل الفراغ عن الحمد تأمل فانه دقيق وبالجملة
حقيق ومن العجائب ما قيل ههنا من انه يمكن تقرير الجواب المذكور على وجه لا يرد عليه
الحمد والمذكور ولا يحتاج الى اتركيب ذلك التكلف وحاصل ان تقديم قوله كانه على مفهوم
الحمد الذي هو عبادة من ذلك المفهوم في الحقيقة يدل على ان الملاحظة ينبغي ان يكون
مقدمة على الحمد في جميع المواد التي هي جملتها هذه المادة وهو قوله كانه الحمد وان لم يكن قوله
ان مقدما على هذا الحداى بحسب التركيب العربي فتقديم يستلزم كون المشاهد قبل الشروع في الحمد

ط
في رد على بعض المحشى حيث قال
على التقدير الاول ان تقديم قوله كانه
مفهوم الحمد الذي هو عبادة لا يقتضي
مفهوم الحمد الذي هو عبادة لا يقتضي
المفهوم كانه على ان يكون قبل الشروع في
على ان يكون قبل الشروع في قوله
ينبغي ان يكون قبل الشروع في قوله
في جميع المواد وان لم يكن قوله
مقدما على هذا الحمد فلا شك ان
تقديم يستلزم كون المشاهدة
قبل الشروع في الحمد وان لم يكن قوله
على هذا التقديم ظاهر

ط
احمد

في الحمد فيختار تقديم لاجل ذلك الاستلزام وتأخيرها ينافي المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد
المنافات انتهى فتعطين ثم قال ذلك القائل فرق ظاهر ما يقال وان لم يكن قوله كانه مقدما
على هذا الحمد وما يقال وان لم يدل ذلك التقديم على لياقة كونه تلك الملاحظة متقدمة على الحمد
في هذا الحمد الذي ذكره للص والحارة محاربة محضة فيها اورد كذا الفضلاء ههنا على جواب
المحشى اشارة بان يقال يلزم على هذا ان لا يكون هذا الحمد على الوجه اللائق وشارة اخرى بان
يقال وانتخير بان هذا التوجيه لا يدل على امتثال المص تلك الياقة مع ان الشرح يصدده
كلمة الشرح على تقدير صحة انما يتوهم وروده لوان ههنا بالعبارة الثانية انتهى وهذا ايضا
من العجائب فان ما اوردته ظاهر الورد على العبارة الاولى دون الثانية على عكس ما ذكره ولما
الافتاء قوله كانه الدال على ملاحظة المحمود حاضرا ومشاهدا لم يكن مقدما على حمد
هذا لزم ان لا يكون هذا الحمد على الوجه اللائق الذي هو ان يلاحظ المحمود ولا حاضرا ومشاهدا
على مقتضى كلامه واذا من عبارته فان الكلام ليس الا في ذلك وانما كون المص قد لاحظ
المحمود حاضرا ومشاهدا اولا في نفسه مع قطع النظر عن كلامه ههنا فما الكلام لثانيه ههنا
واما الثاني فلان عدم دلالة التقديم على لياقة كونه تلك الملاحظة متقدمة على الحمد لا يستلزم
ان لا يكون هذا الحمد على الوجه اللائق فان الاثني هو الملاحظة اولا لادلته على الياقة المذكورة
فانهم **قوله** على المفهوم الحمد فيه انه لا يتصور التقديم بين والمفهوم فلا بد من تأويل الثاني
بالغض او الاول بالمفهوم **قوله** وان لم يكن مقدما على هذا الحمد او على حمد المص وهو قوله
لك الحمد وهذا اشارة جواب سنوال مقدور وهو ان يقال كيف يدل التقديم على ما ذكره ان
قوله كانه ليس مقدما على هذا الحمد وحاصل الجواب ان عدم تقديمه على هذا الحمد لا ينافي دلالة
تقديمه على مفهوم الحمد على ما ذكره وقيل اشارة الى الفرق بين هذا الجواب والجواب الا ان كان
يرد عليه انه ان اريد انه لم يكن مقدما على هذا الحمد ولو بان يكون قبل الفراغ منه فهم وان
اريد انه لم يكن مقدما على هذا الحمد بان يكون قبل الشروع خسلم كمن لا يلام قوله على
التقديرين **قوله** ويمكن ان يقال انه الظاهر انه عطف على قوله ويمكن دفعه وشارة الى جواب
اخر عن السؤال المذكور وتعيينه ان قوله كانه وان كان من الحمد لكن لما كان تقديمه على مفهوم الحمد

والرابع المتقدم بالرتبة كمتقدم الصفة السجدة مشوقة للمحارب والخامس المتقدم بالعلة وهو الفاعل
 المستقل بالتأثير وعند صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير ولا هذا
 شرح الهداية في الحكمة واعلم ان التقدم بالعلة والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يسمى تقدم
 بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وبما يتألف المعنى المشترك تقدم بالطبع ويختص التقدم
 بالعلة باسم التقدم بالذات والشيء استعماله كذلك انتهى فاعلم المحتشئ ايضا استعمال التقدم بالطبع
 ههنا بهذا المعنى الذي هو تقدم المحتاج اليه على المحتاج لا بمعنى السابق فلا وجه لما قيل ههنا من ان هذا
 الكلام منه مبنى على مذهب والا فالحجود مؤثر في المحذور فلا يكون متقدما بالطبع ولا وجه لما قيل في هذا
 ايضا من ان التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون ذلك التقدم مؤثرا فيه
 وموجبا له وههنا كذلك لان المحذور لا يتحقق بدون المحذور هو غير مؤثر فيه من هذه الحجة انتهى بمعنى
 من حجة الايجاب على انه لو صح ما ذكره لزم ان لا يتحقق المتقدم بالعلة عند المتكلمين فانهم قوله
 لان المحذور العرفي اما ان يكون بالجنان او يكون بالاركان او يكون باللسان فانه كان بالجنان فهو
 من متولة الكيف لانه يكون عبارة عن الاعتقاد بانصاف تعالى بصفات الكمال والجلال كالمخرج
 شارح المطالع ولا شك ان الاعتقاد من اقسام العلم الذي هو من متولة الكيف على الاصح وان كان
 بالاركان فهو من متولة الفعل لان يكون عبارة عن الايمان بالافعال والى على ذلك الاعتقاد كما
 صرح به ايضا شارح المطالع وذلك الايمان هو التأثير فيكون من متولة الفعل وان كان باللسان فذلك
 هو من متولة الفعل لو كان المحذور اللساني عبارة عن المعنى للصوت اعني التكلم بما يدل على التظيم فانه
 ايضا تأثير كما لا يخفى واما لو كان المحذور اللساني عبارة عن نفس الكلام المخصوص من الال على التظيم على
 ان يكون للراد المعنى الحامل بالمصدر فهو من متولة الكيف ايضا لكن من الكميات المحسوسة بحسب
 السمع بخلاف ما كان بالجنان فانه من الكميات النفسانية هذا فان قلت المحذور العرفي قد عرفه بفعل
 ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه متعيا فهو لا يكون الافعال فاذا قلنا قلنا الفعل المأخوذ في تعريف
 فعل لغوي وهو علم والمراد ههنا انما الفعل الاصطلاحي الذي هو قسم من المقولات السبع فانهم قسموا
 اجناس العلية من الاعراض الى تسع وهو الكيف والايين والمقد والوضع والاضافة والملك
 والفعل والانفعال فانه قلت قد صرح المحتشئ فيما سبق ان المحذور مضان لغوي وعرفي فاوجه تخصيص

انما كان محالنا
 ما ذكره صاحب
 المحاكمات في
 سبب محله
 هذا التقدم لم يكن التعريف كما
 وان كان محالنا
 ما ذكره صاحب
 المحاكمات في
 سبب محله
 هذا التقدم لم يكن التعريف كما

هذا التقدم لم يكن التعريف كما

تخصيص ههنا المحذور العرفي بالذكر قلت انما خصه بالذكر كون حال لغوي معلوما منه فانه قسم خاص
 من العرفي ومن العلوم انه لو تميز لحوال الاقسام برمتها يعلم منه حال القسم الخاص وبهذا التفسير سقط
 ما قيل ان المحذور لا يكون الا باللسان فكونه بالجنان والاركان اما بناء على استعماله في معنى لشكر واما بناء
 على ان المحذور ان لم يكن الا باللسان لكن كونه بالجنان والاركان اشار الى جانبى توافق الجنان و
 الاركان مع اللسان بان يكون قوله ان كان بالجنان وان كان بمقارنة الاركان فتأمل انتهى على ان
 لو حمل الكلام على ما حل عليه هذا القائل لا يضرب المعنى بالكيفية كما لا يخفى قوله ومن البين ان الكيف
 ليس نسبة اصلا حاصل الاستدلال ان المحذور ما كلف وما فعل ولا شيء من كل ههنا نسبة بين المحذور
 والمجود اما الاول فظ فان كيف ليس نسبة اصلا فانهم قسموا المقولات السبع المذكورة الى ما
 هو نسبة والمجود ليس بنسبة وعدد والكيف والكم من القسم الثاني والبولاقى من الاول واما
 الثاني وهو الفعل وان كان من النسبة المنقصة الى المقولات السبع وهي الاين والاضافة والمقد والملك
 والوضع والفعل والانفعال لكنه نسبة بين الفاعل والمنفعل والمجود ليس منفعل في المحذور الفاعلي فلا يكون
 هذا المحذور نسبة بينه وبين الحامد بل يكون نسبة بين الحامد ومنفعله وهو المجود به مثل ما فعل بالاركان
 ان كان المحذور بالاركان وما يتكلم به ان كان المحذور باللسان وكان المحذور اللساني عبارة عن المعنى المصدري
 وبهذا التفسير سقط ما قيل ههنا ان كان الفعل عبارة عن تلك النسبة والمحذور كذلك فكيف
 يصلح حكمه ولا يكون من متولة الفعل بل ان لا يكون من متولة الفعل كما ان ليس نسبة وبعد فرفه فعلا فهو نسبة
 ايضا ومن العجائب ما قيل ههنا في رد هذا القائل من ان حاصل كلام المحتشئ ان الفعل والمنفعل والمجود
 الفعل ليس كذلك اذ المجود ليس بمنفعل اعني يصح الحكم على هذا المحذور بان نسبة بينه وبين الحامد
 وبما قرنا القام سقط ما يتوهم ههنا من البحث والكلام حيث قيل فيه انه اذا كان الفعل عبارة عن تلك
 النسبة الحاضرة قوله كمن المحذور مطلقا بنسبة اشارة الى بيان الجزء المشوق من المدعى كان
 قوله ان المحذور كان بالجنان اشارة الى بيان الجزء السلي من المدعى ههنا كسب من الجزئين
 الاول انه لا يصلح قولنا المحذور نسبة بين الحامد والمجود والثاني انه يصلح ان يقال كالنسبة بينها قوله
 وهي اما الام القريفة ايراد هذه الاعتدالات اما لتقطع النظر عما نقل عن الشارح واما كونه منظورا
 فيه عند اول عدم كونه نصا في تخصيص الام في هذا القام بلام الملك ولا رعاه الجنان مجازاة

كل من سبق في الجدل بين القسمين الاولين
 وان سبق القسم الاخر املا او خفا يجوز في معنى
 وبمعنى القسم الاول وان كان اللسان لا يتقدم
 للقسم الاخر وان كان اللسان لا يتقدم
 الجنان والاركان او هو فاسد فانه لا يتقدم
 انما يقتضيه كون المحذور الفاعلي حاد حقيقة
 مقارنة لاقتضائه وهو لا يقتضيه انما يقتضيه
 المقارنة مع ما اشار اليه الاولين ايضا فان
 المقارنة مع ما اشار اليه الاولين ايضا فان
 المقارنة مع ما اشار اليه الاولين ايضا فان
 المقارنة مع ما اشار اليه الاولين ايضا فان

احمد

لنقصه وأما ما قيل إنه إشارة إلى التعريف على الشارح بأن المناسب إبقاء اللام على ظاهره لأن
تخصيصها بلام الملك كما ينهم ما ينهم نقل معنا لأن الاحتمالات المكتبة الإرادة كلها متساوية الأقدام
في الصحة بناء على ظاهر كلامهم وفي الفساد بناء على التحقيق هذا على كل تقدير لا يرد عليه ما قيل إن
لا وجه لإيراد هذه الاحتمالات هنا بعد تبين المراد من اللام بلام الملك بما ذكره في الحاشية انتهى
وأما ما قيل من أن شموله قوله من كلمة اللام حرف التعريف إنما هو على مذاهب سيبويه وأما على مذاهب
الخليل والبريد فلا إذ فرقة عند الخليل هو الألف واللام لا وجه لها وعند البريد هو الألف
فقط فأمره سهل بل هو أصل **قوله** سواء كان له ولم يتعرض للمزيد مع أنه قد فيما سبق من الاستحالة
لأنه لا يفيد المحر بالانفتاح فتأمل **قوله** على ما مر من الحقوله متعلق بالتعظيم المذكور وما به التفتان في
هذان كان من لا ينجس والاستغراق يفيد المحر **قوله** وأما كلامها لا شك أن لفظة كلمة اللام موضع
لمعنى شامل للام التعريف ولام الملك بوضع واحد فلا وجه لما قيل إنها من الله من قبيل الجمع بين معنى
المشتركة في الإرادة فهو غير جائز عند المحققين ولما ذكر في التوجيه ما هو من قبيل انبعاث القول
ثم أنه على هذا التقرير لا غير يكون في الكلام تأكيد واحد فانه التقديم يكون تأكيداً للاستغناء من كل
اللام مع اختلاف التقريرين الأولين كما لا يخفى فاقال القائل المذكور من أنه على تقدير الجمع يكون في الكلام
تأكيدان ويكون الاختصاص المستفاد من التقديم تأكيداً لكل من الاختصاصين المستفادين من اللاحقين
على الأفراد وإن كان بالنظر إليهما معاً تأكيداً على التأكيد غلط **قوله** لأن لام الاستغراق له إختفاء
فإن المراد لام الاستغراق والجنس مع ضم ما بعده إليه واعتباره معه يدل على ذلك وكذا المراد
من قوله الشارح المحر المستفاد من كلمة اللام إلا أنه كثر في مدخلية اللام في تلك الدلالة نوع
استندت الدلالات والاستغناء إليها فلا يرد عليه ما أورده بعض الأفاضل حيث قال اشبهت
الله تعالى ليس مدلول لا محال التعريف إنما مدلولها كون المحكوم عليه كل من أفراد المحل وبعينه ولما ثبت
مدلوله لام الملك **قوله** مرتبط به لعله ناظر إلى الجنس كما أن قوله ثابت له مع ناظر إلى الاستغراق
وذلك لأن الجنس لا يلازم الشئ وأما ما قيل إنه إنما يفرض له بعد قوله ثابت لا يصح عطف قوله لا على
ذلك فيه على ما قيل إن مدلول الصفة عليه فغيره أن الظاهر لا فرق بين الثبوت والارتباط في هذا العطف
حتى يكون مدار الصفة على أحد هاتين الأضروفين فائدة الإشارة إلى أن الثبوت بمعنى الارتباط

الارتباط حتى يشمل اختصاصاً من الصفة بالوصف واختصاصاً من المتعلق بالمتعلق على ما مر من بياننا
فتأمل **قوله** لا على وجه ذلك فيه أي لا على وجه كل حد قوله يجوز أن يكون آية تليق لقوله لا على
ذلك فيه لعدم ظهور وجهه بمعنى أنه يجوز أن يرتبط واحد واحد به تعالى وبغيره فلا يلزم من ارتباط
كل واحد من أفراد المحل أو جنس المحل به تعالى المحر المذكور قيل فيه أن فيه شائبة قيام الصفة الواحدة
بالشخصين محليين مختلفين ورد به أن فرق ظاهريين ما قيل يجوز أن يتصف الشخصان بمحد واحد فإ
ذكره إنما يرد على الثاني دون الأول وفيه أن الظاهر لا فرق بين القولين في ذلك الوجود على تقدير
صحة لا يستلزم اختصاصاً من الصفة بالوصف على الكلام في الشائبة وذلك الفرق لا يدفع **قوله**
أو بالاعتبار والراد بالمراد المتغير بالاعتبار هو الذي يتغير فيه المحر فقط كان يقال حدث الله و
زيد على كراهية ما على ما ينهم من بيان بعض الأفاضل وقيل وعندى أنه لا يحتاج في الجواب إلى هذا التفسير لأن
تتوقفات المحر مشروط بما هو من محله المحر فتتغير ذات المحر يستند في تغير ذات المحر في فرض
من المحر الواحد المتعلق به تعالى وبغيره في الحقيقة حمدان متغيران بالذات لا باعتبار فإذا ارتبط به
تعالى كل فرد من الأفراد المتغيرة بالذات يلزم المحر **قوله** ويجعل الكلام على الأدعاء بتغيير ما
يتعلق بتغييره مع من الأفراد المتغيرة بالاعتبار من قوله عدم بان يقال كل ما يتعلق بتغييره نوع
من الأفراد من الله المتغيرة بالاعتبار من قوله عدم بان يقال كل ما يتعلق بتغييره نوع فهو أيضاً متعلق
بغير حقيقة لأنه مبدع الكل ومخترع ثم إن هذا الكلام يشعر بأنه إنما يحتاج إلى الحمل على الأدعاء إذا أريد
كل فرد من أفراد المتغيرة بالذات وباعتبار وليس كذلك كما لا يخفى قوله فلان لام الملك ما وضعت
للاختصاص بمعنى الارتباط فيه هذا الدليل على تقدير تمامه إنما يدل على كون الثاني منظوراً فيه دون
الثالث لجواز أن يكون حكم الكل متغيراً بحكم الجزء ولا يدفع بما ذكره بعض الأفاضل من أن هذا الاعتراض
بالنسبة للام الملك منقولة كانت أو مجتمعة واقترع على بيان الاختصاص المستفاد من لام الملك لأن
حكم اللفظ التعريف لا محالها قد بينا ولا انتهى إذ لا تنبئ به تلك الدلالة فإنه لا يلزم من عدم دلالة
كل واحد من اللاحقين على الأفراد على المحر عدم دلالة المجموع عليه لجواز المذكور وأما ما يقال من أن حال
الكل والركب الذي لا يكون الهيئة الاجتماعية جزء منه يعلم من حال كل جزء من أجزائه وما نحن فيه من هذا
القبيل ففيه أيضاً نظر إذ يجوز أن يكون الهيئة الاجتماعية ما نحن فيه كالنحو والاشياء فإن كل واحد

منها على الاستغناء لا يدل على المحصر مع المجموع يدل عليه كافي قولنا جاني زيد ما غير كايين في موضع فلا بد
لنفي هذا من دليل على ان الحكم للمبين لكل واحد من الالاميين اما هو عدم الدلالة بالوضع وهو لا ينافي
الدلالة مطلقا فيجوز ان يوجد في كل منهما اوجه المجموع دلالة بمجموعة التمام او بشهادة الدوق في
الكلام كما اشتهر في قولهم اكرم في العرب وكما قال صاحب الكشف في سورة الانطار عند قوله
والامر يومئذ لله ولا امر الا لله وما قاله ذلك القائل اذ الدلالة بمجموعة القران غير محتمل
هو مؤيد بمطلوبه محل نظر اذ يكفي في كون التقديم تأكيد لانه الالاميين على المحصر مطلقا كما لا يخفى **قول**
ولا اعتذار عن هذا قاله يقال ما قاله في الحاشية يجوز ان يكون الاعتذار عن افادة لام الجنس اختصا
لا الاعتذار عما ذكره لانه لو حمل لام التعريف على الجنس لاستفاد منها الاختصاص حتى يكون الاختصاص
المستفاد من التقديم تأكيدا لفرع الالتجاء الى استفادة من لام الجنس والملك كما لا يخفى قاله السيد
التعريف او يكون الاعتذار عن كون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من لام التعريف حيث لم يفر
تأخر افادة التقديم عن افادة لام التعريف اياه على قياس ما قاله المحقق عند قوله المر على نيك الصلوة
والتي هي انتهى **قول** من ان لام الملك والجنس ههنا احتمالات اربع الاول وهو الظن من السوق ان
مجموع لام الملك والجنس يدل على اختصاص المحمد تعالى والثاني وهو الظن من العبارة ان كل واحد منهما
يدل على ذلك الاختصاص والثالث ان لام الملك فقط يدل على ذلك وبسبب وجه التعرض للجنس
والرابع ان لام الجنس فقط يدل عليه كونه الثاني والرابع ساقطان لانهما يخالفان لذهبه قدس سره
وقد الاول والثالث وعلى كل منهما لا يصلح الاعتذار عما ذكره لكنه يرد على الاول ما ذكره المحقق في النظر
قوله اما اول فلا نداه حاصله ان البناء المذكور مما لا حاجة اليه وانما يحتاج اليه ان لم يند لام الاستغناء
المن عندهم لكنها مفيدة كما سبق وفيه انه انما يتم هذا ان حمل الحاشية المذكورة على الاعتذار عن النظر الوارد
على حمل لام على لام التعريف كونه الظاهر حملها على الاعتذار عن النظر الوارد على حمل لام على لام الملك فحق هذا
لنفس ما ذكره بل انما لا يقول لاحاجة الى ذلك الحمل ثم الاعتذار ببناء المذكور مع جواز حمل لام على لام
الاستغناء الذي يفيد المن عندهم او يقول لاحاجة البيع افادة لام الملك المن عندهم وينبغي الكلام على ما
على ما قاله بعض الافاضل من ان التفسير قد مر حوايا افادة لام الملك الاختصاص بمعنى المحصر على ما ذكره
انما يتم هذا ان لو كان حمل لام على الاستغناء اقوى من حملها على الجنس وما اذا كان الامر على العكس فلا

فلا كما لا يخفى كمن الامر على العكس على ما ذكره التفتازاني في العلل من ان المصدر والساد مسد
للافعال والفعول انما يدل على الحقيقة ومن الاستغناء فلذا ما ينبغي منابه وان الجنس هو المتبادر
الى الالاميين الشايخ في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرآن الاستغناء وان كان الالاميين
سوى الاستغناء التعريف والاسم لا يدل الا على سماء فانه لا يكون ثمة الاستغناء وايضا الظاهر
مراد الشرح ما ذكره من كون التقديم تأكيدا للاختصاص المستفاد من كلمة الالام على سبيل التمثيل
للاقسام الثلاثة المذكورة مبني على ما ذكره قدس سره افادة لام الاستغناء والجنس الاختصاص
فيما بينهم ولما دام الملك غير مشهور محتاجة الى شاهد من كلام من يوثق به فعمل البيان على وجه
فائق بالبناء المذكور ولتعميم ما ذكره فالبنا المذكور وان لم يكن محتاجا اليه في اصل المرام لكنه محتاج
اليه في تميم شمول الكلام وقوله فندهم طرف المقصود والافادة على سبيل التنازع فافهم **قوله**
واما ثانيا فلا نداه اشارة الى رد اخر على طريق التسليم للاحتياج الى البناء المذكور ثابت لا بطلان
لام الملك كاف في المقصود فلا حاجة الى ذكر لام الجنس بل مناسبت ح ان يقول هذا مبني على ما مر
به السيد السند من ان لام الملك يدل على الاختصاص وقوله وانما التعريف بلام الجنس اشارة الى جواب
سؤال مقدر يرد على قوله ان لام الملك كاف في الدلالة فتعريف السؤال انا لا نسلم الكفاية على قوله قدس سره
فانه لو كان لام الملك كافيا في الدلالة على الاختصاص لكان على قدس سره لم يتعرض هو ايضا للام الجنس فلما
تعرض قدس سره الى بيان ان لام الملك ليس كافيا في تلك الدلالة والاكمل ما تعرض اليه لقوله كلام قدس سره ايضا
وتعريف الجواب ان التعريف بلام الجنس في كلام قدس سره ليس لان لام الملك غير كاف في تلك الدلالة وان
لام الجنس خلا فيها بل تعرض اخر وهو ان قدس سره اراد ان يبين ان اختصاص كل جملة تعالى كاستفاد
من لام الاستغناء كذلك استفاد ذلك من لام الجنس مع لام الملك ايضا بان استفاد من الاول الجنس ومن
الثاني التعريف بالجنس يستلزم قصر جميع الافراد اذ لو ثبت على ذلك التعريف فرد من الافراد للغير كان
الجنس ايضا ثابتا لذلك الغير فيمنه فلا يكون الجنس مقصورا ههنا وغرض قدس سره من هذا الكلام
رد صاحب الكشف حيث خصص لام التعريف بالجنس فرقا بين لام الجنس مع لام الملك في المال كلام
الاستغناء في افادة اختصاص كل مدبر مع بحيث لا فرق بينهما اصلا في تلك الافادة فتخصيص احداهما
بالاختيار دون الاخر ليس الاختصاص بلا مخصص وتوجيها بل مرجع بل فيه وقوع فيها هرب عنه بناء على

من ان افعال العباد ليست بمخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى **قوله** وهذا التقدير
بيان اختصاص كل واحد به تعالى كما يستفاد من لام الاستفراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك
ايضا غير مذكور اي غير ملحوظ وغير مراد في هذا المقام فان المقام محتمل اختصاص الفرد الكامل ايضا
ومحتمل ان يكون المعنى ان اختصاص كل واحد به تعالى غير مذكور وغير مصرح به في هذا المقام حتى يرد
ان يبين ان ذلك الاختصاص كما يستفاد من لام الاستفراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا
الهمم لان يقال المراد من الاختصاص هنا اي في قول الشارح تأكيد الاختصاص المستفاد من لام الجنس
ايضا اي كل في قوله صاحب الكشاف اختصاص كل واحد به تعالى كقولنا لا اله الا الله المذهب بل لانه المذهب في الحديث يجوز
ان يكون مرادا ايضا ان يبين ان ذلك الاختصاص كما يستفاد من لام الاستفراق يستفاد
من لام الملك والجنس ايضا بناء على قوله السيد السند ويقال ان المقصود ههنا اي قوله
من ذكر المقدمة المنقولة عن السيد السند في هذا المقام وبناء الكلام عليه ليس ببيان اختصاص
مطلقا بل بيان حكم لام الملك وافادة الاختصاص على قول السيد السند حتى يصح ان يكون
التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من لام التعريف فيكون هذا الكلام فيه لتتميم الشمول
كما ذكرناه فيما سبق بناء على قوله قد مر من ثم هذا ايضا والا فلا وبهذا التقرير سقط ما يقال
ههنا من ان هذا الجواب ليس حاسما لامة الاشكال فانه يرد عليه انه لا حاجة الى البناء
المذكور في كون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام مع افادة لام الاستفراق
الاختصاص المتعدهم ولا يصح القول بانه ان تم ما ذكره قدس سره تم هذا والا فلا وظهر
ايضا ان الجواب الاخير يصلح لان يكون جوابا بكل وجهين وان كان مسبوqa للجواب عنه
بوجه الثاني ويمكن ان يحمل الجواب الاول ايضا على الجواب عنه بكل وجهين باد في نهاية تقدير
قوله مطلقا متعلق بالافادة سواء كان تلك الافادة متقدمة على افادة اللام للاختصاص
او متأخرة عنها او متارة لها يعني ان المستفاد من هذه المقدمة التي هي قوله ان التقديم الجواب
بنيد الاختصاص افادة التقديم الاختصاص مطلقا ذلك لا يستلزم بل دعوى يكون التقديم تأكيد
الاختصاص المستفاد من كلمة اللام وانما يستلزم ان لو كان كل ما يفيد الاختصاص مطلقا حاله ان
يكون تأكيد له فاصل الاعتراض هو منع الكبرى المطلوبة كنه تسامح في العبارة ولقال لا يستلزم

لا يستلزم **قوله** من لام الملك لعله مبني على التثنية وانما خصه بالذكر كخفاء ورود الاعتراض بالنسبة
الى لام التعريف فهو من قبيل اظهار ما خفي واخفاء ما ظهر وقد يقال اشار بهذا التقيد الى كلام
الشارح في اصل الشرح وان كان مطلقا كما ترى الا انه بعد بيانه في الحاشية بقوله هذا مبني على ما رجح
به السيد السند في قوة قوله المستفاد من لام الملك ان المؤكد لا بد ان يكون متأخرا عن المؤكد في افادة
المعنى فيه لاشك ان المراد بالتأكيد القوي لا الاصطلاحي ولا يشترط فيه تأخير المؤكد في الافادة
بالتأخير الزماني فانهم عدوا ان اللام واسمية الجملة واما الشرطية وحروف التثنية وحروف
الصلة مؤكلات الحكم مع ان شبيهاها ليس متأخرا في الافادة عن الحكم بالتأخير الزماني نعم يشترط فيه
التأخر الذاتي فلا يلزم الترجيح بلا مرجح كنه لا ينافي ذلك المعية الزمانية كما لا يخفى واما ما قد يقال ههنا
من انه تأخير المؤكد عن المؤكد في افادة المعنى امر لازم في جميع المراد سواء كان متأخرا عنه الذكر او لا
لان مثلا في قولنا ان زيد قائم فانها وان كانت متقدمة ذكرنا بموجب النظر على المؤكد الا انها متأخرة عنه
في الافادة بحسب الاعتبار فالمؤكد في هذه الصورة مضمون الجملة ولا يتصور تأكيد ذلك المضمون
قبل تحققه انتهى فهو من قبيل اتياب الاغوال على النصف الجليل دون على النصف العفيد **قوله**
فلما لم يحتمل ان يكون اشارة الى ما سلفنا من عدم الاشتراط تأخير المؤكد عن المؤكد ومحتمل ان يكون
اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من اللام بمجرد انضمام المتعلق هو الاختصاص المطلق والمستفاد من
التقديم هو الاختصاص الخاص فكيف يصح التأكيد قد يدفع هذا باد المستفاد من الكلام ايضا بمجرد
ذلك الانضمام هو الاختصاص الخاص غاية ان يحمل بينه السيد اليه فيصح التأكيد فانه قلنا حاصل
البيان بعد مجيء السيد اليه يعود السؤال قلنا لا يعود فانه من القاعدة المقررة ان الحكم بعد البيان
ينسب الى الاصل قبل تقديم السيد الطرفي ايضا يدل على الاختصاص المطلق قبل ذكر السيد اليه
كما لا يخفى على من فاق حلاوة علم المعاني قوله هذا يخالف ما ذكره التفتازاني في المطول حيث قال
دلالة التقديم على ان المقصود بالجموع اي مجموع الكلام بمعنى اننا نأمل النفع السليم في مفهوم الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه المقصود ان لم يعرفنا في اصطلاح البلغاء كنهك انتهى فتأمل ومحتمل ان يكون
اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من اللام مقصود والمستفاد من التقديم تعيين في كيف يصح
قال بعض الفضلاء اشارة الى انه لا دلالة للام بمجرد الانضمام المذكور على الاختصاص الذي ضيف

له لجواز انه ينهم من معاني الالام قبل ذكر السند اليه ما هو غير الاختصاص فيكون استفادة الالام
موقوف على ذكر السند اليه قيل نعم المعينة وفيه ان الكلمة تدل على ما وضعت له بلا احتياج الى قرينة
وانما القرينة معينة للارادة والكلام ههنا في الدلالة لاني الارادة وجواز الانضمام المذكور لاني
الدلالة ويقال اشارة الى ان افادة التقديم متأخرة باعتبار اصل التركيب من كون السند اليه
تقدما والسند مؤخر ولا شك ان الالام في قولنا الخلد مفيدة للاختصاص فيكون افادة
متأخرة على افادة التقديم وانت خير بان هذا اليسر اجزا زائيا والكلام فيه بل هو تأخر
ذاتي والكلام فيه ويقال ايضا اشارة الى ان التقديم وصف والوصف بعد الموصوف فافادة
الوصف للاختصاص بعد افادة الموصوف في الملاحظة ولا يخفى ان هذا ايضا جديته ذاتية
لا زمانية وقد يقال اشارة الى ان استفاد من الاختصاص الاتي بالمعنى والاستفاد من التقديم هو
الحكمي فكيف يعبر بالاكيد وفيه انه قد سبق ان الكلام مبني على قول السيد السند وان الالام على قوله
يدل على الاختصاص في قوله وبين المعنيين بكون بعيد فان الاول من باب قصر الصفة على الموصوف
والثاني من باب قصر الموصوف على الصفة **قوله** ويمكن دفعه بان اختصاصه يعني ان اختصاصه لا يتبع
الذي هو استفاد من الالام يستلزم اختصاصا اي اختصاصا بالاختصاص به مع الذي هو استفاد
من التقديم ضرورة ان الحد مع اختصاصه به مع لولم يختص بهذا الاختصاص ولم يستلزم الاختصاص
الاول اختصاصا بالحد بهذا الاختصاص كان اما مشتركا بينه اي بين هذا الاختصاص وبين غيره
اي غير هذا الاختصاص وذلك الغير وان كان بحسب مفهوم اعم لان المراد به هنا عدم اختصاص
لا غير بقرينة ان اختصاصا بالحد بالاختصاص به مع من قيل قصر الموصوف على الصفة وهو لا يكاد
ان يوجد حقيقيا بل انما يوجد اضافيا كما تقر في محله والمحصلة ان لم يختص بهذا الاختصاص
كان اما مشتركا بين الاختصاص وبين عدم الاختصاص واختصاصا بغيره الذي هو عدم هذا
الاختصاص اي عدم الاختصاص به تعالى فعلى كلا التقديرين يلزم ان لا يكون الحد مختصا به
وهو خلاف الفروض هذا بهذا التقرير اذ في ما اورده بعض الافاضل من ان اختصاصا بالحد
بالاختصاص به من قبيل قصر الموصوف على الصفة ولا يلزم من عدم كونه مقصورا على هذه الصفة
وتجاوزا لغيرها ان لا يكون الحد مختصا به بل جواز ان يكون مشتركا بين هذه الصفة وبين صفة اخرى

اخرى وهي مثلا كونه صادرا عن اللسان فقط مع اختصاصا بالحد به مع تعالى انتهى من مقتضى ايضا
ما قد يقال في هذا المقام من الخيالات والافهام **قوله** وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى
الذي هو استفاد من الالام وهو الفرض ضرورة ان الحد مع كونه مختصا بالاختصاص به مع لولم
يختص به مع كونه اما مشتركا بينه وبين غيره او كان مختصا بغيره مع فعلى كلا التقديرين يلزم
ان لا يكون مختصا بالاختصاص به مع وهو خلاف الفروض فبين المعنيين تلازم خلاصة الكلام
في هذا المقام ان كل من التقديم والالام معنيين لحد واحد هو صريح والآخر التزامي بمعنى الصريح
يكون تأكيد الاستفاد من الالام التزاما وبمعنى الالتزامي يكون تأكيد المعنى المستفاد منه صراحة
وعلى كل من هذين التقديرين وان للؤكد والتوكيد مختلفين دلالة لكنهما متحدان في هذا
التقدم كاف في التأكيد على ما لا يخفى وبهذا التقرير ظهر فائدة التقرض لقوله وكذا اختصاصه
وسقط ما توهم انه استطرادي ويقال في ههنا شيء وهو ان وجدان الدلالة التزامية ههنا
بالنظر الى الالام على ما يظهر من صريح المحشى على مذهب الامام ايضا مشكل جدا كما لا يخفى انتهى
يعني ان جمهور المنطقيين اشتراطوا في الدلالة الالتزامية التزم البين بالمعنى الاضطراري لان
لم يشترط التزم البين بالمعنى الالام فوجدان الدلالة الالتزامية على كل المنطقيين مشكل جدا وفيه
المراد بالدلالة الالتزامية ههنا ما هو المصطلح عليه عند ارباب العربية الذي يكفي فيه التزم مطلقا
قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بشرط اي الالتزام التزم التزم الذي او كون المعنى الخارجي
بحيث يلزم من حصول المعنى الموصوف له في الالام حصوله فيه اما لا العوار وبعد التأملة التزم
والاشارات وليس المراد بالتزم عدم انفكاك تعقل الدلول الالتزامي عن تعقل المعنى في الالام
اعني التزم البين المعبر عند المنطقيين وصرح به المحشى ايضا في حاشية التهذيب فعلى
وجدان الدلالة الالتزامية ههنا اسمها كما لا يخفى ولعل في قوله وهذا التمدد كاف في التأكيد اشارة
الى هذا قوله وهو اول وجه الاولوية ان ظاهر التعريف الاول لا يشمل السنة على النعم الواحدة
فمن غير جامع والتعريف الثاني يشمل السنة التبيهية ايضا مع ان الحق تعريف السنة التوبيخية ظاهر
فمن غير ما تكلف منه في ان ظاهر التعريف الثالث ايضا يشمل السنة التبيهية فلا اولوية وعل قوله
قد يراد اشارة الى هذا وقال بعض الفضلاء هو اشارة الى المعنى الثالث لا يلزم لمعنى من معانيها اللغوية

والا معنيهما العرف والبشرى اذ الله في العرف والشرع في الاستعلاء على المنعم عليه بسبب انعام
انتهى وقد يقال هو اشارة الى السؤال وجواب اما السؤال فهو ان المساوات شرط لفتح التعريف
عند المتأخرين لا لاولية فتقول وهو لا ليس في محله واما الجواب فهو ان هذا التعريف مبني
على مذهب المتقدمين او على مذهب المتأخرين لكن على بعض الاعراض **قوله** وهي اشارة الى
الاعتراف به وطريق الاشارة اليه ان بقاؤا الله يقتضي العجز عن اداء الحمد كما ينبغي واللام بق
الله الا يرى ان شخصه الوادي حق انعام المنعم على ما ينبغي لم يبق لتلك المنعم منه عليه هذا ما
سبح بخاطر شتم وجدته في كلام الفاضل شيخ الاسلام والله لفصل المنعم توبه كما ينبغي
قد يقال هو اما متعلق بالاداء فوجه العجز ما ذكره او لا واما متعلق بالحمد فوجه ما ذكره نائبا
اقول الظاهر ان يكون الامر بالعكس اذ كونه الحمد مقابلا وموازنا للحمود عليه انسب لان يكون كمالا
في الحمد وكذا الايمان بالحمد في مقابلة كل نعمه انسب لان يكون كمالا في الاداء وكلام السيد قدس
ما يشعر هذا حيث قال ان كان نفس الحمد والشكر من المنعم لم يكن لاحد الايمان بهما على وجه الكمال
لاستلزام استلزام الافعال **قوله** على وجه الكمال متعلق بالايمان على وجه الكمال هو ان
يؤخذ في مقابلة كل نعمه بحيث لا يشذ عنها شيء من حمد فهو يستلزم التسلسل لان نفس الحمد
الحمد الاداء فيستلزم في مقابلة حمد اخر فيستلزم واما جعل متعلقا بالحمد فليس يستقيم
فانه يكون العجز ان الايمان بالحمد الكامل يستلزم التسلسل وانت خبير بان لا وجه لاستلزام
التسلسل على هذا المعنى وبهذا التقرير سقط ما قد يقال من انه لا وجه للمناقشة المذكورة بعد
تعيين قدس سره بقوله على وجه الكمال يقتضي ان يكون الحمد مقايير بالذات للحمود عليه فلهذا
للمناقشة المحتملة محذور **قوله** وفيه مناقشة لانه يجوز ان لا يخفى ان حاصل هذه المناقشة
هو المنع لاستلزام الايمان المذكور التسلسل في المحامد بالجواز المذكور على قياس ما قالوا في دفع
التسلسل في ابتداء كل امر ذي بال بالسلمية والحدوة في مسألة الصلوة على النبي الاكرم كما ذكر
اسمه صلى الله عليه وسلم ولا ينافيها ذكره في الاول من وجهي العجز فلا وجه لما قد يقال فيها ان هذه
المناقشة مما لا يقبله الطبع السليم على ما يظهر من بيان نفسه في الوجه الاول من وجهي العجز انتهى ثم
ان المحذور عليه في الحمد الذي يوجه في مقابلة الحمد ليس نفس الحمد بل هو انعام الله تعالى نعم الحمد

الحمد بيان

الحمد بل لا بد ما يقال انه يلزم على هذا ان يكون الشيء الواحد متعلقا ومتعلقا باعتبار واحد وهو
غير جائز ايضا يلزم تقدم الشيء على نفسه اذ لا بد ان يكون المحمود عليه متقدما على الحمد كونه باثنا
انتهى على ان اعتبارا كونه حمدا ينافي اعتبارا كونه محمورا عليه **قوله** اما صلة الاشتقاق اه قدم
هذا الاحتمال لانه الظاهر التبادر الشائع الاستعمال في امثال هذا المقام ولا سيما من المحذور
في الكلام قبله قال لا محذور في هذا الاحتمال فضلا عن الرجحان والكمال لانه يلزم ان يكون كلام الشارح
مخالف لما في الكتابين المشهورين في اللفظ لانه لفظ مشترك بين المعنيين على ما نقل عنه فاذا
حل قوله من عليه على انها مشتقة من من عليه بضم الميم الله مشتقة من من عليه بكسر الميم فيلزم
ان يكون الله مصدرا له بكسر الميم فيسمى انما قصد به باحد المعنيين انتهى في هذه القرينة **قوله**
باجد المعنيين على ان لزوم كونهما مصدرا مرجحا لم يجوز كونهما مصدرا نوعيا لاحدهما كما
سيجي في لا يكون مخالف لما في الكتابين ويقال كلا الاحتمالين المذكورين بعيدان عن الادة
اما الاول فلا شئ على المذهب المرجوح ومحتاج الى طريق الاستدلال لان الثابت في المتن
معنى الله والاشتقاق جال واما الثاني فلا غير متبادر ومحتاج الى حذف المضاف والمضاف
ايضا فالظاهر ان يكون كلمة من صلة الاخذ والمعنى ان الله الثابتة لم تنع مأخوذة من من عليه ولا
غبار عليه الا ان يحصلح الاشارة الى وجه الاشكال كونه شهيرة السؤال يعني في الاشارة
الى وجه الاشكال انتهى وقد يستحسن هذا بان الا حسن تصوير المعنى وتصحيحه والاحتمالان
المذكوران يوجهان تصحيح اللفظ وتعيين **قوله** اي من من الذي يصحح يستعمل على اشارة بهذا
التعريف لما في قوله عليه بغير الایاء الى الاستعمال لا كونه جزو من الشئ منه كما وجه ظاهر
العبارة فان قلت فما الفائدة في ضم الاستعمال الذي يوجه خلاف القول قلت فائدة الاشارة
الى ان الله المذكورة في المحمد التي ليست بمشتقة من من الذي يستعمل بلا على وان كان ظاهر
يوجه ذلك فان المشتق من من هو الله واما الله فهو مشتقة من الذي يستعمل على **قوله**
على حذف المضاف انما اشيع الاجد المحذور لان الله مصدر والصدور ليس بمضاف الى قوله
اي من باب من عليه يقال ليت شعري لم لم يعتبر المضاف المحذور المصدر على ان يكون المعنى
بعض من مصدر من عليه بناء على انه مصدر من معناه مناسب لا اعتبار بالعضوية وبمعنى

اصقال الذهب المروج انتهى يمكن ان يقال انما يعتبره ثلثا يومهم ان المنة مختص بكونها مصدا
فان كان ظاهر الكلام شاملا كونهما مصدرا نوعيا ايضا فثمن بعضية المنة من باب من عليه
ظاهر لا يحتاج الى البيان فحمل قوله ونظير الى مشتركاه بيان تلك البعضية ليس على ما ينبغي بل
هو اشارة الى تحقيق ما نقله الشارع في الحاشية متضمنا للبيان وجه الاشكال قوله ليس
وهي الانعام والامتنان **قوله** كان نقله في الحاشية عن الكتابين حيث قال من عليه من اي انتم عليه
من عليه منة اي امتن عليه كذا في الصحاح والمجل قوله باحد المعنيين وهو الامتنان **قوله** بالمعنى
الاخرى الانعام **قوله** وان كان بينهما اي بين الكتابين المذكورين وهما الصحاح والمجل كما مر في
مخالفة في معنى الذي هو اخص من المصدرين للمعنى ليس ما نحن فيه لكن لا تفرق في مخالفة
لما نحن فيه من اختصاص المنة بمعنى الامتنان هذا واعلم ان ما نقله الشارع في الحاشية من الكتابين
المذكورين يسري فيه اشارة الى هذه المخالفة نعم نسب اليه هنا حاشية اخرى وهي هذه المنة
منتهى نهاه تاج المصادر في الظاهر تاج المصادر في كتاب غير المجمل والصحاح فحمل المعنى
ما قبله اما ان كان في كلامه قد اطلع على حاشية فيها ما ذكره وما رآناه مما نسب الى الشارع تحريف لا يعتمد عليه فان المعنى
فقط كان في كلامه فلا يخلو من مجموع ما ذكره في حاشية هذا الشرح كما كان مضبوطة معتد اعليه عندى
زمارات الحاشية قال في اخر الكتاب اعلم ان ما نقله عنه في حاشية هذا الشرح كما كان مضبوطة معتد اعليه عندى
الترغف الاشارة اليها في مواضعها يعتمد عليه المحققون ويميزها عن غيرها الطالبون
فتأمل قوله ومن هذا التحقيق تبين وجه الاشكال واصل التحقيق ان للمعنيين والمنة لم يحج
مصدره بكونه معنيين بل باحد هاتين الاخرتين ان يبين وجه الاشكال لوبيق فيه المعنى الذي
لم يحج المنة مصدره وليس فاسدا كمن هو اسهل لظهوره في سبب الاحالة على ما في الكتابين
وظهور الامر فيها شاملا لغرض من هذا البيان دفع ما يمكن ان يتوهم ههنا من انه يجوز ان يكون
لمنة مصدر للمعنى الذي بمعنى انهم ولا مجال للاشكال المذكور اذ لا قيل لا يخفى ان هذا التحقيق
لو كان متحققا ناهى عن دفع هذا التوهم وتبين وجه الاشكال به على ما ذكره الظاهر من ان يخفى ان
في حقيقة بحث اذ قد قيل بعض المعنى على الحاشية اللوغية في الاذيان ان المنة يطلق على اربعة
معان الانعام والامتنان والقطع واذهاب القوة وقد نقل عن الشافعي هنا حاشية فارسية
وهي المنة والامتنان منت نهادن نعمت دارن وقد رآنا على هذا منقولان من راجان في عدم صحة انتهى قوله

فان كان ظاهر الكلام شاملا كونهما مصدرا نوعيا ايضا فثمن بعضية المنة من باب من عليه
ظاهر لا يحتاج الى البيان فحمل قوله ونظير الى مشتركاه بيان تلك البعضية ليس على ما ينبغي بل
هو اشارة الى تحقيق ما نقله الشارع في الحاشية متضمنا للبيان وجه الاشكال قوله ليس
وهي الانعام والامتنان قوله كان نقله في الحاشية عن الكتابين حيث قال من عليه من اي انتم عليه
من عليه منة اي امتن عليه كذا في الصحاح والمجل قوله باحد المعنيين وهو الامتنان قوله بالمعنى
الاخرى الانعام قوله وان كان بينهما اي بين الكتابين المذكورين وهما الصحاح والمجل كما مر في
مخالفة في معنى الذي هو اخص من المصدرين للمعنى ليس ما نحن فيه لكن لا تفرق في مخالفة
لما نحن فيه من اختصاص المنة بمعنى الامتنان هذا واعلم ان ما نقله الشارع في الحاشية من الكتابين
المذكورين يسري فيه اشارة الى هذه المخالفة نعم نسب اليه هنا حاشية اخرى وهي هذه المنة
منتهى نهاه تاج المصادر في الظاهر تاج المصادر في كتاب غير المجمل والصحاح فحمل المعنى
ما قبله اما ان كان في كلامه قد اطلع على حاشية فيها ما ذكره وما رآناه مما نسب الى الشارع تحريف لا يعتمد عليه فان المعنى
فقط كان في كلامه فلا يخلو من مجموع ما ذكره في حاشية هذا الشرح كما كان مضبوطة معتد اعليه عندى
زمارات الحاشية قال في اخر الكتاب اعلم ان ما نقله عنه في حاشية هذا الشرح كما كان مضبوطة معتد اعليه عندى
الترغف الاشارة اليها في مواضعها يعتمد عليه المحققون ويميزها عن غيرها الطالبون
فتأمل قوله ومن هذا التحقيق تبين وجه الاشكال واصل التحقيق ان للمعنيين والمنة لم يحج
مصدره بكونه معنيين بل باحد هاتين الاخرتين ان يبين وجه الاشكال لوبيق فيه المعنى الذي
لم يحج المنة مصدره وليس فاسدا كمن هو اسهل لظهوره في سبب الاحالة على ما في الكتابين
وظهور الامر فيها شاملا لغرض من هذا البيان دفع ما يمكن ان يتوهم ههنا من انه يجوز ان يكون
لمنة مصدر للمعنى الذي بمعنى انهم ولا مجال للاشكال المذكور اذ لا قيل لا يخفى ان هذا التحقيق
لو كان متحققا ناهى عن دفع هذا التوهم وتبين وجه الاشكال به على ما ذكره الظاهر من ان يخفى ان
في حقيقة بحث اذ قد قيل بعض المعنى على الحاشية اللوغية في الاذيان ان المنة يطلق على اربعة
معان الانعام والامتنان والقطع واذهاب القوة وقد نقل عن الشافعي هنا حاشية فارسية
وهي المنة والامتنان منت نهادن نعمت دارن وقد رآنا على هذا منقولان من راجان في عدم صحة انتهى قوله

الاشكال
من باب من عليه

ما نقله عن بعض الحواشي فيه انه قد وقع في تلك الحاشية بدل المنة الى بلا تا وفلم يبق عليه اعتماد
على انه يجوز ان يكون المنة الواقعة في تلك الحاشية مصدرا نوعيا لا مريحا في قوله هذا اما سنده
المجيشى على ما ذكر في تلك الحاشية لا يعارض ما ذكر في الكتابين المشهورين المقربين المتقدمين
كلا لا يخفى واما ما نقله عن الشارع ههنا فغير ان رأينا ما رأينا في تلك الحاشية الفارسية ههنا قوله
والمنة منت نهادن فلا اعتماد وايضا لو صح ذلك النقل عن الشارع لاشارة الى المعنى لا التزامه
الاشارة المنقلة عنه كما سبق **قوله** يجوز ان يكون مصدرا نوعيا من المعنى الانعام واعلم ان
القاعدة بناء النوع من مصدر التلاقي انه ان لم يكن فيه تا وان يحج النوع على وزن الفعل كالركبة
والجسمة ولا يحتاج الى وصف وان كان فيه التا وان يحج على وزن المصدر كمن يحج وصف شرف
بالنوعية ليمتاز عن المصدر كالحاجة الكاملة والقدرة الباهرة فصدر من الذي بمعنى انهم من بلا تا
فالنوع منه يحج على الفعل كالمنة ولا يحتاج الى وصف بناء على تلك القاعدة واما ما نقله عن الشارع
في شرح الشافعي من انه لا يكون الفعل نوعا كالشدة فانها كونهما في وزنه المصدر لا تدل على النوع
بهذا الوزن بل القرينة الحالية او بالوصف كان يقال الشدة اللطيفة فلا يتبع في تلك القاعدة بل
يقرب كالا يخفى واما قياس المنة على الشدة بان يقال كان الشدة مصدرا للشدة والشدة كذلك
لمن مصدر ههنا المنة والمنة فكلا لا يجوز ان يكون الشدة نوعيا كذلك لا يجوز ان يكون المنة مصدا
نوعيا فقياس مع الفارق فان الشدة والشدة مصدران لشدة بمعنى واحد بخلاف المنة والمنة
واما التباسه بمصدر من الذي بمعنى امتن فلا يعرف انه يعلم المراد بالقرائن الخارجية كما سائر
الالفاظ المشتركة ولعل القرينة ههنا على ان لا يصح اثبات المنة التي هي المصدر الصرف لله تعالى ولا يابنه
ما يحج من ان يجوز ان يكون المنة غير مضمومة من الله تعالى فان يحج المنة على المصدر الصرف
والحاصل انه على تقدير كون مضمومة من الله تعالى يحج المنة ههنا على المصدر النوعي بهذه القرينة وعلى
تقدير كونها غير مضمومة منه تعالى يحج على المصدر الصرف ويجوز ان يكون القرينة ههنا كون المعنى
مقام الحمد فان المنة التي هي المصدر الصرف وان جازا اثبات له تع كمن لا يلايم مقام الحمد فالمعنى
يخصه بمعنى الانعام فحمل بهذه القرينة على المصدر النوعي **قوله** ويجوز ان يكون المعنى اشارة
الى ممة ما ذكره بحسب المعنى كان قوله اذ وزنه الفعل اه اشارة الى ممة بحسب اللفظ يعني انه يجوز ان يكون

[illegible]

ط
اس سوارك ومع الاشراف
عن الله الفاعل او لا
الخالق من الله
يسق بمذبحهم كل
غند فدم الاشراف
التي هو الله ولا
المذمومة الاشراف
سوارك

قال بعضا من المتقدمين
سؤال المتأخرين من المتقدمين
لان نفسا واحدة في جميع
حاصلها من الارض فاما
ملا مع الارض فاما
هذا الاستدراك فغير صحيح
السؤال ان هذا الشك في
ان كل ارضيات هي متساوية
ما بين ارضيات
منه هو ما ينبغي ان يكون
هو الجواب
ط ان الفرق سقط ما قد قال ان الفرق
وبهذا الجواب فوج ان الفرق
هذا الجواب فوج ان الفرق
من خلاصة الارض فاما
عدم من مودة الارض فاما
من التقيد لغيره فاما
مع الارض فاما ان الارض
الارض هو الاستدراك
بل المتأخرين
فقد استمرى
الغالب احسان محمد علي
الغالب هذا الفصل اعني
منها والاربعين فاما
بينها وبينها فاما
وغيره من الارض فاما
المتأخرين مع الارض فاما
فانهم اعتبروا هذه
الارض فاما
بلحظة انهم اعتبروا
ولا يخفى ان السبب في
عنه وجودها فاما
اليه المتأخرين فاما
الفناء المطلق فاما

ان المراد هو الانصاف بذات ما يقتضى لولا ما يندون تحقق وصف الاقتضاء بالفعل
كما هو اللام لبيان كلامه لوقوع فياخره من ان الانصاف بذات ما يقتضى الصفة الدفوة
لولا لان لا يلائم مقام الحد والمحد ولولا ان الاقتضاء بالفعل كمالا يخفى وان اراد ان المراد هو
الانصاف بذات ما يقتضى لولا لان بدونه اعتبار وصف هذا الاقتضاء اصلا ففيه
انه لو كان المراد هذا الضاع وصف المنة في الكلام قطعاً وان المنة لغوا اذ لا يكون له هذا العنوان
في المعنى المقيد بصله قال بعض الفضلاء والمحققين وجه النظر ان يقال ان المراد بالانصاف
المنة الانصاف بالانعام الذي لو جار المنة على الانعام لم يكن عليه لا على غيره من الاعمال والاعتقاد
بهذا المعنى ليس بمفهوم بل هو من صفات الكمال كالا يخفى فتأمل قوله والا كان باطلا قطعاً
اي فلا يصح ان يراد هذا اصلاً فهذا الكلام من انشاده الموجود القرينة الصادقة عما يتوهم
من التقابل من كون المراد ان كان المنة المبني عليه رد الشايع وقد يقال انشاده الى التقرض
بان مبني كلامه هو هذا التوهم والواجب عليه بناء على هذا المبني ان يراد الجواب المذكور بان حال
قطعا لا بان غير ملائم لمقام المحد والمحد **قوله** ضرورة ان كان الحال محال لا يخفى ان المراد بالكمال
الحال هنا هو امكان المنة وليس مقتضى السوق والذوق الا هذا فيرد عليه ما ورد ذكره في التفسير
ههنا ان امكان الحال انما يكون محالاً لو كان الحال محالاً لانه واما اذا محال بالغير كما في ما
نفي فيه فلا يكون محالاً وهو الظاهر وانما كانت المنة محالاً بالغير انتهى الشرح عنها واما انفسها فلا
استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هنا هو الانصاف
بالمنة لا المنة نفسها وظان انصافه تع بالمنة محال ذاتي كونه مخالفاً لمقتضى الكمال الذاتي
والغناء المطلق انتهى فانه مخالف لمقتضى السوق والذوق وان ادعى ذلك القائل انه ما يرد
فكونه محالاً لذاته مستلزم كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال لذاته والغناء المطلق
لا نقابل بين السؤال والجواب ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع في المنه عن
منة النعم لانه المنة النعم عليه هكذا قد يقال كمن لا يندفع السؤال بعدم المسكبة وبانه نهاب الانصاف
عند وجود الفاضل من غير مكنة فنقول اعتبار الامتنان للنعم في البيان ولا حترار عن شايبة التكرار

بدل ما قال المحقق في التفسير

انما هو ما يندون

منهم الفاضل

قوله اما انفسها فلا استحالة فيها انتهى الشرح عنها واما انفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هنا هو الانصاف بالمنة لا المنة نفسها وظان انصافه تع بالمنة محال ذاتي كونه مخالفاً لمقتضى الكمال الذاتي والغناء المطلق انتهى فانه مخالف لمقتضى السوق والذوق وان ادعى ذلك القائل انه ما يرد فكونه محالاً لذاته مستلزم كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال لذاته والغناء المطلق لا نقابل بين السؤال والجواب ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع في المنه عن منة النعم لانه المنة النعم عليه هكذا قد يقال كمن لا يندفع السؤال بعدم المسكبة وبانه نهاب الانصاف عند وجود الفاضل من غير مكنة فنقول اعتبار الامتنان للنعم في البيان ولا حترار عن شايبة التكرار

قوله اما انفسها فلا استحالة فيها انتهى الشرح عنها واما انفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هنا هو الانصاف بالمنة لا المنة نفسها وظان انصافه تع بالمنة محال ذاتي كونه مخالفاً لمقتضى الكمال الذاتي والغناء المطلق انتهى فانه مخالف لمقتضى السوق والذوق وان ادعى ذلك القائل انه ما يرد فكونه محالاً لذاته مستلزم كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال لذاته والغناء المطلق لا نقابل بين السؤال والجواب ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع في المنه عن منة النعم لانه المنة النعم عليه هكذا قد يقال كمن لا يندفع السؤال بعدم المسكبة وبانه نهاب الانصاف عند وجود الفاضل من غير مكنة فنقول اعتبار الامتنان للنعم في البيان ولا حترار عن شايبة التكرار

التكرار في القول وكونه ظاهرة في المعنى المبني للقول ويكون انشاده في اللفظ والمبنى انشاده لا
للتفافية المعنى قوله كما انشاده في الحاشية حيث قال الامتنان والمنه مترادف **قوله** كمن المراد انشاده
لما دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق وهو انهما لما كانا مترادفين لم يكن كل منهما منبهاً عنه
فكيف يصح سلب التوهم من احد هاهنا ووجه الدفع ان المراد بالامتنان ههنا المعنى المبني للقول ولما
الرجاء لانه فهو المعنى المبني لما على فرما وان كانا مترادفين في اصل المعنى كنهما مختلفين في المعنى المراد
ههنا فكون احدهما منبهاً لا يقتضى كونه الاخر ايضا منبهاً هذا وانت خبير بان استعمال كل من الامتنان
بعلو وبدونه لا مدخل في كون كل منهما منبهاً للفاعل ومنبهاً للمفعول فلا وجه لما قيل ههنا بل هو
توهم محض من قبيل انساب الاغوال **قوله** بقرينة التقابل وانشاده الى النعم عليه الظاهر كمالاً
قرينة مستقلة على المعنى المقصود واما ما يقال ان الامتنان لم يصف الى النعم عليه بل الى النعم
ايضا كان يقال انتهى من هو المنة الغلاة لا امتنان النعم الاخر فالتقابل موجود مع انه لا يكون
قرينة على كون المراد المعنى المبني للمفعول وما نفع عما كانت التقابل قرينة عليه وذلك لا ينافي
قرينة في ذاته الا يرى ان اذ اخي وطبعه كما اذا قيل انتهى من هو المنة لا الامتنان كونه التقابل
قرينة بلا شك ولا مزية **قوله** وفيه انه ياتي عن هذا المعنى كلمة اللام ووجه الايراد ان الظاهر
ان اللام لا اختصاص الصفة بالصفة وظاهر ان يكون النعم عليه ممنوناً ليس صفة له تعالى
لكن يحتمل ان يكون اللام لا اختصاص من التعلق بالتعلق في لا ياتي عن هذا المعنى كلمة اللام فان كون النعم
عليه ممنوناً وان لم يكن صفة له تع مكنة متعلقة به ولعله لهذا قال مع ان كون النعم عليه له لهذا وقد
ههنا ما لا يلحق الامتنان فلا تلتفت اليه فانه من الضايقات **قوله** تستلزم كون النعم ماناً
وذلك لان سلم المفعول على وفق فاعلة الاشتقاق يقتضى فاعلاً لا اله الا الله لم يقع عليه فعل
الفاعل فلا بد من فاعل حتى يصدر منه الفعل ويقع عليه فيكون للعبارة ممنوناً لا تع يستلزم
كونه تع ماناً عليهم فيعود الاشكال **قوله** المعنى العرفي وهو الذي يعتبر منه في الفارسية بمنكش
وهو اعرف النعم عليه بما احسن اليه بان يقول ان ممنون فلا من ملاح ان لا منة عليه من جانب
اصلاً فعلى هذا يرتفع الاشكال كنه يحتاج الى حمل اللام على اختصاص التعلق بالتعلق وايضاً يرد
على ان المنة بهذا المعنى ليست بجميل فلا يلائم مقام الحد الا ان يكون باعتبار السبب وهو انشاده

قوله اما انفسها فلا استحالة فيها انتهى الشرح عنها واما انفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هنا هو الانصاف بالمنة لا المنة نفسها وظان انصافه تع بالمنة محال ذاتي كونه مخالفاً لمقتضى الكمال الذاتي والغناء المطلق انتهى فانه مخالف لمقتضى السوق والذوق وان ادعى ذلك القائل انه ما يرد فكونه محالاً لذاته مستلزم كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال لذاته والغناء المطلق لا نقابل بين السؤال والجواب ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع في المنه عن منة النعم لانه المنة النعم عليه هكذا قد يقال كمن لا يندفع السؤال بعدم المسكبة وبانه نهاب الانصاف عند وجود الفاضل من غير مكنة فنقول اعتبار الامتنان للنعم في البيان ولا حترار عن شايبة التكرار

قوله اما انفسها فلا استحالة فيها انتهى الشرح عنها واما انفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هنا هو الانصاف بالمنة لا المنة نفسها وظان انصافه تع بالمنة محال ذاتي كونه مخالفاً لمقتضى الكمال الذاتي والغناء المطلق انتهى فانه مخالف لمقتضى السوق والذوق وان ادعى ذلك القائل انه ما يرد فكونه محالاً لذاته مستلزم كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال لذاته والغناء المطلق لا نقابل بين السؤال والجواب ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع في المنه عن منة النعم لانه المنة النعم عليه هكذا قد يقال كمن لا يندفع السؤال بعدم المسكبة وبانه نهاب الانصاف عند وجود الفاضل من غير مكنة فنقول اعتبار الامتنان للنعم في البيان ولا حترار عن شايبة التكرار

قوله اما انفسها فلا استحالة فيها انتهى الشرح عنها واما انفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يندفع هذا الايراد بما قد يقال من ان المراد بالحال هنا هو الانصاف بالمنة لا المنة نفسها وظان انصافه تع بالمنة محال ذاتي كونه مخالفاً لمقتضى الكمال الذاتي والغناء المطلق انتهى فانه مخالف لمقتضى السوق والذوق وان ادعى ذلك القائل انه ما يرد فكونه محالاً لذاته مستلزم كون الانصاف بالمنة مخالفاً للكمال لذاته والغناء المطلق لا نقابل بين السؤال والجواب ولا بين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفع في المنه عن منة النعم لانه المنة النعم عليه هكذا قد يقال كمن لا يندفع السؤال بعدم المسكبة وبانه نهاب الانصاف عند وجود الفاضل من غير مكنة فنقول اعتبار الامتنان للنعم في البيان ولا حترار عن شايبة التكرار

الشم الجيلة التي اقتضت كونها من هذا المعنى ولعل قوله قد بر في آخر الحاشية إشارة إلى أن
وقال بعض الفضلاء لعل وجهه هو أن يتم كون الشم عليه منونا عليه منونا بالمعنى العرفي استحقاق الشم للشم فانه
الشم الجيلة فمقد هذا الجواب باسابق في الحاشية السابقة فيكون تكرار بلا فائدة انتهى فتأمل قوله
قد بر ويقال ان إشارة السؤال وجواب نظير إشارة الشم اما السؤال فهو ان اعتبار الشم على
كلام الصربي على ما هو المتبادر من لفظ الشم وهو كون الشم بالمعنى المبني للفاعل وبني الجواب المذكور ايضا
على معنى على خلاف ما هو المتبادر منه اما الجواب فهو ان الجواب ما هو المتبادر فان الشم لما كانت معارة
للمعنى من جهة الحامد فالمشبه يكون الشم ايضا فيكون ان يكون الشم بالمعنى المبني للفعول وايضا المشبه
من الشم في العرف والاستعمال بعد ان صارت بالمعنى المبني للفعول هو المعنى العرفي لا الاصطلاحي وانما يتبادر
الاصطلاحي في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
ويكون تقرير الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
من تلك الشم في العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
انما يتبادر من الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
المعنى المبني للفعول هو المعنى المبني للفاعل وبني الجواب المذكور ايضا
العرف والشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام

طه انما يتبادر من الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
انما يتبادر من الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
المعنى المبني للفعول هو المعنى المبني للفاعل وبني الجواب المذكور ايضا
العرف والشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام

وهذا هو المقام
في الموضع
فقط في غلط
بالتام

الشم الجيلة التي اقتضت كونها من هذا المعنى ولعل قوله قد بر في آخر الحاشية إشارة إلى أن
وقال بعض الفضلاء لعل وجهه هو أن يتم كون الشم عليه منونا عليه منونا بالمعنى العرفي استحقاق الشم للشم فانه
الشم الجيلة فمقد هذا الجواب باسابق في الحاشية السابقة فيكون تكرار بلا فائدة انتهى فتأمل قوله
قد بر ويقال ان إشارة السؤال وجواب نظير إشارة الشم اما السؤال فهو ان اعتبار الشم على
كلام الصربي على ما هو المتبادر من لفظ الشم وهو كون الشم بالمعنى المبني للفاعل وبني الجواب المذكور ايضا
على معنى على خلاف ما هو المتبادر منه اما الجواب فهو ان الجواب ما هو المتبادر فان الشم لما كانت معارة
للمعنى من جهة الحامد فالمشبه يكون الشم ايضا فيكون ان يكون الشم بالمعنى المبني للفعول وايضا المشبه
من الشم في العرف والاستعمال بعد ان صارت بالمعنى المبني للفعول هو المعنى العرفي لا الاصطلاحي وانما يتبادر
الاصطلاحي في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
ويكون تقرير الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
من تلك الشم في العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
انما يتبادر من الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
المعنى المبني للفعول هو المعنى المبني للفاعل وبني الجواب المذكور ايضا
العرف والشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام

طه انما يتبادر من الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
انما يتبادر من الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
المعنى المبني للفعول هو المعنى المبني للفاعل وبني الجواب المذكور ايضا
العرف والشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام
الشم في اصطلاح اهل العرف والشم هو اي حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعي بطلان الكلام

ثم قال هذا الفاعل كون الاختصاص اضافيا بالقياس لا الكفار ما لا يقبل الطبع السليم بحسب المقام
والحق ما ذكره الورود اما اوله فلا خلاف المقام مقام الصلوة والنجية على نبيها على الصلوة والدم واما
ثانيه فلا خلاف الاضافة للعهد الخارجي واما ثالثه فلورود ذلك الايراد انتهى بقوله هذا العباد
فان ابتداء البحث بكون الاختصاص اضافيا بالقياس لا الكفار فردة بان ما لا يقبل الطبع السليم ثم انتقل
الى الاضافة فجعل كون العهد حقيقة لما ذكره الورود واسطالا لما ذكره المحشى مع انه لا مدخل في شيء منها
كما لا يخفى قوله والا اي وان يكن اضافيا بل كان حقيقيا فليدغم طلب اختصاصه من الصلوة سواء
كانت كاملة او لا بالنبي عليه السلام او بحسب النبي عليه السلام اختصاصا حقيقيا وطلب اختصاص
الرحمة والسلامة وجعل لصلوة والنجية اختصاصا حقيقيا بالنبي المخصوص وهو بحسب النبي غير ثابت
اذ الرحمة والسلامة لغیر النبي ايضا من المؤمنين مطلوب وهذا بخلاف طلب اختصاص الصلوة
والنجية كما ملتبس بالنبي اذ لا بأس بذلك على التفسير المذكور في الجملة فسقط ما قيل في الخط
طلب اختصاص الصلوة والنجية كما ملتبس ايضا بالنبي غير مناسب مع انه حوزة في الاحوال
الاول وسقط ايضا ما قيل ان اراد ان طلب اختصاصه مطلق الرحمة بالنبي غير مكمل فسلم
وغير مفيد اذ كلامنا في طلب الرحمة الخاصة لا المطلقة وان اراد ان طلب اختصاصه الرحمة الخاصة
المعبر عنها بلفظ الصلوة به عليه السلام غير مكمل ثم بل هو غير صحيح كونه مخالفا لما انفرد به
الصلوة بالاصالة لا يجوز لغير الانبياء عليهم السلام وسيجي بعده في اخر كلامه قوله ولو كانت للاختصاص
انما لم يتعرض كونها بالبحث فان كون الاضافة بالبحث ساقط عنها ان الصلوة انما تكون على افراد لا على
الجنس والحقيقة كما لا يخفى قوله فحين نظر بعد اشارة الاما في الشرطين اللذين ذكرهما هذا العالم
اما الاول فلا يجرى كون الاضافة للعهد الخارجي لا يستلزم كون الاختصاص اضافيا وانما يستلزم ان
لو كانت الام بالبحث والاستغراق واما اذا كانت هي ايضا للعهد الخارجي فلا كما اشار اليه المحقق ثانيا
بنوده ان الاختصاص منهاه فتأمل واما الثانية فلا يجرى كون الاضافة للاستغراق لا يستلزم كون
الاختصاص حقيقيا وانما يستلزم ان لو كانت الام للعهد الخارجي كما اشار اليه القول المذكور واما اذا
كانت هي ايضا للاستغراق والجنس فلا كما اشار اليه في قوله ولو كانت بالبحث فواضحة وذلك لان بعض
افراد الصلوة وهو الصلوة بالنجية يجوز لغير الانبياء عندهم كما هو المقرر كتبهم وايضا كون الاضافة

ط
ورددان قولنا لا يجرى اختصاصها بالانذار بالنبي
اصحابه في الاصل ان اختصاصها من الصلوة والنجية بالنبي
اذ لا معنى لاختصاصها من الصلوة والنجية بالنبي
عليه السلام من غير ان يكون هذا الطلب اختصاصا
الصلوة والنجية به على مطلق الامر بل كان في قول العهد
الاشارة لاختصاصه من صفة الامر بقوله انما يكون
لموكل نظر المولى الى سائر دور ان ينفذ انما كان
في صورة الامور ان كانه معاد كسائر في الحقيقة
و يستلزم ان الكلام هنا في جنس الصلوة
وهو شامل للصلوة بالاصالة والنجية فلا
يلزم المخالفة لما تقدم

الاضافة للاستغراق ينبغي كون الاختصاص حقيقيا على كل تقدير من تقدير الام فان المعنى يكون
هكذا الصلوة الكاملة او جنس الصلوة او كل فرد من افرادها مقصور على كل فرد من افراد النبي فصر
حقيقيا وان خبير بان اختصاص الصلوة بواحد من الانبياء اختصاصا حقيقيا بان في ثبوتها
للآخرين فمفلا عن اختصاصها بذلك الاخر ايضا والفروض ذلك والحاصل ان ههنا ستة احتمالات
ممكنة الاداة كون الام للعهد والاضافة للاستغراق وكونها للعهد وكون الام للبحث والاضافة للعهد
او للاستغراق وكون الام للاستغراق والاضافة للعهد وكونها للاستغراق فالاختصاص في الاول
حقيقيا ان اراد بالصلوة الصلوة بالاصالة وفي الثانية ايضا ان اراد بها الواحد من الانبياء
وفي البوابة اضافة قوله ايضا اي كاجلة المود قوله ويحتمل ان يكون الخ اي يحتمل ان يكون اشارة الى
التعظيم والشرف فقط بالنسبة الى الله تعالى ويحتمل اشارة الى هذا الا خلاصة قوله الاتق بحال الحامد
جميعا واشار به الى العنوان لا بعد هذا التخصيص الاحتمال بخلافه الشارع لان اللفظ المتبادر من قوله
مع بعض النكات السابقة مع بعض نفس النكات السابقة فادراج خلاصة بعضها خلاف الظاهر
مع ان ادراج خلاصة هذا القول ليس له من ادراج خلاصة قوله للتعظيم والشرف فان خلاصته ايضا
وهي كون التقديم لتعظيم القدم وشره يمكن ان يدورج ههنا ايضا مع قوله او تعظيم الشانه ينصرف
ادراجها ثامن خلاصة القول ان الاتق بحال المعظم اسم فاعل ان يلاحظ المعظم اسم مفعول ولا
كما ان الله تعالى ههناك معظم بان يحمله كذلك النبي صلى الله عليه وسلم ههنا معظم بان يصلى عليه
فقول يعني ان الاتق بحال المصلى له يستشير الخلاصة اذ لا يصلح ذلك بان يكون خلاصة قوله الاتق
بحال الحامد وهو ظل بل هو تصور للمعنى الحاصل ههنا اخذ من الخلاصة المذكورة وانما ترك تقدير
الخلاصة اعتمادا على ظهوره ما ذكره قوله فالمسند كونه مشتقاً على النبي الذي هو المصلى عليه
يستحق التقديم للتنبيه على هذه اليباقة كما ان السند في جملة المود كونه مشتقاً على المود
استحق التقديم للتنبيه على تلك اليباقة قوله ان الاتق بحال العباد لا يخفى ان هذا الحق من الاول
بان خلاصة القول المذكور وانظر خصوصاً بعد ملاحظة قول الشرح في الحاشية ههناك كما لا يخفى
قوله عليه السلام الاحسان ان تعبداه كانت تراه الحديث وان الاول احسن المقام ولعل لهذا
قال بعض الفضلاء هذا الوجه ولذا ترك الاحتمال واورد به صفة النفع هذا ومن لم ينبذ قال هذا

هذا نسخ على هذا الواقع وارا فلا مافات
في صدق طينها وجميع المدد ايضا

فان نعد البيع احد المصنفات

[illegible]

مجلس عاقلی
مجلس عاقلی
مجلس عاقلی

[illegible]

لا يليق بمجال الناظر وان اراد منه التصديق اليقيني فتلك اللازمة مسلمة لكن التقييد قاهر فيهم
 منج ان متى لم يكن الصحة معلومة بالعلم اليقيني يكون طلبا لا يتناول كذا لانه قد يكون الطلب غير لائق
 مع انتفاء العلم اليقيني ايضا ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق الاول بان كلمة لو بمعنى الجزئية اي قد يكون
 ان كانت الصحة معلومة فطلبها لا يليق وذلك لان هذا القول دليل للتقييد المذكور بمعنى انما قدنا
 الكلام من باب التقييد المذكور لانه لو لم يتبدل كان المعنى كما كانت معلومة فطلبها لا يليق كمن التماس باطل
 اما اللازمة فظنة واما بطلان التماس فلانه قد يكون ان كانت الصحة معلومة فطلبها لا يليق فعلى هذا
 التقدير لا يتوهم اليه المنع المذكور كما لا يخفى على الناظر وقد اجيب باختيار الشق الثاني ايضا بان البحث
 في ان القائل اذا كان ناقلا فاما ان يكون الصحة معلومة للمفهم جازما او لم يكن معلومة بذلك العلم بل كانت
 او مظنونة او غيرهما فعلى الاول لا يطلب الصحة وعلى الثاني لها الطلب فلا وجه لما قاله المحشي واما كون الطلب
 يقينيا او ظاهريا فلا مدخل فيما سبق للبحث لاجل انتهى وفيه ان اراد ان على التماس لها الطلب صحيح
 التقدير فهو ممنوع فاذ قد يكون الصحة معلومة للمفهم ظاهرا وكانت الصحة ظنية لا يمكن تحصيلها ظاهرا
 كما في الخبر الثابت **من** مجرد واحد فانه لا يمكن تحصيل العلم بصحة الاختلاف المطلوب ان كان لتحصيل اليقين فهو
 ليس في الواسع وان كان لتحصيل الظن فالمفروض انه حاصل قبل فلا يليق الطلب بعده وان اراد ان لها
 الطالب على بعض التقادير فهو مسلم كمن غير مفيد ان الكلام هنا ليس الا على تقدير كون المسئلة كقضية
 وجه ما قاله المحشي واما قوله واما كون المطلوب يقينيا او ظاهريا وجه ما قاله بعض الافاضل من ان الطلب
 عبارة عن النقل والكلام في صحة النقل لا في صحة المنقول ففي صورة وجود العلم الظني بصحة اي تأثير
 لكون المنقول يقينيا او من الطالب اليقيني في لياقة طلب صحة النقل لتحصيل اليقين بصحة وكذا في
 صورة انتفاء العلم اليقيني بصحة النقل اي تأثير لكون المنقول ظينيا اي من
 الطالب الظني في عدم لياقة طلب النقل لتحصيل العلم اليقيني بها انتهى
 وفيه ان المطلوب هاهنا بمعنى المطاوب فهو عبارة عن العلم بصحة النقل
 لا عن النقل ففي صورة وجود العلم الظني بها لا يكون طلبها غير لائق اذا كان
 المطلوب هو العلم اليقيني بها كما اعترف به هذا القائل ويكون غير لائق
 ان كان المطا ايضا هو العلم الظني بها على ان صحة النقل ايضا قد يكون

هذا يدفع ما ذكره بعض الفضلاء من
 كون الطلب في صورة النقل ظاهريا
 كلام

قد يكون من الطالب اليقيني وقد يكون من الطالب الظني كما اشترنا اليه قوله اللهم الا ان يراد العلم
 المناسب للطلب لانه ان هذا ليس المعاني الشهورة للعلم فان لفظ العلم يطلق في الشهرة على عدة معاني
 احدها مطلق الادراك الذي يحتمل الصور والتصديق والثاني مطلق التصديق الذي يتناول اليقيني
 غيره والثالث التصديق اليقيني على ما في شرح المسعودي في المتعارف انه مشترك بين الحصول العلم
 وبمعنى التصديق اليقيني لا غير على ما في الحاشية الفرجية في التبادر منه عند الاطلاق هو المعنى الاخر
 به بعض الافاضل الشهير واما انه في المذكور منها فاما يستفاد منه بمعونة القرائن والخطاب فلهذا قال
 اللهم اشعار بصحة الجواب وايضا يرد على هذا ايضا مثل ما يرد على الشق الاول من التردد بان يقال
 لانه ان الصحة ان كانت معلومة بالعلم المناسب للطلب لا يليق طلبها بمجال الناظر من حيث هو من غير الجواز
 ان يكون العلم بها ضميما مثل ان يكون بالبيان والطلب قويا مثل ان يكون بالبيان كما ينبغي
 قصة ابراهيم عليه السلام فظهر فساد ما قيل ان التقدير بالعلم ليس لضعف الجواب بل لضعف قلب التكلم
 انتهى فبان ان القلب للصدور بل للكدر واما ما يقال انما صدوره لانه على تقدير ارادة هذا المنقول فيقول
 ان لم يكن معلومة على الكلية مع ان مهملات العلوم كليات فبيان هذه الاداة لا تنافي كلية القضية كما ينبغي
قوله انما قال لا يليق ولم يقل لا يصح اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره ان طلب الصحة معلومة مما لا
 ان يؤثر في التحصيل الحاصل فتقوله لا يليق دون ان يقول لا يصح باطل لاشعار اصل الصحة فاشارة الى الجواب
 بان طلب الصحة المعلومة انما يؤدي الى التحصيل الحاصل او وجب ان يكون ذلك الطلب لتحصيل العلم بالصحة كمن
 لجوازه ان يكون طلب الصحة المعلومة للاعتناء بالتحصيل العلم بها في جميع ذلك الطلب واليؤدى الى التحصيل الحاصل
 فاصل الصحة ثابت وحاصل فلهذا قال لا يليق ولم يقل لا يصح ومن هذا التقرير يتقضى بصحة ما ذكره بعض الافاضل
 هنا حيث قال وهذا الطلب يتصور فيها ان كانت الصحة معلومة على ظاهرها فيطلب الصحة من الناقل ينقل
 الناقل نقله عن المزمع ينقله من الناقل ايضا واما ذكرنا ظاهره ما ذكره من كونه تطويلا مستغنى
 عنه ليس على ما ينبغي انتهى ان هذا الطلب قد يكون في صورة مع انه ليس تطويلا عند ان فيه احتمال
 انقلاب الظن الى العلم قوله لكنه تطويل على خلافه ليس على ما ينبغي وبعبارة ما اوردته على هذا الفاظ
 المراد بالعلم هنا هو العلم المناسب للطلب فلا وجه ما ذكره ووجه الفساد هو ان طلب الصحة المعلومة فيناهي
 فيه ليس ما يكون لتحصيل العلم والا لزم تحصيل الحاصل المؤدى الى العلم بالصحة بل ما يكون لمجرد الاعتناء فلا يمتنع

وهذا لا يغلب فانه جليلة فائدتان
 تطويلا قال بعض الافاضل وان لم يتقضى تطويلا
 تطويلا فانه تطويل بلا في المسألة لانه قد
 راعى على الصواب وفيه كلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قيل في مثل ذلك من اجتماع الشيء ويجوز ان يكون اشارة لما قوله فيما سبق عند تفسيرنا للدليل والقول بان
 يستلزم العلم بالمطرب ما هو موجود فيقول بذلك الوجه فيكون انتهى فتأمل **قوله** واما اذا كان المراد بالعلم
 الموقوف للنظر فلا يخفى ان المراد بالواقف لها في الغرض وان هذه الواقعة لا يستلزم اليقينة لوجودها بعد ذلك
 في الصورتين السابقتين فانهم لو ان كانوا موافقين للناظر في الغرض لكنهما يستلزمان اليقين **قوله** لا يشتمل على
 التطويل المستغنى عنه المناظر فلا وجه لا قد يقال من انه اريد بالواقفة التامة فلا وجه للقيم وان اريد بها
 الواقعة في الجملة وهي حاصلة في الصورتين المذكورتين ايضا فاجعلها غير لا يقين غير لا يقين بل هو حكم الحية
قوله فان قلنا انه عذر على الدليل المذكور يمنع للناظر في قوله لا انها لو كانت معلومة لا يلحق طلبها الاطلاق
 تقديم هذا المنع على المنع الاول المشار اليه بقوله وهذا عند غداه بل الاول ايراده في القول السابق كما لا يخفى
 ما قد يقال في قدم الاول لما فيه من الاضحاك الى تعيين المراد من الطلب المذكور في كلام المصنف لا يشفي العليل
قوله كونها معلومة في علم في اعتقاده اه في ان هذا الجواب **قوله** لا يطابق السؤال فان مني السؤال
 انما هو على عدم وجود العلم بالعلم وقت الطلب بناء على المذهب كما هو مرجح منطوقه وجمع فهو مذكور
 في بيان العلاقة سواء كان المراد يكون الصحة معلومة كونها معلومة في نفس الامر في اعتقاده حاصل الجواب
 ان المراد بذلك العلم في اعتقاد الطالب وزعم سواء كان في نفس الامر **قوله** ايضا ولا يخفى ان هذا الجواب
 لا يطابق ذلك السؤال ولا يستلزم وجود العلم بالعلم وقت الطلب بل يجوز للسائل ان يتولى يجوز ان يكون العلم
 معلومة في اعتقاده لكن لم يكن له علم بالعلم وقت الطلب بناء على المذهب في يلحق به الطلب هذا **قوله**
 غير الا ان قال بعض الافاضل ذكر اليقينة للشك والافعال لا يمكن الا بعد التوهم والانتفات لا المطلوب
 فتأمل انتهى وان خبير بان التوهم والانتفات لا يطلب غير توهم والانتفات الى القول بان انتقاد الادعاء
 بعدم الامكان في الاول لا يستلزم عدم الامكان في الثاني ولعل التامل في اخر الحاشية اشارة الى هذا فتأمل
قوله قطعي الحصول يقال كون العلم بالعلم بعد التوهم والانتفات الى القول بان قطعي الحصول في غير المنع
 عند انه في العلوم النظرية والعلوم الفعلية والية ولذا قال على ما قاله انتهى وقد يقال
 يمكن توجيه كلامهم بان مرادهم من قولهم والعلم بالعلم بعد التوهم التام والانتفات كما مل قطعي الحصول
 فعلى هذا لا يتوهم عليهم هذا المنع كما لا يخفى انتهى وانت خبير بان هذا ايضا على كلية في غير المنع **قوله**
 من ان يجوز ان يكون غرض المناظر اظهار الصواب مع شيء اخر قد يقال في شرح ادب السعدي

ليس هذا بل هو ان يجوز ان يكون غرضنا انظر شيئا افرح اظهر الصواب وبشر ما فرح في كلامه اشارة
بينه الخان اظهر الصواب غرض اصلي والشيء الاخر غرضي تبجي على ما يشهد به كلامه فلا فساد في هذا
التعدد فالمراد المذكور ساخط عن املة انتهى وفيه ان كلامه مع ليست نصا اصاله ما اضيفت هي اليه
ويعني ما ذكره مع على مدار الرد المذكور انما هو على كون الشيء الاخر غرضا وعلى كون كل غرض على غاية
لا على الاصله غرضية الشيء الاخر وايضا غرض الشيء المسعودي من كلامه المذكور دفع ما اردت على طرف
الناظرة من ان قد يكون الغرض من جانبتي الخصوصية وكيفية انضباط الخصم صاحبه والزم فلما كان مراده
ما ذكره هذا القائل لم يكن كلامه هذا احاسا لما ذكره من الاشكال كما لا يخفى **قوله** بالمعنى المقصود ههنا
متعلق بالتعدد لا بالضمير المضاف اليه اي بالمعنى المقصود بالتعدد ههنا في مسئلة امتناع تعدد العلل الفائية
والمراد من ذلك المعنى الحق هو كون كل واحد من الامرين **واحد** على اقسام اقسام القائل يعني ان تعددها
بمعنى كل واحد واحد من الامرين باعثة على الاقدام يستلزم توارد العلين **اه** لا بمعنى ان مجموع
الامرين باعثة لا تعدو في الحقيقة للعلل الفائية فلا استلزام بل العلة الفائية **ح** انما هو مجموع الامرين معا
يظهر ما قلنا من نظرية كلام الشيء انقل عنه ههنا في كلام المحقق طي من كلام الشيء فاقيد يقال ههنا الظاهر
ان يقره وتعددها بهذا المعنى كما قال فيما سبق سباني **ان** ان عدل عنه ههنا التلاية يمكن ان يستلزم تنديا
يجوز ان يكون ذلك المعنى مقصود ههنا انتهى **خ** ضبط عشوا **قوله** ان اراداه يعني ان اراد بالبا
في تعريف العلة الفائية الباعثة المستقلة الباعثة فلازم جهة البناء المذكور فانه انما يصح ان لو كان
كل غرض على غائية بهذا المعنى اي بمعنى الباعثة المستقلة لكنه مع ان الغرض اعم من ذلك فانه قلت
هذا المنع مناف لما مر صوابه من ان الغرض والعلة الفائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار قلت
يجوز ان يكون المراد من العلة الفائية التي متحد بالعرض انما ما يكون اعم من المستقلة الباعثة **قوله**
فلازم ان تعدد العلة الفائية بهذا المعنى كذا الباعثة المستقلة الباعثة يستلزم توارد العلين المستقلين
يجوز ان يكون كل واحد من العلين قائمين **قائمين** واحد ههنا باعتبار غير مستقل لا يلزم توارد العلين المستقلين
فروية ان كل واحد من العلين قائمين مع سائر العلل لا يكون على مستقلة **قوله** اللهم الا ان يقال
يعمل ان يكون هذا الجواب تغيير البناء السابق يعني ان بناء الرد ليس على امتناع تعدد الفائية وان كان
مخالفا لما اشار اليه في الحاشية لورد الابرار المذكور علم بل على انتفاء من كون الشيء غرضا فان البناء

للمبادر منه ان يكون مستقلا فاذا كان اظهر العوارب غرضا مستقلا لا يجوز ان يكون شيئا اخر معه
 غرضا مستقلا ولا غير مستقل ويجعل اختياريا بالشق الاول من الترتيب يعني ان المراد هو الباعث المتعلق لكل المراد
 من الفرض ايضا عنما هو الفرض المستقل بناء على التبادر فيكون كل غرض ملة غائية بذلك المعنى فيصح البناء على اعتبار
 التقدير ههنا **قوله** وايضا او يرد عليه ايضا ان تقدير العلة اه **قوله** اذ الم يكن مدخلة العلة الفاعلة
 مدخلة جنسها او كل فرد من افرادها على سبيل الجنس والاستغراق والتفسير بدخلة كل واحدة من العليين
 الغائيتين تفصيل بل هو محتمل للمرام كما لا يخفى على ذوي الافهام **قوله** لجواز ان يكون العلة الغائية شرطا للمعلول
 ايضا في مجوز ان يكون كل واحدة من العليين الغائيتين شرطا ايضا ولا كان هذا مظنة ان يقال وجود العلة
 الغائية متأخر من وجود المعلول فكيف يجوز ان يكون شرطا للمعلول اجاب عنه في الحاشية عنها حيث قال اي
 تصور العلة الغائية ضرورة ان علمتها انما هو باعتبار التسعير ولا شك ان تصور العلة الغائية يجوز ان يكون
 شرطا للمعلول وان يجرى ان يكون نفسها شرطا للمعلول انتهى وبعد فيه نظرا ان العلة الغائية ما يكون مؤثرا
 في مؤثرية الفاعل في وجود المعلول والشرط ما لا يكون مؤثرا اصلا كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فالتأثيرية
 امران متباينان لا يجتمعان فلا يجوز ان يكون الشيء الواحد علة غائية وشرطا للمعلول الواحد اللهم الا ان يقال
 كل واحدة من العليين كائنية في التأثيرية مؤثرة في المؤثر فانهما تعتبرت مؤثرة في المؤثرية فالأخرى لا تكون
 مؤثرة في مجوز ان يكون شرطا للمعلول فافهم لا يقال فال الشارح المصوري تصور العلة الغائية وشروطها **قوله**
 المحصولها وان كان ما بعد ما يغاير الشروط عند الحكماء لكنه لا بعد في ان يكون منها عذر باب الاصول
 لا نأخذ في ذلك في مجرى التسمية والاصطلاح ولا تأخير فيها عن بعده كما لا يخفى هذا يقال في تقرير هذا العلم
 فيجوز ان يكون كل واحدة من العليين الغائيتين شرطا للأخرى مشروطة لها انتهى وانت خبير بان هذا الشرط
 مع كونه محتملا للعارض كلام المحقق في نفسه اذ لا يتصور بين الشيئين كون كل منهما شرطا للأخرى والآخر شرطا
 لاستلزامه توقف الشيء على نفسه **قوله** وج انما يستلزم تولد العليين وذلك لاننا اعتبرنا احدى
 العليين الغائيتين من حيث انها علة غائية مع سائر العلل والشروط والمفروض ان العلة الغائية الأخرى
 من جملة الشروط حصل عنها بناء على الاعتبار المذكور على مستقل واذا لاحظنا ايضا العلة الغائية الأخرى
 من حيث انها علة غائية مع سائر العلل والشروط والمفروض ان العلة الغائية الأولى ايضا من جملة الشروط
 حصل عنها بناء على هذه الملاحظة على مستقل اخرى لكن التباين بينهما يرد ولا يلاحظ اعتباري اذ ان **قوله**

اما بالدليل او بالتنبية وان كان خلافا للمتبادر والمساخنة استعمال اللفظة غير معناه المتبادر كما
صرح به المحقق في جلية التهذيب **قوله** ان كان ضروريا خفيا اشار بالتوصيف المعدل للمبحث **هنا قوله**
واما ان يقال القائل هو المعصم في شرح هذه الرسالة فانه نسر المدعى من يقيداه ثم قال من نصيبه
لا ثبات الحكم بتفسير المثل في هذا المبحث فتفسير المدعى بما فيه المثل يحتاج الى مصرف فتقول المحقق
من ان الفقه مستند من قوله يحتاج الى مصرف كما لا يخفى فلا يتوهم ان هذا النقل غير مطابق للنقل عنه
قوله يفيد المطابقة النسبة للواقع لما كان ظاهر هذا التفسير مخالفا لما ينهم من التعريف الشهور
للمخبر اعني ما يحتمل الصدق والكذب فانه المفهوم منه ان المخبر من يفيد الحكم مطلقا فكذا المدعى لا يفيد
مطابقة الحكم للواقع اعتد من غير بعض الافاضل حيث قال وذلك لما تقر بان مدلول الخبر انما هو
الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي كمال غير يفيد ان النسبة التي في كلامه مطابقة للواقع انتهى
الاعتذار اندفع ما قيل ان ظاهر هذا التفسير لا يشمل الكواذب بخلاف ما ذكره المحقق وقد يقال
هذا الاعتذار على تقدير لزوم ليس بشئ بل هذا ناش من عدم الفرق بين صورة الدعوى
وصورة الخبر ولو كان الامر كما ذكره لزم ان يرتفع مؤنة طلب الدليل واقامة المستدل الى كمال
ان يقول في جواب الطالب ان هذه الدعوى صادقة لان مدلول الخبر هو الصدق وبطلان اظهر من ان يخفى
وبالحال فمفسد اكثر من ان يحصى انتهى وانت خبير بان ما ذكره بعض الافاضل حق يحوم حوله شك
وانقصان فضلا عن ظهور البطلان وقد استوفيت في نيبان ثلاثة في اوله الباب الاول من شرح المذهب
وما ذكره من كونه ناشيا عن عدم الفرق بين صورة الدعوى وصورة الخبر ناش من جملة العام انه
لوحبت الفرق بينهما لزم عدم انحصار الكلام في النقل والدعوى مع انه اعاده فيما مضى وقوله ان
مدلول الخبر هو الصدق لا يدل على ما ادعاه ولا يستلزم اياه بل هو ناش من عدم الفرق بين الخبر
في الواقع وبين كونه مدلوله هو الصدق فانه صدق الخبر انما هو مطابقة حكمه للواقع ومدلولات الانفاظ
قد لا يطابق الواقع **قوله** لان المتبادر له يعنى المتبادر منه بحسب العرف وهذا المثل لا يفيد
الحكم مطلقا كما زعمه هذا الفاضل فالتعريف بخالف المتبادر من المفسر فلا يكون ظاهرا في التفسير
بل هذا القدر من الوجه كاف في تخصيص التفسير كما خصصه الشارع فلا يحتاج الى تفسير كما لا يخفى
قوله على ان التقييم يعنى ان تعميم التقييم يفيد مطابقة الحكم مطلقا سواء كان محتاجا الى الدليل او التنبية

التنبية الا غيرها كما الصحيح او لم يكن محتاجا الى شيء اصلا كما انه يناه ما هو المتبادر من المفسر يناه ما هو
المراد منه في هذا المقام ايضا وكون المدعى مبينا للناقل يحسن التقابل وذلك لان التقييم المذكور
يستلزم كون المدعى غم من الناقل ويحتمل ان يكون المعنى سلما ان المتبادر ليس ما ذكرنا سلما
ان هذا القدر غير كاف في تخصيص التفسير كونه التقييم المذكور يناه ما هو الحق هنا والاول
افيد في المقام والثالث اشنع في الالزام ووجه الاستلزام فان الناقل وان لم يكن من يفيد الحكم
الحق في الدليل او التنبية الا انه من يفيد الحكم المحتاج الى المخصص ولهذا يطلب منه الصفة فلو علم
التفسير كما عساه ذلك القائل لصدق على الناقل ايضا كما لا يخفى ووجه لا يصح التقابل بينها هذا ولما ما
يقال في وجه الاستلزام ان الاحتراز عن الناقل باحد القيدين اذا لا يبين الناقل من حيث انه ناقل
منقول لا بالدليل او بالتنبية فلو علم الحكم للبدعي لفظ من يفيد مطابقة النسبة للواقع يعنى الناقل اذا
كان الحكم المنقول بديهيا ظاهرا انتهى فتخرج عن المقام كل الخروج فان الكلام هنا في عموم التقييم
المذكور للناقل باعتبار من قوله كما لا يخفى بل لو كان الامر كما ذكره لكان الايراد مشترك الورد بين
التقييم والتخصيص فانه على تقدير التخصيص ايضا يمكن ان يقال يعنى الناقل اذا كان الحكم المنقول نظرا
او بديهيا خفيا وكذا ما قيل ان هذا الاستلزام ان كان مبينا على ان المنقولات كلها اول لا يحتاج
في انفسها الى شيء اصلا فتصميم الحكم بحيث يشمل البديهي الجلي يلزم ذلك فهو البطلان لان
بعضها في نفسها بديهي خفي وبعضها نظري وهو ظاهري وان كان مبينا على كلها من حيث انها منقولات
مع قطع النظر عن كونها منقولة الى الاقسام الثلاثة بديهية لا يحتاج من تلك الهيئة الى شيء اصلا
وبالتقييم يلزم ذلك فيرد عليه انه غير متبادر من العبارة اذا المتبادر منها بديهية بتسميها
ونظريه بالنظر الى انفس المنقول من غير ملاحظة حيثية النقل انتهى فانه كما ترى خارج عن المقام
ثم اجاب القائل الاول عن العلالة المذكورة حيث قال يمكن الجواب بوجهين احدهما ان المراد من
النسبة نسبة من يفيد والنسبة المنقولة ليست كذلك وثانيهما انه مقصود الناقل بمعرفة
المنقول لما قاله من غير قصد افادة مطابقة النسبة المنقولة للواقع والا كان مبيها انتهى وقد
قبل بعض المحققين وصوبه الاخر من المتصدين والحال انه مبني على الضلال القديم كما لا يخفى ^{القلب}
السليم فكلهم كمثل دوران الرمي من غير جهة ولا دقيق او كغروق يتشتبب بكل حشيش رقيق

في المناظرة فلا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر كالا يليق بحال ان يطلب للاختار المناظر
 الصواب **قوله** اعني كون النظر نظريا معلوما الى بالنسبة اليه باعتقاده بقرينة ما سبق ويظهر هنا
 ايضا اعتبار وقت للطلب **قوله** فذلك ان عنوان المناظر من حيث هو مناظر لا يليق ان يطلب الدليل
 على ما هو معلوم بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب فانه بعد العلم به ما لا يترتب على الدليل
 منه امتناع تحصيل الحاصل فمقط ما يقال ان الظاهر يقول بدل قوله فذلك فلا يليق ان يطلب
 الدليل لان النظر لا يخرج بسبب ان يكون معلوما بالدليل **قوله** عن الترتيب على الدليل والامكان
 بديها غاية ما في الباب انه بعد العلم بالدليل لا يطلب بالدليل انتهى **قوله** مع انه على هذا ان على
 هذا التقدير الثاني اعني كون النظر نظريا معلوما كما هو الظاهر لا يليق المطالبة فيه من المناظر من حيث
 هو مناظر اصلا لا بالدليل كما مر ولا بالتنبية ايضا فانه لا يليق بحال ان يطلب التنبية على ما لا يترتب
 على التنبية على قياس ما سبق بخلاف التقدير الاول فانه وان لم يلق فيه المطالبة بالتنبية على تقدير
 الخفاء كالا يخفى فان كون المطب بديها لا يستلزم معلوما ويجوز ان يكون هذا الشارة لكونه معلوما
 اي مع انه على تقدير ان يكون المطب معلوما للطلاب باعتقاده سواء كان نظريا او بديها لا يليق فيه
 المطالبة به فهو علاوة بالنسبة الى التقديرين المذكورين بالنسبة اليهما
 كما ظن ولا بالنسبة الى الاخير فقط **قوله** وعلى كل تقدير الظان المراد بالجران الورد فالمراد بال
 ذكر هو الدغدة المذكورة فيما سبق وحاصل ههنا ان هذا الدليل انما يقتضي التقييد المذكور ان كان
 المراد بطلب الدليل في كلام المصطلح الدليل على الوجه اللائق واما اذا كان المراد بطلب الدليل الموافق
 للمناظرة سواء كان على الوجه اللائق او لا فلا يقتضي التقييد لما ذكره في الحاشية المتعلقة بقوله
 ان لم تكن معلومة حيث قال فيه انه ان اراد من العلم اه وان لا ما ذكره عقيب الدغدة بقوله
 فان قلت لانه وان ظن فانها لا يتمشيان على تقدير الاول حيث لم يقيد بالطولية وان كانا متمشيين
 على التقديرين ولا ما ذكره عند قوله لا يليق بحال المناظر لا قوله وههنا دغدة وله وجه بعض فانه
 توجيه لا وورد فتدبر قوله فتذكر اشارة الاملة النسخ من الكلام ههنا مبني على ما هو المشهور
 الجمهور من اعتبار كون المطب نظريا وان اختار بعضهم امكان الاستدلال على البديهي **قوله**
 ما يمكن التوصل اه قبل هذا الا مكان هو الامكان الخاص فحق التعريف ان الدليل بالضرورة في طريق

في طريق التوصل اي يجوز ان يتوصل وان لا يتوصل ولك ان تأخذ امكانا ما من جانب الجوزي
 لا ضرورة في عدم التوصل وقيل هو المعنى وهو التمكن والاعتقاد من قولهم فلان لا يمكن التوصل الى
 عليه فحق التعريف ان الدليل ما يمكن من حصول عند التوصل به اي يمكن هو منه ويقدر عليه واعتبر على
 الاول بانه يستحيل عدم التوصل مع النظر الصحيح واجيب بانه الوصول الى العلم عقيم الاستدلال انما هو
 بخلق الله تعالى ويمكن ان لا يخلق وان يتحقق ذلك بالفعل وبانه يؤخذ بالنظر الى ذات الدليل لا بالنظر الى
 الصحيح فان الدليل الاصولي حيث لم يكن الهيئته جزء منه لا يستلزم التوصل بالنظر الى ذاته وان وقع
 فيه النظر الصحيح واما الضرورة الحاصلة عند حصول النظر الصحيح فيه فهي النظر الى النظر الصحيح لا بالنظر
 الى ذات الدليل فلا تنافي الا مكان الخاص بالنظر الى ذات الدليل من حيث هو وبانه يؤخذ بالنظر
 الى جواز وقوع النظر الصحيح وعدمه لا بالنظر الى التوصل وعدمه مع تحقق النظر وفي كلام سيد المتقين
 في حاشية المختار الاصول ما يشرح بهذا الاخير فتأمل **قوله** وفيه نظرا في التفرقة المذكورة
 نظر وحاصل النظر ان الدليل عند عدم على ما هو المشهور مختص بالفرد على ما هو التحقيق يتم المفرد والركب
 وظاهر التعريف الاختصاص بالركب فلا يوافق بحسب الظاهر واحدا من القولين فيحتاج الى
 فتأمل في موافق لما هو المشهور ويتأويل اخر لما هو التحقيق وسنرى التأويلين ويقال كون ظاهر
 التعريف الاختصاص بالركب على يدان المحشى وغيره واما على يد في ظاهر الاختصاص بالفرد
 لان النظر عبارة عن ترتيب الامور لا من مجرد الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالفرد ان كان
 الامور احوال المفرد لا بالترتيب الا باعتبار التجريد وان كان مجرد الترتيب بالركب انتهى **قوله**
 بخلاف الدليل عند المنطقيين اشارة الى الفرق بين الدليل المنطقي والدليل الاصولي وجاهل الفرق
 ظاهر **قوله** ويترك التوجيه لا يخفى ان التعريف المذكور على هذا التوجيه انما ينطبق على التحقيق فقط
 لا عليه وعلى المشهور معا كما قد يقال فانه بعض الطعن ثم انه مبني على هذا التوجيه قيل انه على حد
 ورد بانه مستكره في مقام التعريف وقد يقال انه على طريق عموم المجاز وفيه ان الظاهر المعبر عما
 مجاز حذفي ولم يوجب فيه عموم مجاز سيما في مقام التعريف قوله الظاهر على طريق السامع وحاصل
 ان المراد من النظر فيه هو النظر في نفسه الا ان النظر في نفس الدليل ان كان مركبا انما يكون الترتيب بين
 اجزائه وان كان مفردا يكون بالترتيب بين احواله فبعض من هذا المعنى بقوله ان المراد من النظر فيه النظر

حيث قالوا ان الدليل ما يمكن التوصل به من حيث هو وبانه يؤخذ بالنظر الى ذاته وان وقع فيه النظر الصحيح واما الضرورة الحاصلة عند حصول النظر الصحيح فيه فهي النظر الى النظر الصحيح لا بالنظر الى ذات الدليل فلا تنافي الا مكان الخاص بالنظر الى ذات الدليل من حيث هو وبانه يؤخذ بالنظر الى جواز وقوع النظر الصحيح وعدمه لا بالنظر الى التوصل وعدمه مع تحقق النظر وفي كلام سيد المتقين في حاشية المختار الاصول ما يشرح بهذا الاخير فتأمل قوله وفيه نظرا في التفرقة المذكورة نظر وحاصل النظر ان الدليل عند عدم على ما هو المشهور مختص بالفرد على ما هو التحقيق يتم المفرد والركب وظاهر التعريف الاختصاص بالركب فلا يوافق بحسب الظاهر واحدا من القولين فيحتاج الى فتأمل في موافق لما هو المشهور ويتأويل اخر لما هو التحقيق وسنرى التأويلين ويقال كون ظاهر التعريف الاختصاص بالركب على يدان المحشى وغيره واما على يد في ظاهر الاختصاص بالفرد لان النظر عبارة عن ترتيب الامور لا من مجرد الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالفرد ان كان الامور احوال المفرد لا بالترتيب الا باعتبار التجريد وان كان مجرد الترتيب بالركب انتهى قوله بخلاف الدليل عند المنطقيين اشارة الى الفرق بين الدليل المنطقي والدليل الاصولي وجاهل الفرق ظاهر ويترك التوجيه لا يخفى ان التعريف المذكور على هذا التوجيه انما ينطبق على التحقيق فقط لا عليه وعلى المشهور معا كما قد يقال فانه بعض الطعن ثم انه مبني على هذا التوجيه قيل انه على حد ورد بانه مستكره في مقام التعريف وقد يقال انه على طريق عموم المجاز وفيه ان الظاهر المعبر عما مجاز حذفي ولم يوجب فيه عموم مجاز سيما في مقام التعريف قوله الظاهر على طريق السامع وحاصل ان المراد من النظر فيه هو النظر في نفسه الا ان النظر في نفس الدليل ان كان مركبا انما يكون الترتيب بين اجزائه وان كان مفردا يكون بالترتيب بين احواله فبعض من هذا المعنى بقوله ان المراد من النظر فيه النظر

في نفسه او في احواله وفي كلام الشريف في حاشية الحق في الاصول ما ينفع باذكري ان قد برهنته بان يكون متعلقا باحد هاتين اليان للتقديم المذكور وتم بيديان الفرق بين الدليل المنطقي وبين الدليل الاصولي بقوله والنظر لا يتعلق به قوله والنظر لا يتعلق به اشارة الى اجواب السؤال ياديتوهم همتا وهو ان يقال ان التعريف المذكور بعد هذا التوجيه يصدق على الدليل المنطقي فيستفرض منه واصل الجواب ان مضمون التعريف بعد هذا التوجيه انه النظر يتعلق اما بنفس الدليل واما باحواله والنظر لا يمكن ان يتعلق بنفس الدليل المنطقي ولا باحواله فلا يصدق عليه هذا التعريف لا يقال ان الدليل المنطقي قد يتعلق بالنظر باحواله كما قالوا العالم متغير وكل متغير حادث دلائل منطقي وكل دليل منطقي يستلزم التوصل الى المطلوب لا نقول هذا القول من هذه الحيثية ليس لان منطقيا بل هو جرد مفرد منه فافهم قوله بل بجزءه الذي ظاهره مشعر بان النظر يتعلق بتلك المقدمات بعد ان كانت جزءا واخذت مع الهيئة وليس كذلك فانه يحتمل ان لا يتعلق بها قبل انما اخذت مع الهيئة وبعد فيه نظره فانه النظر هو ترتيب الامور للتأدي على الجبرول فهو بهذا المعنى لا يمكن ان يتعلق بالمقدمات المرتبة وان لم تؤخذ مع الهيئة لاستحالة تحصيل الحاصل قوله ولك ان قوله اشارة الى اجواب اخر للسؤال بان تعاضد التعريف بالدليل المنطقي حاصل ان خارج بقيد الامكان فان معناه ان التوصل ليس في ذات الدليل والتوصل في الدليل المنطقي ضروري فمقتضى هذا العدم هذا الجواب على الاول كما هو اوله كما لا يخفى الا ان كان ذلك الجواب مناسباً لما ذكره في التوجيه ذكره عقيب ذلك التوجيه ولما حل الاول على المنهج والثاني على التسليمي فما لا وجه له هذا ويحتمل ان يكون هذا القول والنظر لا يتعلق به اشارة الى الجبر بالفرق بين الدليلين فقد حصل الفرق بينهما بوجوه ثلاثة الاول ان الهيئة جرد من الدليل المنطقي والثاني ان النظر لا يتعلق بذاته بل بجزءه والثالث ان التوصل ضروري لذاته بخلاف الدليل الاصولي فانه بالنظر لا ما وقع فيه صحيح النظر ان الامكان يقتضي بالنظر الذات الدليل الذي وقع فيه صحيح النظر وان كان ظاهر التعريف ان ذلك يقتضي بالنظر الصحيح النظر فمقتضى التعريف ان الدليل ما يمكن بالنظر لانه في التوصل يعني النظر فيه المطلوب الجبري ولا يكون وجوده اي وجود التوصل وعدمه ضروري بالحسب فانه الدليل الاصولي بانواعه وان وقع فيه صحيح النظر لا يجنب التوصل الى ذاته وان وجب ذلك بالنظر الصحيح النظر الذي وقع فيه لا يقال لاجابة هذا التكلف فانه التوصل انما هو بخلافه فيجب ان لا يخلو فلا ضرورة بالنظر الصحيح النظر ايضا لا نقول ان الضرورة العادية

العارية في حصول العلم المطلوب بعد النظر الصحيح ما لم ينكر احد تلك الضرورة متفتية في الدليل القوي
 بالنظر المذاته بخلاف الدليل المنطقي قيل لانه تلك جواز ان يكون دليل من دلائل الاصوليين على مجتمع
 انفكاك العلم بالدلول عن العلم بالديالوج يكون التوصل ضروريا في قولنا مادة النقص يلزم ان يكون
 من الحقائق وتحقق الصورة المذكورة غير معلوم فلا استقاض بما وطلنا فيما هو معلوم التحقق والتثبت
 ثم ان في هذا الكلام رد لما ذكره السيد الشريف في ضائفة المختصر الاصول حيث قال هناك وهذا رد
 بالامارة المعنى المجامع للفعل والوجوب المتبع في الحد المعقبات المرتبة وحدها اي مع قطع النظر عن الترتيب
 يعني انه لو اريد بالامانة المعنى الحاصل يندرج في الحد تلك المقدمات فانها ما يجب التوصل بها بالامانة
 بذلك المعنى المجامع الوجوب هذا مراد قدس سره كما يدل عليه سوق كلامه وقد صرح به بعض الاول
 في بعض تعليقاته هناك وحاصل الرد انه لا يجب التوصل بتلك المقدمات ايضا بالنظر المذاته حيث
 لم تؤخذ معها الهيئة نعم لو اخذت معها الهيئة كانت ما يجب التوصل بها بالدليل المنطقي ^{فليس}
 انه يستلزم التوصل فيه انه لا يستلزم في الاشكال الغير البينة الانتاج كما ينبغي وما قيل ان المراد ^{بالاستلزام}
 اهم من ان يكون بدون انقضاء شيء اخر او مع انقضاء ما سيخرج به فهو غير مفيد هنا اذ الدليل الاول
 ايضا يستلزم مع انقضاء ما مر فلم يبق بينهما فرق وقيل المراد يستلزم بالنسبة الى علم الانتاج
 فان من علم ان الفرب الاول من الشكل الثاني مثلا يتبع السالبة الكلية فاذا رايت فردا من افرار
 هذا الفرب امتنع انفكاك تحقق العلم بالنتيجة عنه بهذا الفرب وكذا الكلام في البراة ولا نفساد
 في جواز الانفكاك بالنسبة الى علم لا يكون له علم بتلك فلهذا الدلالة الالفاظ على معانيها التي وضعت
 هي بازاها انتهى وفيه انه ايضا غير مفيد هنا اذ ما لا ينافي الانتقام شيء اخر كما لا يخفى والكلام هنا
 في الاستلزام بالنظر المذات **الدليل قوله** البسيط والمركب والقياس البسيط هو القياس المركب من ^{قفتين}
 والقياس المركب هو القياس المؤلف من مقدمات ينتج مقدمتان منها نتيجة وهو مع المقدمة الاخرى
 نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطر وذلك انما يكون اذا كان القياس ينتج المطلوب يحتاج
 مقدماته او احدها الى اكتساب بقياس اخر لذلك الان ينتهي لكسب المبادئ البديهة فيكون هناك
 قياسات مرتبة محصلة للمط وللهذا يسمى قياسا مركبا فان خرج بنتائج تلك القياسات يستلزم
 النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل د

[illegible]

على أي من هذين البعدين يطلق فيه هذا التعريف أنه الدليل هو البعز الذي يلزم من العلم به أي
 يستغاد من يقته على الوجه المذكور العلم بشئ آخر أي يقفه البعز الآخر فلا يقار عليه ومن ظنه
 تعريف حقيقي فتصدق لتوضيحه فقد ركب غلطا وأرتكب غلطا انتهى في وباللزام أنعم
 من اللزومات التصورية والتعديقية بحيث لا يسيطة كانت أو مركبة قوله وبالدليل الفاسد الصورة
 فأن العلم به لا يستلزم العلم بالنتيجة وإن كان قد نفى إليه فإنه اختفاء اتفاق من حيث أنه وسيلة
 له وإنما خسر الانتقاض بالفاسد الصورة ولم يتعرض للفاسد المادة لأن عدم الاستلزام قطعي في الأول
 كما بين في المنطق دون الثاني لجواز أن يكون بين الكواذب ارتباطا على بصيرة بعضها البعض وسبيله
 بعض بل يشترط صحة الصورة يستلزم نتيجة كاذبة قطعا مثل قولنا زيد فريخ والفرس ناهق فأن ما ذكره
 في وجه استلزام المقدمات النتيجة يتحقق فيه أيضا قال إن الحاجب في المنطق المنعوج الدلالة في المقدمات
 أن الصغرى خصوص والكبرى عموم فيجب أن يراعى فينتج موضع الصغرى وضع ومحول الكبرى ومقابل
 أن الفاسد المادة لا يسمى قياسا دليلا غلط كيف والمنطقيون قد عرفوا القياس بما يشمل الكواذب
 أيضا على ما حووا في كتبهم **قوله** بأن المراد بكلمة ما هو المفهوم التصديقي يندفع في الانتقاض بالعرفات و
 باللزومات التصورية وأما باللزومات التعديقية فلا كما لا يخفى وكذا قوله والمراد بالعلم هو العقدي
 أنا يندفع في الانتقاض بها باللزومات التعديقية كالتعديقية المستلزمية لعكسها وعكس نفسها
 وإن كان المراد من العلم في كلا الموضوعين هو التصديقي قوله هو التصديقي الظاهر أن المراد به التصديقي
 يقينيا أو غير يقيني ولذا قال لكن لا واحد منهما خلافا لفظا فأن إطلاق العلم بمعنى التصديقي مطلقا غير
 متعارف لأن المتعارف أنه مشترك بين مطلق الإدراك وبين التصديقي اليقيني لا غير فلو سلم فلا قرينة
 هنا على يقينه وتخصيصه فيلزم استعمال المشترك بلا قرينة **قوله** وفيه أن المقام قرينة قال جمهور المحققين
 أن المراد بالمقام هو مقام تعريف الدليل وفيه أن جعل المعرفة قرينة على المعرفة لا يخرجها عن خلاف الظن
 كما لا يخفى بل قيل أنه غير صحيح واللام يتوجه على التعاريف الاعتراض بالنسبة والجمع وقال بعض الأفاضل أن
 المراد هو مقام المناظرة أو مقام الدعوى فلو عرف الدليل هنا بما عرفت به في المشهور لذل المقام على
 أحد هذين التخصيصين فأن المناظرة لا تكون إلا في التعديقات وكذا الدعوى لا تكون إلا في التعديقات وأما
 خبير بأنه محال وجه وأيضا لا يتوجه عليه ما توجه على الأول غير أنه يتجه عليه أيضا المناظرة

في بعض تعليلات على ما في نسخة
 في بعض تعليلات على ما في نسخة

المناظرة قد يكون في التصديقات كما خرج به السيد الشريف في بعض تعليلاته وفيه عوالم الشك في المبنى
 الأول دون هذين المعنيين يحتاج إلى البيان على أنه لا ينبغي كونها وجهها كما لا يخفى **قوله** على
 التعديقات لا يخفى أن هذا الأسلوب وكيفية الظاهر يقول ويمكن أن يجاب عن الانتقاض
 باللزومات بوجهين آخرين أيضا قال بعض الأفاضل ما كان الجواب السابق غير حاسم لمادة الاستلزام
 لا انتقاضه بعد بالتعديقية البسيطة المستلزمية لعكسها أو لعكس نفسها وكذا بالتعديقية المركبة كذا
 سلم وقال على أن التعديقات انتهى ولا يخفى مراده أن الجواب السابق لما كان بالنتيجة الدالة الانتقاض
 باللزومات غير حاسم لمادة الاستلزام بالنسبة إليه فلا يرد عليه ما أورده بعض الفضلاء من أنه
 يفهم منه أن الجواب بالعلاوة كما لمادة الاستلزام وانت تعلم عدم حسمه أيضا بعدم خروج
 المعرفات على ذلك التقدير انتهى والحق عندى أنه لا انتفاض رأسا بالتعديقية البسيطة المستلزمية
 لعكسها أو لعكس نفسها وكذا بالتعديقية المركبة كذا فأنه ينبغي الانتفاض على أنه يكون المراد من اللزوم
 المذكور في التعريف هو اللزوم البين كما مر ولا يخفى أن الاستلزام في تلك القضايا ليس بينا كما يدل
 عليه استدلالهم في كتب المنطق فندبر قوله أحدهما أن المراد من اللزوم بطريق النظر
 أي اللزوم الملايس بالنظر الواقع في نفس الدليل فعنى التعريف أن الدليل ما يلزم من العلم الملايس
 بالنظر والاكساب به العلم بشئ آخر والحاصل أن المراد من النظر هنا هو النظر الحاصل في نفس الدليل
 يعنى أن اللزوم بينه وبين علم الدليل وعلم المدلول يكون حاصلا بنظر وكسب داخل في نفس الدليل
 أي العلم بالمدلول يحصل بالاستدلال بالنظر الحاصل في نفس غير الدليل بأن يكون اللزوم بين علم
 الدليل وعلم المدلول حاصلا بنظر وكسب خارج عن الدليل جاز في غير الدليل بعد حصول علم الدليل
 بالاستدلال بين علمها يكون حاصلا بنظر وكسب كذا الأشكال الغريبة البسيطة الانتاج والفرق بين هذين
 المعنيين ظاهر غير خفي وكون المراد هنا ما ذكرنا ظاهره في نفسه بل إذا أطلق لزوم عليه بشئ آخر قيد
 اللزوم بالنظر يتبادر منه قطعا كونه النظرة قعنا في الشئ الثاني فليان قولنا الحث هي هنا ولا نظريتها
 أي في اللزومات وقوله الشارح رحمه الله في كتابه وأما الملقم صاغت هذا التوفيق هي هنا و
 لم يهتم بهذا القيد اعتمادا على شهرة أن الدليل من طرق النظر ناهن فيا ذكرنا كما لا يخفى على أن
 الكلام مسوق لدفع الانتقاض باللزومات وكون المراد من اللزوم هو اللزوم بطريق النظر الواقع

في خارج الدليل لا بد منه كما لا يخفى فقد ظهر بهذا التقرير ان لا يرد عليه ما ورد في المحشى في
 بيك حيث قال ظاهره بشكل الشكل الاول والقياس الاستثنائي لانها لا يستلزمان نتائجها
 كما بل بداهة لكن يخل اشكال تلك الاشكال من تفسير الشارح المصحوب بقوله هو ان الظاهر
 ان يحصل المطلب من الشيء بان يتحرك الذهب من ذلك المطلب مشغور به من وجه المبادي ثم منها اليه
 انتهى ثم انه لا يخفى ان مرادهم كونه الشكل الاول والقياس الاستثنائي بدعي الانتاج ليس كونه علم
 المدلول بدعي متابع محتاج لا كسب احكام بل ان يكون العلم بالمتكلم علمها متابعها وان لا يتوقف
 حصول علم المدلول بعد حصول علمها على شيء اخر فقول المحشى في بيك انها لا يستلزمان نتائجها
 كما بل بداهة ان اراد به بداهة نفس الاستلزام فغير مسلم وان اراد به بداهة العلم فلم يكن
 غير هذا خبط ما قاله جمهور المحشين هنا ما بالتمشيت بزيل المحشى في بيك فتأمل ايضا
 بمشايخ التصويب والاعتناء **قوله** والثاني ان كلمة من تدل على العلية اذت بعقولة

قد مضى ان العلم بالمدلول لا يخلو عن العلم بالعلية
 عللا بالنسبة الى العلم بالمدلول
 بها عللا فاعلم بانها لا تخلو عن العلم بالعلية
 علم الدليل بالعلم بالمدلول لا يخلو عن العلم بالعلية

قوله وهي ليست عللا في العلوم بالمدلولات ليست عللا لعلوم لوازمها وفيه من ذلك لا يخفى
 محل نظر فان شهرة ان الدليل من طرق النظر قرينة واضحة على الاعتبار الاول وكذا كون كلمة
 من بمعنى الاصلية شايخ معتق فيا ينهم واما ما قد يقال ان الاصل من معاني من معنى الابتداء الذي
 متعارفة العلية فخل نظر يحتمل ان يكون وجه النظر بالنسبة الى الاعتبار الثاني تبادر العلية كما قال
 المحشى في كلية التهذيب ان المتبادر ان لزم شيء من شيء ان يكون الشيء الثاني عللة
 للشيء الاول **قوله** بان المراد من اللزوم اللزوم بالجملة اعلم ان اللزوم عند ارباب المعقول هو امتناع
 انفكاك الشيء عن الثبوت وهو الجامع والما غير بينه فالبدعي ما يكون بحيث يكفي تصور اللزوم مع تصور
 اللزوم في جزم العقل باللزوم بينها وقد يقال البدعي على ما يلحق تصور اللزوم في تصور اللزوم
 والمعنى الاول اعلم ان معنى تصور اللزوم في اللزوم كفي تصور اللزوم مع تصور اللزوم وليس كما لا يخفى
 التصور ان يكفي تصور واحد فيقال للمعنى الاول اللزوم البدعي بالمعنى العام والثاني اللزوم البدعي
 بالمعنى الاخر وغير ذلك البدعي ما يقتضيه جزم الذهب الاوسط واما اللزوم عند ارباب البورية فهو
 عبارة عن الكسبية للمصحة للانتقال كما يقال لم بهذا المعنى اللزوم في الجملة والمعنى الاول اللزوم
 الكلي كما في قول المحشى في كلية التهذيب لارباب العربية مكتفون في الدلالة باللزوم في الجملة

في الجملة بين العلم بالدال والعلم بالمدلول بخلاف ارباب النطق فانهم ملتزمون باللزوم الكلي هذا فالمراد
 هو ان اللزوم في الجملة ما هو عند ارباب العربية ولعل هذا مأخوذ مما نقل عن الشارح المصحوب من ان
 اللزوم هو المخصوص بمعنى يلزم فلا يلزم عدم الانفكاك وينافي قوله ان المراد باللزوم اللزوم
 بطريق النظر كما لا يخفى او المراد به ما هو عند ارباب المعقول ومعنى قوله في الجملة مطلقا يعني المراد
 به هنا هو امتناع الانفكاك مطلقا سواء كان بينا او غير بينا وهذا ايضا لا ينافي كون المراد بطريق
 النظر فان المعقولة بعد كون المراد به اللزوم بطريق النظر من ان يكون بينا او غير بينا وما قاله
 المحشى في بيك من ان هذا التعميم غير مفيد هنا فان غير البدعي ما يحتاج في العلم باللزوم بين اللزوم
 والمفهوم لما وسط مع تحققها وتحقق اللزوم بينهما في نفس الامر سواء كان علم ولم يعلم ولا يصح ذلك
 المعنى هنا لان اللازم هنا هو العلم وهو غير متحقق جزمنا ولو قلست العلم بالنتيجة عند لا نقطة
 الواسطة متحقق في نفس الامر يقال في كون العلم بها لانها ايضا لا يحتاج اذ ان الاوسط في العلم
 باللزوم بينها فلا حاجة الى التعميم انتهى في بيان السيد الشريف قدس سره صرح في كلية المحشى
 الحاجي ان تحقق اللزوم لا يتوقف على تحقق اللزوم ثم شبه عليه بمثال بزيل عنه الخفاء فعلى هذا
 فان ثبت ماد كره عن القوم فانما هو في اللزوم بين المحققين في نفس الامر لا مطلق اللزوم والابطال
 الاستدلال بالقياسات الخلفية اذ اللازم واللزوم هناك محالان مع تحقق اللزوم بينها ففتحت الشك
 الاول ولا يلزم الحذر والدكر **قوله** والمراد به لا يخفى ان حاصل تميم لقوله من العلم به لا تميم اللزوم بعد
 اخذه بينا كما قلنا ثم يبقى على توجيه على اللزوم البدعي **قوله** ظاهره اي سواء كان له زعم في الواقع في
 الصحة او لم يكن له زعم في الواقع كما في صورة التخليط هكذا يقال وهذا قال صاحب التخصيص عند
 تعريف الحقيقة العقلية اسناد الفعل لا ما هو له عند التكلم في الظن ولا يخفى ان هذا المعنى صحيح
 في نفسه ولا يرد عليه ما قد يقال انه يؤدي الى التقابل بين قوله بحسب نفس الامر وبين قوله او زعم
 المستبدل فانه من قبيل الاشتباه بين اللزوم في نفس الامر وبين زعم اللزوم فيه كما لا يخفى **قوله** والعجب
 من هذا القائل انه ابطال هذا المعنى المستقيم واركنب ما هو عليك وسقيتم في غلظت على ان يتم على الوجه
 الاول ايضا اشار اليه في نسخة هنا وتوجيه الاتجاه على ذلك اخذ مما نقل عن المسعودي انه لا يرد
 به ان حصول العلم بالدليل كاف في حصول العلم بالمدلول فلا يندفع الانتقام البديهي الانتاج


وان اريد ان العلم به دخلا في ذلك الحصول فلا شك ان لاجزاء الدليل دخلا في ذلك الحصول
فاخرهم واجاب عنه المحشي **قوله** انما يريد ان العلم به دخلا حقيقيا اعم من ان يكون
كافيا او يحتاج الى وسط فجزء الدليل ليس كالدليل ويكره ان يجاب عن الاتجاه على التوجيه
الثاني ايضا وعن الايراد ان التثنية بان يقال المراد بالزوم هو اللزوم بطريق النظر والنظر
في هذه المذكورات **قوله** مطلقا قيل هذا يصح ان يكون تعميما للدخول والمنهيات فالمفهوم ^{الاول}
يدخل فيه سواء اول التعريف بالتأويلات السابقة او لا وعلى الثاني يدخل فيه المنهيات سواء
كانت على صورة الدليل او لا يقال يمكن دفع النقص بالمنهيات بان المراد بلزوم العلم بشئ اخر
لزوم على طريق الحدوث ولا حدوث للعلم في المنهيات فان اصل العلم بوجوده والمقاراة
الخفاء انتهى وفيه تأمل **قوله** وكذا المقدمات التي تستلزم العلم بطريق الحدس قيل ان اريد ان
من له القوة الحدسية يستحصل مطالبه من الادلة بطريق الحدس فتلك الادلة ليست بادلة
بالنظر اليه مع صدق التعريف عليها فاجاب ان الادلة ادلة في الواقع فلا فساد في صدق التعريف
عليها وان اريد ان المبادئ التي يمكن ان يستحصل منها المطالب بطريق الحدس لا بطريق النظر
ليست بادلة ويصدق عليها التعريف فاجاب المنع فانها لا تستلزم المطالب ولا يلزم من
معرفة ما معرفتها ما لم ينضم اليها حدس قوي وقيل حتى انتهى فتأمل وانت خبير بان يجري
مثل هذا الكلام في المنهيات ايضا باعتبار الزكاء والفطنة مقام الحدس سرعة الانتقال من
المبادئ الى المطالب ويقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ووجوده عنها الى المطالب
فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذا لا حركة فيه اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان
الحركة تدرجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود حقيقة ان نسخ المبادئ المرتبة
في هذه الذهن فيحصل المطالب فيه كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلا
النور بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس **قوله** والقدما الضمنية اه
قضايا قياسياتها مع ما هي التي يحكم العقل فيها بواسطة لا تعيب عن الذهن عند تصور ^{الظواهر}
كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانعام بتساويين في الحال
وترتب في ذهنيه ان الاربعة منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين فهو زوج فهذا الذي

لا يسمى دليلا لانه ليس من قبيل النظر اذ لا حركة فيه من المبادئ الى المطالب **قوله**
ايضا انما يخرج الادلة الغير البينة الانتاج كما هو الحاصل ان يخرج عنه الادلة كلها كذا بالادلة
التي سبقت فيما سبق بل بلا حطة غيرها كما سيظهر **قوله** لجواز ان يكون النتيجة معلومة بدليل
اخر فانه يجوز ان لا يتحقق العلم بالدلول من العلم بالدليل في يجوز انفكاك العلم بالنتيجة عن العلم
بالدليل فلا يستلزم بينهما اذ لا استلزام امتناع الانفكاك والجواز يناهيه فعلى هذا لا يصدق ^{النتيجة}
الذي اخذ فيه اللزوم على شئ من الادلة فهذا غير حليسياتي منه حيث قال ومما يرد على ^{النتيجة}
انها لا يصدق ان علم ما بعد الدليل الاول يدل على ما قلنا التعميم ههنا بقوله اذ لا يستلزم شئ
منها وتخصيصه فيما سياتي بما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا وكذا يدل عليه عنوان
الجواز ههنا وعن من الايراد المختصة بهذا التعريف وعدم سياتي من المشتركة بين التعريفين
كما لا يخفى والحاصل ان هذا اراد يخرج جميع الادلة باعتبار جواز الانفكاك بين علم الدليل
وبين علم المدلول وما سياتي اراد يخرج ما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا باعتبار
تحقق الانفكاك بين العلمين وبينهما فرق فليكن هذا على ذكر من **قوله** الا ان يحمل العلم
في يدخل في التعريف الادلة كلها اذ لا يجوز انفكاك الالتفات الى النتيجة عن الالتفات الى الدليل
ولا يخفى ان الالتفات اعم من العلم فلا يرد عليه ان على هذا التقدير يخرج عنه ما لا يكون النتيجة
معلومة بدليل اخر لا يقال يجوز ان يكون بعض الدولات معلوما **قوله** ملتفتا عند الالتفات
الى الدليل فلا يتحقق اللزوم الكلية الالتفات ايضا والادنى الالتفات الى الملتفت لا نقول لان
الحال الالتفات الى المدلول عند الالتفات الى الدليل لا امتناع الالتفات الى الشيئين في زمان واحد
كذا افاد المحشي في طائفة التهذيب **قوله** اذالم يرد مثل هذه النقوض اه يعقوب انما ثبت البرهنة
اذالم يرد عليه مثل ما يرد على المشهور كالم يرد عليه ما يرد على المشهور **قوله** دون المشهور
انما جازا عدم ورود مثل هذه النقوض المشهور فتأمل **قوله** المشككين على التصديق اه
اي المشككين على مجموع هذين التصديقين معا لما يؤيد العطف بالواو وان يشتمل احدي
التصديقين على احدهما والاخرى على الاخر كقولنا كسب العالم حادث يورث الكمال والعالم متغير
مناسب **قوله** فانه يصدق على هذا القول ان مركب من قضيتين للتأدي الى مجهول ووجود

وهو حدوث العالم مع انه ليس من افراد الدليل فينتفعن التعريف طرأ ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
من التأدي هو التأدي بلا واسطة كاهو المتبادر والتأدي فيها ذكر بالواسطة ان يؤدى الى التحصيل الكسب
ثم الكسب يؤدى الى المجهول كالاخرى وقد يقال المراد من التركيب هو التركيب المعهود المتعارف فيما بين
كافة القليلات الاربع المشهورة وهو مقصود فيما ذكر على ان تحقيق تلك المادة في حيزها انتهى وان
خبين بان قوله على ان تحقق تلك المادة كما ليس في محله ولعل اخذه مما قاله بعض المحققين من ان لابد
ذلك لانظره تصديقين احدهما التصديق بنائية ما في ذلك النظر ان لولاه لعد السمع في النظر عينا وثانيها
التصديق بنسبة المبادى الى المادة لولاه لا وقع الترتيب بين المبادى المتباينة اذا قرر هذا فيصدق التعريف
المذكور على المركب من القضييتين المشتملتين على هذين التصديقين لتحصيل الكسب المؤدى الى ان ليس
بدليل فينتقض هذا توضيح مراد من عندى انه قد يكون ليا بتصديقين بل تصور ان ساد ان التصديقين
لدى العلم بالنسبة والعلم بالفائدة حالتان بسيطتان اجماليتان في الزمان ولا يطلق على مثل هذه
الحالة التصديق بل التصور كمن لا كانت الحالة اجمالية اذا فصل صار تصديقا صار ساد
التصديقين وبالمثل ان مثل هذا العلم ليس تصديقا بالفعل فلا توجد قضيتان مشتملتان على التصديقين
المذكورين حتى يصدق التعريف على المركب منها انتهى وفيه انه اراد ان لابد في كل نظر من هذين التعريفين
الاجاليين كمن لا حاجة الى ان يخرج تصديقين بالفعل عند النظر فهو غير مفيد هنا شيئا وان اراد
انه لا يمكن ان يخرج تصديقين صلا فيكون المثال الذى ذكرناه ويكذب قوله اذا فصل صار تصديقا
قوله ولا يصدق على القليلات الشريفة التى ليس الشري هو القليلات المتولدة من الخيالات كقولنا هذا
عمل وكل عمل مرة مقيمة وكقولنا هذا ضرر وكل ضرر باقوة سيالة والفرق من انفعال النفس
بالترغيب والتعريف فالنفس في الاول تنفر عن اكل العسل نفرة الفهم عن الذئب وفي الثانية تنفر
في شرب الخمرية العاقل في العشق **قوله** انه ليس تركيبا للتأدي لا مجهول حقيقة ويمكن
الجواب عنه بان المراد من التأدي المجهول اهم من التأدي اليه حقيقة او صورة الا انه ينتقض
ح طره بالنسبة والمفاهيم الحديثة والمفاهيم القديمة بقضايا قليلاتها مع ان تركيب
كل منها للتأدي المجهول صورة **قوله** وما يرد على كلا التعريفين له ومنه ايضا انه لا يصدق ان على
المساوات وعلى الاستقراء والتشيل وعلى مثل قولنا زيد انسان وكل **قوله** حيوان فكل ما حكم

بالكبرية على الاصح ما حكم به على الاصغر فانه يستلزم ويؤدى قولنا زيد ماشى بواحدة مقدمة لازمة
فكبرية وهو كل انسان ماشى على مثل قولنا زيد انسان وكل ناطق حيوان ما حكم به بالكبرية على ساق
ما حكم به على الاصغر فانه يستلزم ويؤدى القولنا زيد حيوان وعلى مثل قولنا لا شئ من الانسان يمشى
ولا شئ من غير العنبر بهما ما يسلب فيه **قوله** الاكبر عن جميع اقسامه سلبا عن كل الاخر
فانه يؤدى ويستلزم قولنا لا شئ من الانسان يمشى بالكلية ان قولنا لا شئ من الانسان
بغيره يستلزم قولنا كل انسان غير عرس من ان هذه المذكورات ليست من افراد الدليل فانهم **قوله**
انها لا يصدق ان على ما بعد الدليل الاول قد عرفت ان هذا غير ما سبق ما ذكر في الايراد المتقدمة
بالتعريف المشهور فليزد عليه ما اورده بعض الفضلاء هنا حيث قال لا يخفى ما فيه من الاستدراك
انتهى ولما قيل انه لم يتفرغ له فيمليق والكنى باذكرة ههنا كان او لا كما لا يخفى **قوله** والقول
بانه اى القول في دفع الايراد المذكور عن التعريفين بان المراد بلزوم العلم بشئ اخر لزوم العلم
بوجه ما وهو متحقق فيما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا فانه يستلزم العلم بالعلم بوجه
اخر كان الدليل الاول يستلزم العلم بوجه غير ذلك فانه يجوز ان يعلم شئ واحد بوجه متعددة
متعاقبة وبان المراد بالتأدي المجهول هو التأدي الى المجهول بوجه ما وهو متحقق ايضا فابعد
الدليل الاول فان الخط المجهول نظري بذلك الوجه الذى يؤدى به ما بعد الدليل الاول قبل تأدي تصديق
التعريفين على ما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا فلا ينتقضان **قوله** او اطلاق الدليل
او القول بان اطلاق الدليل الاول على سبيل التشبيه فهو ليس بدليل حقيقة فلا يضر عدم صدق
التعريفين عليه **قوله** غير طرأى كل واحد من القولين المذكورين غير طرأى اعدام الظهور بالنسبة
الى القول **قوله** الثاني فقط واما عدم الظهور بالنسبة الى القول الاول فلان الظاهر بلزوم العلم
هو لزوم اصل العلم لا لزوم العلم بوجه ما وكذا الظاهر من التأدي الى المجهول هو التأدي الى المجهول
باصول المجهول لا بوجه ما فلا يرد عليه ما يقال ان الحكم بعدم الظهور بالنسبة الى القول الاول ليس
في محله وكذا ما قال بعض الفضلاء وهذا يناهض ما سبق منه حيث قال يجوز ان يكون طلب العلم
لتحصيل العلم بطرق متعددة انتهى فان جواز ذلك لا يناهض عدم ظهور هذا من الغايات **قوله**
على ان حصل العلم بطرق متعددة لا يقتضى ظهور تعدد العلم ثم قال هذا القائل بان هذا

السلام خارج عن قانون المناظرة ان الوجه مانع بكيفية الاحتمال ورده بعض المحققين بان هذا
لا يمكن ان قد يكون الوجه مستدلا على صريح به الفاضل اللاري فيما نقل عنه في اول الطبيعيات يقول
في هذا الرد نظرفانه قال بعض الافاضل في كلنية على اللاري انه لا صحة لهذا النقل عنه وعلى تقدير
صحة تخالف ما عند المشهور عندهم فان المشهور في كلامهم مطلقا هو كون الوجه قوة مانع وما هو
في قوة الاستدلال لا يطلق عليه التوصيف بل التحرر ومحل الاول بعد اثبات الفادة الصادرة او ما
في حكم الفساد كترك الاول الا في التعريف فانه لا يمكن فيه مجرأ احتمال المعنى الذي هو وظيفة المنع بل لابد
من قرينة تدل على المعنى المحرر بل انه يجب حمل الفاظ التعريف على ما يتبادر منها ومحل الثاني بعد ورود المخالفة
على الدليل او مانع حكمه او على المدعى انتمى الحقاء قول القائل ههنا اعتدال لو قومه بعد اثبات الفادة
في التعريف فلا يكفي مجرد الاحتمال فكلام المحققين خارج عن قانون الجدال على ان عبارة ليست
بمعرفة في المطالبين يجوز ان يحمل على الابطال المدعى هذا اللال **قوله** يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا معناه
فيكون حاصل المعنى لا يوقع المنع بمقتضى الدليل على مقتضى النقل والمدعى سواء كان ايقاع هذا
المعنى بلفظ المنع كقولنا هذا النقل من وهذا المدعى من وبغير لفظ كقولنا هذا القول وهذا المدعى
الدليل على مقتضى الدليل وامثاله هذا هو اللفظ فاذا قلنا مثلا لا يمدح عمر والمعنى الحقيقي فانه معناه
لا يوقع المدح عليه سواء كان بلفظ او بغيره ولعل هذا هو بعض الافاضل حيث قال فيما ياتي
خلاصة القول الاول لا يطلب الدليل على مقتضى الدليل بالنسبة الى النقل والمدعى حقيقة بل بما راعى كون
هذا الايقاع بلفظ اخر في نفسه ولذا اختاره المحقق في المثال وكذا النسبة في الاحتمال الثاني اعم
من ان يكون بلفظ المنع او بغير لفظه ولذا قال بعض الافاضل والقريبين الاحتمالين ان معنى الاول
انه لا يقال النقل مثلا اسم الاجازة ومقتضى الثاني لا ينسب المنع محولا على معناه الحقيقي الى النقل الاجازة
والثاني واحد فاما قد يقال ههنا ان الاول مقصور على ان يكون بلفظ ومعناه لا ينسب المنع
بلفظ بقرينة التقابل والثاني مقصور على ان يكون بغير لفظ المنع ومعناه لا ينسب المنع بغير لفظ
تظهر الفرق بين الاحتمالين ظهورا ايضا فالتقابل ههنا بايجاد ما له ما وان صدر عن بعض من يشاء
بالانامل فاهو من بيت ~~المنكوت~~ الصنكوت اذا وجد ~~المقصود~~ في كلا الموضعين ~~فثبت~~
قوله وكونه المجازا اذا لا يتصور كونه مجازا في الطرف بعد اخذه بمعناه الحقيقي لكن يحتمل ان يكون عبارة

عبارة عن المجاز في الخذف ايضا ولعله لندرت لم يتعرض له وقد يقال عدم تعرضه لغاية بعد
عن كلام المصنف **قوله** وكذا يحتمل ان يراد به فعل يكون المعنى لا ينسب المعنى الحقيقي للمعنى الى النقل
والمدعى بان يقال هذا النقل والمدعى مما وبان يقال هذا النقل او المدعى مطلوب الدليل على مقتضى
الدليل الاجازة بان يقال المنع منسوب الى النقل او المدعى كما قيل فانه ذلك ليس بنسبة المعنى الحقيقي
الحقيقي للمعنى بل نسبة النسبة اليهما اليه واستعمال لفظ النسبة الا يرى ان المعنى في الاحتمال الاخير لا يستعمل
لفظ المنع في النقل والمدعى بان يقال هذا النقل والمدعى من كما اعترف به هذا القائل انه لا يستعمل
فيها بان المنع مستعمل في النقل والمدعى فستطاع ماذكرة هذا القائل حيث قال وبهذا ظهر الفرق
بينها حالها وما لا حالها فقط على ما زعمه الاستاد والحاصل ان الفرق بين الاحتمالات الى ان
الا ان قوله ولا يمنع على الاول حقيقة وعلى الاخير من مجازي ههنا انه لا احتمال للمعنى المجازي
عند المكان المعنى الحقيقي ولعله انما هو من المعنى المجازي ههنا كما سيظهر من قوله على ان انطباق الدليل
على المعنى الاول لفظ البطون لوان لفظ المنع في هذا الاصطلاح يحتمل ان يكون من الجواهر فلا شق
منه فلا يمكن حمله ههنا على المعنى الحقيقي بهذا الاعتبار فيعمل اما على نسبة معناه كما تعلم 
نسبة الى نسبة التميم واما على استعمال لفظ المنع مجاز **قوله** ومن المجاز المجاز في النسبة لا يمكن
انه لا يتصور على هذا الاحتمال المجاز في الطرف واما ما يقال ان المستفاد من تفسير الاستاذ ههنا
انه يجوز المجاز على هذا الاحتمال مجازا في الطرف ايضا بان يكون المعنى لا ينسب المعنى الحقيقي للمعنى الى النقل
والمدعى والا حال كون المعنى الحقيقي مجازا اخر ما قال فيبطلانه غنى عن البيان اذا لا يتصور كون المعنى
الحقيقي مجازا **قوله** والظاهر كلام الشرح المحقق في ما بعد وهو قوله واعلم ان ماذكرة المصنف قوله
وينبغي ان يعلم انه حل عبارة المصنف على المعنى الاخير وهو ان يكون المراد بالمنع استعمال لفظ المنع وقوله
الظاهر منه انه اورد فيه اعتراضا لا يوجب عليه **قوله** سيصرح به المحققين واعتراضا يخص
بمعنى الاخير فاللفظ ان حل عبارة المصنف على المعنى الاخير لا على المعنى الاول الذي هو كون المراد بالمنع معناه الحقيقي
مع ان ذلك المعنى الاول اظهر من بين المعاني الثلاثة لكنه معنى حقيقيا مشهورا عند الاطلاق فهو احرى
بان يحل عبارة المصنف وعدم انطباق الدليل المذكور عليه لانه في اظهرية كالا يخفى هذا ولا يلتفت الى ما
نقوه به بعض من القيل والقال فانه من اضطراب الحال **قوله** ولعل ذلك ان حل الشرح عبارة المصنف على المعنى

الاخير دون الاول لان العمل على المعنى الاول يؤدي الى ان يقال ان يقال بان منع النقل في مثل قولنا هذا
النقل صم باعتبار دليله ومنع النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي فان النقل لا يقارن بالدليل
وانما يقارن بالتصحيح لان اثباته بالتصحيح ولا دليل فيه بحسب الظ غالبا وانما قال بحسب الظ
اذ كل تصحيح بحسب الحقيقة مشتمل على الدليل فانك اذا قلت قال الاستاذ الله تعالى متكلم بكلام ازل
فطلب منك القوة فحضرت المقاصد فكانت قلت لان هذا الكلام مسطور وكل ما هو مسطور **قوله**
فهو قوله الاستاذ وانما قال غالبا لانك اذا قلت الكلام المذكور فطلب منك القوة فلن ان قوله
مسطور المقاصد وكل ما هو مسطور فهو قوله الاستاذ فيوجد في هذا التصحيح دليل بحسب الظ
ايضا ويمكن ان يقال سبب حمل الشئ عبارة المعنى على المعنى الاخير جريان هذا الكلام بذلك المعنى في
النقل والمدعى المخبر بل الذين بخلاف الاول فانه يختص جريان الكلام ح النقل والمدعى المدعى كالاخي
قوله في البطلان لان خلاصة المعنى الاول كالا يطلب الدليل على مقدمة الدليل بالنسبة الى النقل للمعنى
حقيقة بل مجازا فالاستدلال عليه بان المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل لا يفيد ولا ينطبق فان
تعليل سلب الشئ بغيره بمفهوم ذلك الشئ وظان لا يفيد ولا يصلح للتعليل وقد يقال فرق بين
الاجمال والتفصيل لا يقتضي ذلك حاصل الاجمال يعني ان المدعى سلب معنى المنع على طريق الاجمال عن النقل
والمدعى فيصير تعليل ما ذكره هنا ويفيد فتدبر **قوله** ولو حمل المنع فيكون المعنى هكذا لا يستعمل
لفظ المنع في النقل والمدعى الاستعمال مجازا ولا ينبغي ان الاستعمال المجازي يعلم المجازية في النسبة والمجازية
الطرف فلا حاجة الى ما نقلناه هنا ثم الظاهر ان هذا الكلام من المحشى اعتراض على الشارح بان عبارة
المعنى على المعنى الاخير وضمير المجاز بالمجازية **قوله** الطرف مع اذ لو حمل اه كما يقال وفيه ان كلام الشئ
ليس نصا فيما ذكره بل يمكن حمل على هذا المعنى بان يقال مراده هو هذا المعنى الا انه لا يمكن ان يتعلق لغرضه
المجازية في النسبة لم يذكره في كلامه بل اشار الى تعيين المعنى المجازي للمنع لازم فيما ذكره المعنى حتى يتم غرضه
مع انه ما ذكره لا يدل على ان معناه المجازي ما هو المعنى وما يقال هنا ليت شعري لم قصر بيان العمدة
المجازية بالمعنى الاخير مع انه يجوز في الثاني ايضا كما بيناه واستفدناه من كلامه ايضا ويجوز في الاول
ايضا انتهى مبنى على الضلال القديم على ما بيناه سابقا على ان التخصيص المذكور لا ينفي الحكم عامدا
المذكور كالاخي **قوله** ثم نقول الظاهر ان هذا الكلام المراد من النقل في عبارة المعنى معناه الحاصل

بالمصدر اى الكلام الذى يحصل بالنقل وهو المنقول به اعنى قولنا قال فلان كذا لا المنقول لانه لا يتعلق
به المنع اصلا لا حقيقة ولا مجازا وانما قال الظاهر يجوز ان يكون المراد به المنقول كما اختاره في الحاشية
بان يكون الاستناد مرتبطا بالمجموع من حيث المجموع ان مرتبطا بالمعنى فقط على ان يكون مالا كلام المعنى
لا يمنع المنقول اصلا لا حقيقة ولا مجازا ولا يمنع المدعى المجاز ان كل واحد منهما خلاف الظ كالاخي
قوله ولا مجاز فيه ان ان اراد بالمجاز المجازية في الطرف فقط فهو غير مفيد وان اراد بالمجاز في النسبة او
الاعم منها فلا نسلم المنقول لا يتعلق به المنع مجازا بمعنى المجازية في النسبة لم لا يجوز ان يتعلق به ذلك
باعتبار دليله نقله ولا يناهية ما حقه ان هنا ولا ما سبق منه الاشارة اليه كالاخي **قوله** الا اعتبار
النقل اه سندرك باعتبار المقام بل فيه ايهام خلافا للمرام **قوله** كما حقه الشئ المحقق هنا
اى في سياق قوله فاعلم ان لم يذكر النقل دليل اه وفيه ان كان قوله كما حقه اه مرتبطا بقوله
لا حقيقة ولا مجازا كما هو الظاهر فليس في تحقيق الشئ هنا ما ينبغي تعلق المخالفة بالمنقول مجازا لا مجازا
ولا اشارة كما يظهر بالنظر فيه وكذا الكلام في قوله وقد سبق في كلامه اشارة اليه فالحق ان المخالفة
المجازية بمعنى المجازية في النسبة تتعلق بالمنقول ايضا والمراد بالاشارة السابقة في كلامه ما في تقييد
الكلام بالتام الخبرى فان المحشى بين هناك وجه التقييد بهذا المعنى وقد يقال الظاهر المراد به ان
قوله اى صحة النقل فانه يشير الى ان لا يتعلق بالمنقول اصلا فتأمل **قوله** ليس على ما ينبغي فانه يقتضى
حمل الكلام على خلاف الظ **قوله** ثم قيد **قوله** المحشية مقبلة اشارة الى دفع توهم ينشأ من تقييد النقل
في الحاشية حاصل التوهم ان لا حاجة الى قيد المحشية على هذا التقدير وانما هو على تقدير حمل النقل على
فما سقط ذلك الحمل بسقط التقييد ايضا فاشارة الى ان لا يسقط بل هو معتبر على هذا التقدير **قوله**
ارادة المعنى الحاصل بالمصدر ايضا اى كان معتبرا على تقدير ارادة معنى المنقول **قوله** لان نفس النقل اى
النقل بمعنى الحاصل بالمصدر قد يكون مقدمة لدليل فيمنع حقيقة كقولنا البينة على المدعى كلام
صادق لانه قوله الرسول عليه السلام وكل ما هو كذلك فهو صادق فقولنا لانه قوله الرسول نفس النقل
وقد جعلناه مقدمة الدليل فيمنع من هذه المحشية حقيقة لانه حيث ان نقل حرف **قوله** الظاهر المراد هو
الطلب من المستدل اى الظاهر ذلك بمعونة المقام ان المقام تعريف المنع والمبتدأ من المنع ان يكون بطريق
المخاطبة والمنع بطريق الخطاب ان كان طلبا لا بد ان يكون الطلب من المخاطب قطعاً على قياس ما ذكره

المحتش في بعض المحاشي في السابق او نقول المراد ان الظاهر لفظ الطلب هو ذلك فان الطلب لا يطرح
الا اذا كان المطر منه حقاير الطالب ويؤيد ما ينبغي منه من قول كنه خلاف العرف على ما في بعض النسخ
ويؤيد ايضا عدم محي صيغة التكلم من الطلبات كما بين في محله ولا ينافيه ما سبق منه عند قوله
المصر في طلب الصحة حيث قال هناك يؤيد عدم التقييد قوله في طلب العمى وهو ان يقول في طلب
التصحيح فان عدم التقييد هناك لا يؤيد لا اتحاد الطالب والمط من حقيقة فان الطالب هناك
في الحقيقة اما من الناقل او من المنقول عنه لانه الطالب نفسه بخلاف في هذا المقام كما لا يخفى وايضا يمكن
ان يقال يجوز ان يكون التأييد هناك من انقضاء الصحة في مقام التصحيح فان بخلاف انقضاء الدليل
هنا حيث اخذ في مفهوم التركيب من التقييد كما يظهر عند التناول في الصادق فبهذا التقرير
سقط ما يقال هنا من ان بين قول المحتش تناخا وظهرا ايضا لانه لا حاجة في دفعه اما قد يقال
من ان الظاهر المراد من الطلب المذكور في تعريف المنع بمعنى جزء الاخير وهو قوله على مقدمة في
عرف المناظرين هو الطلب من المستدل فقط انتهى بل هو في نفسه محتمل اذا استعانت من الجزء
الاخيرة هذا الطالب ظاهر البطلان فظهر ان قوله هذا لا يعادل ما نقله بعد قوله هنا حيث قال
فعل هذا لا وجه لهذا التوجيه وان صدر من بعض المشهورين بالفضل والكمال ولغريه ان هذا الكلام
ما لا يليق بشان ذلك الغاضل اصلا انتهى **قوله** ويجوز ان يراد الطلب مطلقا فيه دليل يحتاج الى
الالاتهام صحة فافهم **قوله** على قياس ما مر من خلاف الظ وبمعنى النسخ خلاف العرف قد يقال
وعندي ان هذا مع قطع النظر عن صحة العرف مما لا يقبل الذوق السليم وهنا ولذا لم يتقرر لهذا
التوجيه ههنا من اضية التوجيه فيلحق والقول في تركه التفرع بالمقايضة ركيك جدا والحال
ان هذا قيل مع الفارق فهذا التعريف من المحتش وهم حرف انتهى وقال بعض الافاضل ايضا
ان يخالف ما يفهم من عبارة المنع حيث يقال هذا مما فان لفظ العوجه هو الطلب من المستدل
لامر نفسه انتهى **قوله** يستلزم تجريد ما ان تجريد المقدمة المضافة الى ضيق الدليل عن الدليل
المعتبر في مفهومها الذي هو ما يتوقف عليه صحة الدليل كما ينبغي فلو لم تجرد عنه لزم الاستدراك في
تعريف المنع لان حاصل التعريف على عدم التجريد يكون هكذا المنع طلب الدليل على ما يتوقف عليه
صحة الدليل الدليل والتجريد لاسم اللفظ في جزء معناه **قوله** وايضا يستلزم اعتبار التجريد نسبة

في نسبة المنع الى الدليل مثلا اذا قلنا هذا الدليل مما يكون حاصله هذا الدليل مطلوب الدليل على مقدمة
الدليل فلو لم يعتبر التجريد لزم التكرار والاستدراك فاذا اعتبر كان الحاصل هذا الدليل مطلوب
على مقدمة واما قال بعض الافاضل من ان يكون الحاصل على عدم التجريد هذا الدليل مطلوب الدليل على
مقدمة الدليل فيكون من باب وضع الظاهر موضع الضمير فغير نظر فانظر ثم ان اخذ المقدمة في تعريف
المنع ولو بلا اضافة يستلزم اعتبار التجريد في نسبة المنع الى الدليل فانه يكون الحاصل في هذا الدليل
مطلوب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل فيحتاج الى اعتبار التجريد لدفع التكرار فلا يكون
لزم اعتبار التجريد في نسبة المنع الى الدليل وجهها لظهور ان يقول على المقدمة اللهم الا ان يقال المراد
ان يستلزم اعتبار التجريد بعد التجريد ولعل ادراج لفظ الاعتبار اشارة الى هذا المعنى فتأمل فانه
من الدقائق **قوله** ولك ان تقول اي ولك ان تقول في هذا المقام بدل ان تقول الظاهر يقول على المقدمة
لان اضافتها الى ضيق الدليل الاخره لو كان معنى المنع ما ذكره لزم انه لا يمنع الدليل ولا مقدمة ايضا
الا بما ذكره الا لزم باطل لانها يمتنعان حقيقة بلا خلاف اما ان لو كان معنى المنع ما ذكره لزم ان لا يمنع
الدليل الا بما ذكره فلا يكون حاصل قولنا هذا الدليل مما مثلا هذا الدليل مطلوب الدليل على مقدمة
دليل ولا يحصل كما ترى فالمراد ليس الا انه مطلوب الدليل على مقدمة فاستعمل المنع في معنى طلب
الدليل على المقدمة وهو جزء المعنى المذكور فيكون مجازا واما ان لو كان معناه ما ذكره لزم ان لا يمنع المقدمة
الا بما ذكره فلا يكون حاصل قولنا هذا المقدمة مرة هذه المقدمة مطلوب الدليل عليها كما حصل
المنع في معنى طلب الدليل وهو ايضا جزء المعنى المذكور فيكون مجازا فظهر معنى قول المحتش فيجب
من انه **قوله** اعتبر صحة الدليل في مفهوم المنع كان تعلقه بكل واحد من الدليل ومقدمة بنيان
على التجريد ولا شك ان التجريد على تعلقه بالدليل اقل فهو ظاهر في هذا التقرير ظهور المراد بالمجاز
هنا هو المجاز في الطرف وقد مر بالمقام على ان يكون المراد به هو المجاز في النسبة بان يقال في الاول ان
المنوعة صفة لدليل فنسبت الى نفس الدليل مجازا عقليا وكذا المنوعة في الثاني صفة لدليل المقدمة نسبت
الى نفس المقدمة مجازا عقليا ولا يمتزج لهما مجاز عقلي حقيقة مختلفة بل هي الحقيقة المنوعة كما مر
به التفتا في في الطول فلا يرد انه ليس هناك دليل الدليل ولا دليل المقدمة حتى يكون نسبة المنع اليه
حقيقة عقلية ونسبة الاخره مجازا عقليا **قوله** او يراجع الضمير الى الدعوى فان يكون اضافة المقدمة

اليه اذ في ملائمة او يكون على حذف المضاف اي مستقلة دليل المعنى قوله ان لا يخلو دليله
اي مع ان ظاهر العبارة يومهم ذلك على تقدير ارجاع الضمير الى الدليل المذكور سابقا فلا يصلح
هذا الا بكونه توجيها للعبارة ولو اعتبر ايضا طريق الاستخدام مع قطع عما فيه من البعد
لم يبق تقابل بين التوضيحات قيل لا يتصور الاشكال بعد التقابل عن الشئ لانه ذكر هذا التوضيح
في ضمن طائفة مستقلة قوله فلا يدها قال بعض الافاضل لا ضرورة لارتكاب استخدام الكلام
لاضناكه ولا فيما سبق لامكان ان يجعل من قبيل ارجاع الضمير الى المطلق في ضمن المقيّد ورد بان هذا
الكلام من المحشى ارضاء عنان وتحمية مع الشئ والا فلا استخدام ليس بمعرض عنه كاي دل
عليه قوله على ان استخدام غير ظاهر وانت خبير بان ليس في الكلام مقيد متى يرجع الضمير الى المطلق
المذكور في ضمنه على ان ارجاع الضمير الى المطلق في ضمن المقيّد لا يدفع الضرورة الى الاستخدام بل هو غير
المراد بالاستخدام ههنا **قوله** على ان الاستخدام غير ههنا اي في هذا المقام على تقدير كان وانما
لم يكن الاستخدام ههنا لانه على ما هو المشهور في تفسيره ان يراد بلفظه معينا متيقنا او
مجازيا او مختلفا امد معنيي بالضمير الدارج اليه معناه الاخر او ياد بامد ضميريه ادهما و
بالاخر لا خروا ليس للفظ الدليل معنيان حتى يظهر فيه الاستخدام قال بعض الافاضل المعنى العام معنى
مجازي للفظ الخاص كالا يخفى فلا استخدام اظهر من ان يخفى على التقديرين انتهى وانت خبير باليس
ههنا لفظ خاص حتى يكون المعنى العام معنى مجازيا لم يقبل الاستخدام فان المراد بالدليل في قوله
طلب الدليل **قوله** الدليل لا الدليل المط والاتم طلب المط والضمير راجع الى الجنس فلا يقصود
في الاستخدام نعم قد يعترض مرجع الضمير رعاية الاوصاف كما في سلم الاشارة فبهذا الاعتبار
منه ان المراد ذلك الجنس باعتبار تحققه مع الوصف المذكور كما اشار اليه في بعض النسخ
ههنا وهذا المعنى المتبادر غير مراد ههنا فلا بد من حرف العبارة عنه وذلك الصرف انما يكون محلا
على خلاف ما يتبادر وارجاع الضمير الى الجنس الدليل من غير اعتبار تحققه مع وصف الطلب لا استخدام
كالا يخفى **قوله** كان او با وجم الاولية **قوله** انها مسوقة لان لغرض واحد وهو توجيها للعبارة فالاول
وجوه المفيد كالفاد يمكن ان يقال انهما ليستا مسوقتين لغرض واحد بل الاولى مسوقة لتوضيح العبارة
والثانية مسوقة لبيان الحكم كايظهر بالنظر في كل واحد من الخاتمين في لا يتصور انهما جعلتا واحدة كالحال كما لا يخفى

كالا يخفى **قوله** فيه انه صادق على نفس الدليل اجيب عنه بان المتبادر من اضافة الصفة الى الدليل ان يكون
ذلك الشئ الموقوف عليه غير الدليل وانه المتبادر من التوقف هو التوقف من جهة الذات والحصول
لا التوقف من جهة القيام والعروض ونفس الدليل بالنسبة الى الصفة من قبيل الثاني لا الاول وانه اضافة الصفة
الى الدليل من قبيل مجرد قطيعة اي ما يتوقف عليه الدليل الصحيح وفيه ان يخرج من مقدمات الكواذب
قوله ويمكن دفعه ويقال انه لا يصدق التعريف على شرائطه اذ التوقف على نفسها لا على غيرها كما
اعترف به في بعض النسخ **قوله** وفيه ما فيه فيه اشارة الى ان تخصيصه بالقرينة مخصصة سوى
الفاد وهو لا يقع في التعريفات على ان القضية جنس شامل للقليل والكثير كالقانون وقوله الدليل
ليس بقضية على الملاحة ليس بجميع وانما يقع على مذهب المنطقيين حيث اخذوا الهيئة جزء وهي ليست
بقضية فلا يكون ايضا قضية بناء على ان المركب من الداخل والخارج خارج على ان هذه القاعدة
ليست بكمية بل كون المركب من الداخل والخارج خارجا فانها لو كان احتياج الخارج الى غير الدال
واما اذا كان احتياج الى الداخل كما ههنا فلا يبعد المركب منها خارجا فان المركب من الجوهر والعرض لا يبعد
عرضا بل يبعد جوهر الكون احتياج العرض الخارج الى الجوهر الداخل الى غيره فلا يخلص عنه الا بان قال
ان المراد من القضية التي كلمة ما عبارة عنها هي القضية الواحدة فتأمل **قوله** يلزم ان لا يصدق التعريف
على شرائطه قيل القضية التي كانت كلمة ما عبارة عنها اعم من الحقيقية والحكمية والشرائط والم
يكون من القضايا الحقيقية لكنها من القضايا الحكمية وفيه ان يبعد جدا لانه ارتكاب تكلف بقوله
من غير قرينة سوى الفاد ومثله لا يلتفت سيما في مقام التعريف ولعله لم يلفت اليه
المحشى ههنا **قوله** كالا يخفى على النصف قيل لا خفاء في ان عدم الخفاء لا يدخل فيه الانصاف فلا بد
ان يقال لا يخفى على الغفلا وما يؤدى مؤداه واجيب بان الموصوف محذوف تقديره على الغفل
النصف وانت لا خبير بان لا حاجة الى تقدير الموصوف فان الانصاف ضد الفاد لا يلتفت
الى ما يلحق اليه ولا يعرف نظره اليه فيخفى عليه ما فيه من الحق المبين ولا ترى الا الكفار المعاندين
حيث خفي عليهم المعجزات الباهرة لعدم توهمهم فظهر لهم الفاد هم فالانصاف سبب
لعدم الخفاء بالواسطة **قوله** لا يقال المراد اجواب باختيار الشق الثاني ومنع لصدق التعريف
على تلك الصور بتخصيص التوقف بالتوقف بلا واسطة فانه المتبادر والفرد الكامل والتوقف في تلك

الصورة ليس كذلك بل بولطة نفس الدليل فان صحة الدليل متوقفة اولا على نفس الدليل ثم الدليل
يتوقف على المستدل وغيره من العلل قلهم يستدعيه وجه الاستدعاء انه على مقتضى هذا
التعريف اذا قال المانع لانهم هذه المقدمة فكانه قال لانهم هذا الشيء الذي يتوقف صحة الدليل فلم
ان يدعى في ضمن المنع توقف صحة الدليل على ذلك فلما كان بناء المنع على هذه الدعوى كان اثباتها
واجبا عليه حتى يكون منه مسوعا سواء اخذت تلك الدعوى بحسب نفس الامر بحسب اعتبار
المستدل اما وضوب اثباتها على الاول فقط واما وضوب على الثاني فلان المستدل ينكر تلك الدعوى
في بعض المواضع واجبا على المانع اى في بعض المواضع يمكن ان يقال انه يكفي في مسوعة المنع ان الم
ما يتوقف عليه صحة الدليل برغم المانع والتعريف انما يستدعي ذلك لاثبات التوقف في نفس الامر ولو
ادعى المستدل واثبت ان الم ما لا يتوقف عليه صحة دليله كان المنع من دفا كما في الجواب بالتحريرو
اثبات كونه الم من البديهيات او من المسلمات واثبات عدم التوقف في مثل ايجاب الصفوى وكلية
الكبرى دون شرط القتاد ولذا كان المنع في امثاله مسوعا قلهم بشكل جدا قال الفاضل العصام
فان توقف الصحة على هذا المذكور لم يحوز ان يكون الصحة موقوفة على اندراج الاصفى تحت الاوسط
ويكون هذا الامور من لوازم ذلك الاندراج لانهم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقوفا على اثبات
التوقف دون شرط القتاد انتهى ويشعر بما ذكره جعلهم وجه الدلالة الاندراج ثم يبين ان شرط
بالاندراج وقيل وجهه ان ايجاب الصفوى مثلا ليس ما يتوقف عليه صحة الدليل جزمنا ضرورة ان
صحة الدليل عبارة عن انتاجه ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على ايجاب الصفوى مثلا اذ الدليل
يكون منتجا سلب الصفوى كاحقق في محله ويؤيد ذلك جعلهم الشرط المذكور شرطا كلية الانتاج
لا اصل الانتاج وقد نسب هذا القول الحاشي الى طالب اقول هذا القول ليس بطريق الاستدلال
وان كان ظاهر عبارة يشعر بذلك فانه ليس بالقوة بل هو بطريق المطالبة بقرينة المقام كالا يخفى فلا
يتوجه عليه المخافة بمنع شيء ما ذكر فيه ثم المراد بالانتاج في قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة عن
انتاجه ليس انتاج لذاته بل هو الانتاج مطلقا سواء كان لذاته او لا كاي دل عليه قوله ويؤيد ذلك
جعلهم الشرط المذكور شرطا كلية الانتاج اه ايضا هو المكاتب لتعريف الدليل بالركب من قضيتين ^{لذات}
المجهول فلا بد عليه ما قد يقال من ان قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة عن انتاجه ليس بشيء اصلا

اصلا ضرورة ان صحة الدليل ليست عبارة عن انتاجه مطلقا بل هي عبارة عن انتاجه لذاته وان قوله
لا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على ايجاب الصفوى مثلا ان اريد به ان انتاج الدليل لذاته لا يتوقف
عليه فهو م و اذا اريد به ان مطلق الانتاج لا يتوقف عليه فسلم وغير نافع انتهى كيف ان الانتاج لذاته
لا يتحقق في قياس المساوات بل في غير البرهان ايضا مطلقا كما اعترف به المصنف في شرح الاصل
الحاشي فيسلم ان لا يكون شيء منها دليلا محتجيا وان لا يكون منه مقدمة من ^{ما} مقدمة متعاضدا
حقيقيا واما ما قاله الفاضل لا يتحقق الاستلزام لذاته ليس بقبيل فمحوله على سلب القيل البرهان اذ
قوله اذ الدليل يكون منتجا مع سلب الصفوى فقد قال الفاضل العصام في حاشيته على شرح الشرح
اقول ما هو بين الانتاج قولنا لا شيء من المخرجين وان بعض الحيوان هو الصها لانه ينتج لا شيء من
المخرجين الصها فان سلب الشيء عن كل افراد المخرج شيء وحصر شيء اخر في بعض السلوب فيقتل سلب
المحصود عن ذلك الكل وبذلك يبطل حصص المنتج من الشكل الاول في الضروب الاربعة وعدم انتاج
صفوى السالبة وعدم انتاج كبرى الجزئية وكون النتيجة تابعة لآخر المقدمتين ثم قال فيل ينتج
قولنا لا شيء من ج ب وبالسبب فهو **كل ج** افيبطل عدم انتاج صفوى السالبة واليهب
بانه لو سلم الانتاج فهذا انما يكون من الشكل الاول اذا كان موضع الكبرى محولا في الصفوى وج
يكون موجبة سالبة المحول اعني **كل ج** فهو ليس ب لاسالبة كلية واعتراض عليه بان المسألة
الموجبة السالبة المحول فاذا كانت الموجبة منتجة يكون السالبة ايضا مستلزمة للنتيجة ويمكن دفعه
بان المنوع هو الانتاج لذاته وهذا السالبة انما تستلزم النتيجة بولطة الموجبة السالبة المحول
اللازمة لها انتهى فدل كلامه هذا على ان انتاج ما ذكره نفسه لذاته بخلاف ما نقله عن صاحب القيل
ولا يظن ان قوله فان سلب الشيء عن كل افراد شيء اه واسطة فاذا ذكر ايضا انما ينتج بولطة لذاته
فان بيان لوجه الانتاج لا بيان للولطة فلا يتوجه عليه ما نقل عن المحشى في بعض تعليقاته على
الحاشية مرنا ليس هذا الانتاج لذاته بل خصوص المادة انتهى على ان المراد بالانتاج فيما نحن بصدده
انما هو الانتاج مطلقا لا الانتاج لذاته كما مر قلهم على ما يستلزمه صحة الدليل من غير توقف مثل
انتاج الدليل ولستلزامه المدعى كما يشعر به ما نقل عنه في الحاشية هنا حيث قلنا لا يحتمل ان يكون
انتاج النتيجة بالاستلزام لا بالتوقف ولا يحتمل من التوقف الشر فيما نقل عنه ظاهر ان ما يريد

على المحرر المذكور الدليل بان لا يستلزم المدعى فلا يرد عليه ما قيل من انه القول بان منع ما يلزم
صحة الدليل نافع وموجب في مقام القدح في الدليل من قبيل وضع المسئلة والاقتراع على خلاف ما اتفق عليه
القوم بلا سند معتد عليه فانه منع الاستلزام مثلا شائع معتقدها بينهم لكن يناقضه ما سبق
منه عن قريب حيث قال وعن الثاني بان منع اللازم الغير الموقوف عليه مجرد احتمال عقلاء فانه
يتضمن ان يكون المراد بالاستلزام صحة الدليل من غير توقف غير استلزام الدليل النتيجة اللهم الا ان يقال احد
القولين على طريق النقل ويناقضه ايضا ما ينبغي منه من ان الدخول في الاستلزام منقضة لان الاستلزام
ما يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً ويكره ان يقال انه مبني على محل التوقف على المعنى الاعم لولا انه
لا يمنع وهذا مبني على محل على المعنى الاخص اي عدم كمال الموقوف الابد حصول الموقوف عليه كما
يدل عليه اثبات اللزوم من غير توقف فانه التوقف بالمعنى الاعم ثابت في اللزوم كما هو نافع
موجب قال بعض الافاضل لان ما يلزم من صحة الدليل لو لم يثبت صحة الدليل لانه انتفاء اللازم يستلزم
انتفاء اللزوم **قوله** ايضا اي كان طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل نافع موجب **قوله** لورد
ذلك اي طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف على صفة وظيفة السائل فان الطلب
المذكور ليس بداخل في المنع بالمعنى المذكور وعدم دخوله في التقصير والمعارضة اظهر من ان ينبغي
قوله فالاول بان يفسر ان الظاهر السوق والملايم للزوم والاولوية اندفاع الايرادين
كلها لكن اندفاع الايراد الاول على هذا التفسير محل تأمل فتأمل **قوله** ويمكن ان يجاب عن الاول
بان المانع اه لا ينبغي ان هذا الجواب بظاهره لا يطابق السؤال المذكور لان مبناه على استدعاء
التعريف المذكور ذلك الوجوب ومبنى هذا الجواب على عدم الوجوب على المانع من حيث مانع
فالسؤال من واد والجواب من واد اخر نعم يمكن الاجماع المانع الاستدعاء لكنه بعيد جدا
اما ما قال بعض الافاضل من انه يجب على المانع اثبات ان ما يمنع من النظريات فلا بعد فانه
يجب عليه اثبات التوقف او اللزوم ففيه نظر فانه المانع من حيث هو مانع لا يجب عليه اثبات
شيء اصلا بل يكفي مجرد الاحتمال كما قال المحقق **قوله** او اللزوم فيه اشارة الى ان الايراد الاول
يتوجه على التفسير الاول ايضا **قوله** على انه يجوز ان حاصل الاستلزام ان يجب على مانع اثبات
شيء لكن لانهم ان يجب عليه اثبات التوقف التام فانه يجوز ان لا يكون المنع مسموعا الا فيما

فيما قالوا بالتوقف فيه اما الاول او باعتبار الرجوع اليه وبهذا التقرير ينبغي ما قيل من انه
المحتمل تناقضا فانه المستفاد من قوله هذا انه لا يجوز ان يكون المنع مسموعا فيما عدا ما قالوا
بالتوقف فيه ولو باعتبار الرجوع اليه ومن قوله ولان وقوع المنع اه انه يجوز باعتبار الرجوع اليه
قوله بناء على ثبوت التوقف فيه اي فيما قالوا بالتوقف فيه واجماع الضمير الى الشرايط تعصير
واضلال بالمقاييس التام ويحتاج الى التأويل لاجل التذكير **قوله** ولان وقوع المنع اه جوابي هو
مقدر من طرف المعترض تقديره انه لا يجوز انحصار المنع المسموع فيما قالوا بالتوقف فيه فان المنع
المسموع واقع قطعاً في غير ذلك ايضا من اللزوم حاصل الجواب ان الانه وقوعه ووجه الرجوع
على ما قيل انه يلزم من منع اللازم منع اللزوم يعني ان يلزم من انتفاء اللازم انتفاء اللزوم فانه كان
ذلك اللزوم المنع من لوازم ما قالوا بالتوقف فيه يلزم انتفاء ذلك من انتفاء هذا الا ان قطعاً
وان كان من لوازم صحة الدليل يلزم من انتفاء انتفاء صحة الدليل وانتفاء صحة الدليل يدل على انتفاء
شيء ما يتوقف عليه صحة فيرجع منع شيء من اللزوم بالافرة الى منع شيء ما يتوقف عليه صحة
فيجوز ان لا يكون مسموعاً ذلك المنع الا في هذا الاعتبار وانت ضبير بان هذا الاعتبار مما لا حاجة
اليه في اصل الحق اذ منع اللازم من حيث هو لازم نافع موجب كما مر فالاصل ان يجري على ظاهره
ولا بد للعدول من دليل وما اقتضاه من انه لو انتفاء هذا الجواب عن هذا السؤال لم يستقم الاعتراض **قوله**
حتى يستحق الجواب بقوله وعن الثاني بان منع اه ولم يستقم ايضا تفسير المقدمة بالاستلزام صحة الدليل
فضلا عن الاولوية فحيث ان استقامة جواب المجيب لا يستلزم عدم استقامة اعتراض المعترض غاية ما في الباب
ان هذا الجواب يصلح ان يكون جواباً عن ذلك الاعتراض ايضا واذ لا ينافي استقامة ولا استقامة التفسير
التفسير المذكور فانه يزعم المعترض قبل هذا الجواب **قوله** وعن الثالث قد عرفت ان مبنى البحث على ان
يكون المراد بالتوقف التوقف بالمعنى الاخص وان استلزام الدليل النتيجة لازم لا يتوقف عليه صحة الدليل بل
المعنى وان منع ذلك الاستلزام ما هو شائع فيما بينهم لا شك في وقوعه فقول من اللازم الغير الموقوف عليه
مجرد احتمال عقلاء على محل نظر وايضا لا ينبغي ان هذا القول منه بعد تسليمه وقوع المنع في اللزوم باعتبار
الرجوع الى منع شيء ما يتوقف عليه ليس على ما ينبغي اللهم الا ان يقال ان المراد من منع اللازم الغير الموقوف
عليه بدون اعتبار الرجوع مجرد احتمال اه حاصل يرجع الى ان يقال ان اردتم بتركيب ان طلب الدليل على

يستلزم صحة الدليل من غير توقف نافع باعتبار الرجوع نافع واقع فيما بينهم فلم وغيره فيدري انهم
انه بدون هذا الاعتبار نافع موجب واقع فيما بينهم فهو مباح مجرد احتمال عقلي **قوله** بان كلمة ما عينا
عن القضية اه لا يخفى ان ادخل لكون كلمة ما عبارة عن القضية ولا لكون المراد بصحة الدليل التصديق بصحة
في جواب شبهة من السوالين المذكورين بل كفي في الجواب عنها لكون المراد بالتوقف القرب فانه يكون
معنى التعريف ان المقدمة ما يرتب عليه صحة الدليل فيدخل في تعريف المنع منع اللوازم ولا يرد ايضا
وجوب اثبات التوقف على مانع كالاعتق وان كانت خبير بان يرد على هذا التعريف ايضا ان يستدعي وجوب
اثبات الترتيب على المانع واثبات قرب المدعى على اللازم شكل جدائل الامم بالعكس فضلا عن ترتيبه
على ما يؤخذ من اللازم وان اريد بالترتيب الترتيب العلمي كما هو الظاهر من العبارة فلا يتم ايضا توقفه
على مساوات اللازم فتأمل **قوله** تلخيص الكلام اي تلخيصه على مذاق الشرح حيث نشر النقل في الحاشية
فيما سبق بالنقل وان لم يكن على ما ينبغي وانما تلخيصه على ما هو المختار عند المحققين كونه المراد من النقل
معناه الحاصل بالمصدر كما سبق فليس يقال كالا يخفى فلا يتوجه عليه ما ذكره بعض الافاضل من ان كونه
التلخيص تلخيصا للكلام في هذا المقام وان كان مسلما لكنه لا يثبت به المدعى وهو ان لا يمنع النقل الا بما اذا
لان النقل فيها بالمعنى المصدر كما اعترف به **قوله** ان لم يكن دليلا يدخل فيه على ظاهره ما كان مقدمة
دليل او كان دعوى مع الدليل فيفيد انه في هاتين الصورتين ايضا ظاهرا لا يتوجه عليه المنع وكذلك
كما لا يخفى **قوله** فلا يتعلق به المؤاخذة فيه انه ان كان المنع هو المطلوب مطلقا سواء كان من نفسه او من
نقل المستدل كما هو في المحقق فيما سبق فعدم تعلق المؤاخذة به **قوله** من وجوه منها انه ذكر النقل مع ان
المكتسب لما ذكره في الحاشية فيما سبق من ان النقل بمعنى المنقول ذكر المنقول ههنا يدل النقل ومنها ان المكتسب
تقييد بالحاشية حتى يصح قوله فهو انما هو على طريق الحكاية وليعلم في اول الامر ان قيد الحاشية معتبر
ان النقل لا من حيث انه نقل قد يكون مقدمة دليل ومنها ما هو مفهوم من قوله ان لم يذكر النقل دليل فظ لا يتوجه
عليه المنع ان لو قوبله لتوجه على الدليل كالا يخفى فالمكتسب ان يقول ان لم يكن النقل دليلا فظ لا يتوجه
عليه المنع ومنها ان تفرع قوله فلا يتعلق بالمؤاخذة على قوله فانما هو على طريق الحكاية غير مطلق فالمكتسب
تقديم قوله الناقل من حيث هو ناقل اه على قوله فلا يتعلق بالمؤاخذة ومنها ان قوله لا يحكي منقول من الغير
زائد ولا يصح ان يحكي عن التعليل على عليه المخرج عليه لانه علة العلية يجب ان يكون اظهر واقوى من اصل العلة

العلة وههنا ليس كذلك كالا يخفى فتأمل **قوله** ان الدليل الاول اه وجه دلالة الاول على هذا والثاني على ذلك
هو في كونه دليلا بالكيفية في الثاني وعدم تعيينه في الاول والحاصل ان لما نفي كونه دليلا بالكيفية في الثاني
لزم ان لا يتوجه عليه المنع اصلا اذ المنع انما يتوجه على الدليل واما في الاول فلما لم ينف كونه دليلا لم يكن يتوجه
عليه المنع الا انه لم يكن ذلك الدليل ملتزم الصحة لم يكن المنع ناقضا ومعتد به **قوله** لانه لا يتوجه به رده عليه
اه هذا الدليل لا يستلزم المدعى وهو ان لا يمنع النقل الا بما اذا هو الهم الا ان يقال المراد ان لا يمنع النقل من نقله
به الا بما اذا **قوله** بحسب نفس الامر ظاهره يستدعي ان يتعلق المنع الحقيقي بالمدعى الحقيقي الذي هو مقدمة
دليل في نفس الامر وان لا يتعلق بالمقدمات الكاذبة والحال ان الامر بالعكس ويجوز ان يكون الامر بالنقل انما
اه هذا **قوله** وجه اعتبار قيد الحاشية في النقل الظاهر ان يقول بيان وجه اعتبار قيد الحاشية في النقل ان لم يعتبر
الشر قيد الحاشية في النقل لموجب النقل بل في الناقل اه وقد يقال بان مبنى على ما هو الظاهر المختار عند
من ان المكتسب للشر قيد النقل بقيد الحاشية او لا يعلم من اول الامر ان قيد الحاشية معتبر فيه ثم
تركه في قوله والناقل من حيث هو ناقل اكتفا وبما سبق على ما يظهر من التلخيص السابق ليس بشئ ان
ان يكون الغرض من كلام بيان وجه ما هو المختار عنده والا قرب ان يحمل المعنى على ان الغرض من هذا الكلام
كونه اعتبار قيد الحاشية في النقل موجهها حاصل ان الغرض الاشارة الى القيد المذكور معتبر فيه كما اشار
اليها الشر في الحاشية المتعلقة بقوله المصروف لا يمنع النقل اه حيث قال هناك والمراد ان المنقول والمدعى
من انهما كذلك لا يمتنعان ووجهه يعلم مما سيذكر في الاصل انتهى **قوله** وانما خبره لعله حمل قوله
الشر على ما نقله على معنى ما نقله من الدليل كما هو الظاهر من المقام فلذا قال ان ما لا طائل تحته فان
اقامة الدليل ما لا طائل تحته ولا يحصل كالا يخفى ولعل هذا الحمل هو الباعث لقوله من قال ههنا في وجه
كلام المحقق ان قوله الشر والنقل ان التزم صحة شاملا لا قامة الدليل برأسه وذلك المراد من التزام
الصحة ادعائها وانما تحقق من الناقل ادعاء صحة الدليل المنقول يتوجه عليه المنع سواء وجد
منه اقامة الدليل برأسه او لا ذكره مستدرك انتهى وانما خبره بان قوله الشر ما نقله اعلم بان
دليلا او غيره فالمراد به ههنا ما يكون غير دليل بقرينة السوق وبقرينة العلم بقوله فيكون حاصل كلامه
ان الناقل ان التزم صحة الدليل المنقول ان كان المنقول دليلا او اقام دليلا برأسه على ما نقله
ان لم يكن المنقول دليلا صار مستدلا فيكونه البيان شاملا لشيء المنقول وهذا لا ينافي كونه الغرض

من هذا الكلام وجبا عتبا وقيد الحقيقة في النقل كالا يخفى فما قد يقال في توجيه كلام المحقق ههنا
منه ان قوله الشر او اقام دليلا الى اخره على تقدير ان يكون الغرض من هذا الكلام ما ذكره من الاتصال في
هذا البيان فلا مدخل في افادة ذلك الغرض فلا فائدة في ذكره فلذا قال المحقق ان ما لا طائل منه انتهى
محل نظر **قوله** فنعنا به توجع على هذا الدليل اهله انما قدم هذا المعنى مع ان مرجع الضمير في المعنى الثاني
مذكور ان حجة كونه اسر بالحق وههنا معنى ثالث ذكره في بعض النسخ وهو ان يكون كلا الضميرين راجعين
الى الدليل المنقول الى الناقل المذكور على ان يكون من قبيل قولهم قال ما قال وفيه ما فيه فيكون قوله ما يتق
عليه عبارة عن المنع والنقض والمعارضة فكانه قال فيستوجب عليه الابحاث الثلاثة المشهورة كلها **قوله**
الذي فيه شائبة نقل لعل الغرض من هذا التوضيح الاشارة الى منشا المخالفة في التوجه عليه والى ان التوجه
بالتنقل باعتبار ما كان باعتبار ان فيه شائبة نقل ولا يفيد الالتزام بصحة قد خرج من المنقاة **قوله**
على الاستدلال على المستدل او لا ابتداء من غير ان يكون ناقلا ثم مستدلا فيكون مبنى الكلام على الاستدلال
قوله الظاهر يقول انما يتم لعله وجهه على استفاد من تقريره حاصل الكلام ومن تعزيمهم الدلائل يكون بحال
يستلزم من العلم به العلم بشئ اخر انما تدل فتستعمل في عدم تمامية التقريب فيفيد ان الاعتراض
المذكور ليس بعدم تمامية التقريب وليس كذلك كما يظهر من تقريره بخلاف انما يتم فانه اعلم استعمال **قوله**
فهوم من وجهين احدهما ان يقال لانهم المنع حقيقة في المعنى المذكور والثاني ان يقال ولو لم يكن له حقيقة
في ذلك المعنى فلا يتم ان معناه الحقيقي منحصر في **قوله** فلا يتم التقريب قال السيد الشريف في الحاشية
الصغرى هو سبق الدليل على وجه يستلزم للطبيعة اخرى تطبيق الدليل على المدعى انتهى فقلت
ان الدليل المسوق لاثبات المدعى كانه مستلزما له ومطابقا لاياه والتقريب تام والا فلا تقريب اصلا
لانه حاصل غير تام كما يدل عليه عبارة قلت يكن ان يجاب عنه بوجوه الاول ان تمامية الشيء انما
بوجوده جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء فانتفاءها انما يكون بانتفاء الموقوف عليه كالا وبمعنى
عدم التقريب يصدق ان يقال لا تقريب اصلا الا ان لاشارة الى ان عدم التقريب ههنا ليس بانتفاء
جميع الموقوف عليه بل بانتفاء البعض غير هذه العبارة والثاني ان معقول فلا يتم التقريب لا تقريب اصلا
ومثل هذه العبارة في مثل هذا المعنى شائع كما يقال فلا يتم الدليل فلا يتم الدعوى فلا يتم الجواب لان ذلك
وهذا من قبيل ذكر المذموم واردة اللازم فالتامة من لوازم اصل التقريب مثلا ونفي اللازم ملزوم لنفي

لنفي المذموم فذكر نفي اللازم واردة نفي المذموم والثالث ان المدعى ههنا مركب وهو ان لا يتعلق بالنقل المدعى
منع وان لا يكون المنع المتعلق بها حقيقيا فذلك الدليل المذكور على تقدير المفروض ثبت الجزء الاول منه والثاني
فبعض التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب والرابع ان التقريب هو سوق الدليل على وجه
خاص او ايراده على وجه خاص وهو معنى تطبيق الدليل على وفق الدعوى وههنا تحقق السوق هو الاراد
المذكوران ولم يتحقق الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب بتمامه فتأمل **قوله** وان مله على ما هو اعلم من ذلك
المعنى المذكور يقصود على ثلثة اوجه احدها ان يحمل قوله ان المنع طلب الدليل اه على ان هذا معنى المنع سواء
كاه حقيقيا او لا وسواء كان معناه الحقيقي منحصر فيه او لا في لا يتم التقريب من وجهين الاول بان يقال
هذا الدليل لا يستلزم المدعى لتوقفه على ان يكون هذا المعنى معنى حقيقيا المنع وذلك غير معلوم
الثاني بان يقال لو سلم ذلك فلا يستلزم المطابقا لتوقفه على انحصار المعنى الحقيقي في هذا المعنى وذلك غير
ثابت وثانيها ان يحمل على ان هذا معنى حقيق المنع سواء كان معناه الحقيقي منحصر فيه او لا في يمنع من وجه
بان يقال لانهم هذا معنى حقيق لا ولا يتم التقريب من وجه اخر بان يقال لئلا ان هذا معنى حقيق لا
لكن لا يستلزم المطابقا لتوقفه على انحصار المعنى الحقيقي في هذا المعنى وهو غير ثابت والثالث ان يحمل على
ان معنى المنع منحصر في هذا المعنى سواء كان حقيقيا او لا في ايضا يمنع من وجه ولا يتم التقريب من وجه
بان يقال لانهم معنى المنع منحصر فيه ولو سلم فلا يستلزم المطابقا لتوقفه على ان يكون هذا معنى حقيقيا
لذلك غير متحقق **قوله** فلا يتم فلا يتجه ذلك فان كون المعنى حقيقة او مجازا لا يؤثر في المدعى يحتاج
الى الدليل على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط **قوله** لكن قد عرفت ما فيه من عدم المعاصرة في منع
النقل باعتبار دليله وعدم الانطباع فيه الدليل والمدعى كما مر وقد مر ما مر في ذكر **قوله** ونتجه
على كل تقدير ان من التقادير الثلاثة المذكور المذكورة في قوله ولا يمنع حاصل الاتجاه ان يدعى المصن
مركب من ثلثة امور احدها ان النقل والمدعى لا يمتنعان حقيقة والثاني انهما يمتنعان مجازا والثالث ان
المنع بينهما منحصرا في المجاز وهو المستفاد من كلمة الا فاذكره من الدليل على تقدير صحة انما يدل على الاول
واما على الجزء الثاني فلا يدل ولو سلم انه يدل على الثاني ايضا فلا يدل على الجزء الثالث لجواز الكناية
قوله وبان في الدليل مقدمة مطلوبة جواب اخر عن الاعتراض الاول على تقدير ان يكون صالحا بالدليل كالا
جزءي المدعى كانه مستلزم ان يكون المجاز هو المجاز في الطرف ولو علم الجواب منه ومن المجاز في الشبهة كما هو محتمل عند

فيما سبق بان يقول ههنا ان المنع معان مجازية ونسبته مجازية ومكسبة للنقل والمسمى او بان يقول ان
المنع استعمال مجازية منسبة لها كان او لم واخذ كالا يخفى **قوله** بان الخطر اضافي الى النسبة الى
المعنى الحقيقي فيكون المعنىان معان مجازا لا حقيقة والدليل المذكور يدل على ان الخطر بهذا المعنى
الموافق لجواز الكناية **قوله** او المجاز مجازا اشارة الى جواب اخر حاصل اننا سلمنا ان الخطر حقيقي
كما هو المتبادر من المراد بالمجاز ما هو غير الحقيقة مجازا على طريق عموم المجاز فيعني الكناية والمجاز **قوله**
الظان غرضه اعتراضه ان اراد ان الظان غرضه بهذا الكلام هو الاعتراض على المعنى غير الاعتراض
الذي ذكره الشرح قبل بقوله واعلم ان ما ذكره اه فهو مجزوم لاحتمال الخيرة فانه يشهد بعبارة
من احتمال ان يكون غرضه غير معقول ثم انه يجوز غرض الشرح الاعتراض بان ما ذكره المصنف من الدليل لا يثبت
الجزء النبوة من جرف المدعى وتوجيهه ان اثبات الجزء النبوة من المدعى يحتاج الى بيان المعنى
المجازي ثم بيان العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي حتى يثبت ان النقل والمسمى معان بذلك
المعنى المجازي وما ذكره المصنف لا يدل على ان المعنى المجازي ما هو فورد هذا الاعتراض على المصنف
ما لا شبهة فيه ولا تردد بل هو عين ما اعترضنا المحتش بقوله واتجاهه بقوله وعلى كل تقدير يتجلى
بقوله كذا لا ورود له بظاهره ليس على ما ينبغي والقول بان غرض المضامين ان كل استعمال المنع
مع النقل والمسمى فليس المعنى الحقيقي بل هو بمعنى من معانيه المجازية اي معنى كان فلا حاجة الى كلام
الى تعيين المعنى المجازي وبان ما ذكره المصنف تكفل بذلك البيان مع انه تكلف وظل لا يثبت
ورود هذا الاعتراض غاية ما في الباب ان يمكن ان يجاب به كانه يمكن ان يجاب بان المعنى بالبيان
هو الجزء السلب من المدعى لا الجزء النبوة لكونه بينا كما اجاب به المحتش وان اراد ان الظان غرضه
اعتراضا اخر اى الاعتراض الذي ذكره المحتش بقوله وعلى كل تقدير يتجلى فهو موم والمستند
ما ذكرنا ودعوى الظهور غير مفيدة **قوله** وايضا قوله والظان العبارة اه موم الخ فانه اراد
به منع الظهور من العبارة كما هو مقتضى السوق فالسند المذكور لا يصلح للسندية بل هو على احتمال
الرجوع الى المعنى والقول والظان اللهم الا ان يقال معنى قوله مجازا ان يكون الظان العبارة ان
منع النقل بمعنى طلب التصحيح اه وان اراد به منع كون المعنى المجازي معنى واحدا مشتركا كما هو
المتبادر للسند المذكور فهو غير مفيد لا تنافي في كونه الظان العبارة ولعل والظهور

الظهور من العبارة الذي ادعاه الشرح ان المنع اسند دفعة في قوله ولا يمنع النقل والمسمى المجازا
الى النقل والمسمى جميعا فالظان ان يكون المعنى من المنع معنى واحدا مشتركا بينهما **قوله** والمواد الطلب
لعل اشارة الى توجيه كلام الشرح لا يريد عليه ما اوردته الفاضل العصام حيث قال في شرحه
لهذه الرسالة وجعل المعنى المجازي مطلقا للطلب بعيدا لا اعني اليه فان الظان ان الاعتراض على هذا الشرح
ويحتمل ان يكون لشارة الى رد الشرح بان يجب ان يكون المراد بالطلب جعل معنى مشترك بينهما
طلب البيان لا مطلقا للطلب مع ان عبارة تقتضي ان يكون مطلقا للطلب **قوله** مسامحة ومساهمة
ان الظان يقول في كلام الموضوعين بمعنى طلب البيان حتى يوافق غرضه كونه للمعنى المجازي معنى واحدا
مشتركا بين النقل والمسمى ولما قاله في ظاهره لا يوافق غرضه كالا يخفى ويمكن ان يقال ان مراده ان منع
النقل يكون في الواقع بمعنى طلب تصحيح اي يكون ما صدق عليه منع النقل في الخارج بهذا المعنى كذا
المراد قوله بمعنى طلب الدليل عليه فطلب البيان عام لهما ويشترك بينهما الا ان المنع يستعمل في النقل
بمعنى طلب التصحيح وفي المدعى يستعمل بمعنى طلب الدليل حتى يكون مسامحة ومساهمة ويحتمل ان يكون وجه المسامحة
ذكر الضمير الراجع الى النقل والمسمى في الموضوعين فانه يقتضي التبريد في منع النقل ومنع المدعى قتال
واما ما قاله بعض الافاضل في وجه المسامحة من ان المتبادر من المنع المستند الى النقل والمسمى طلب
البيان الا ان لا يجمع طلب التصحيح وطلب الدليل واستعمال اللفظة غير معناه المتبادر مسامحة فالظان
غير مرتبط بالمقام وكذا ما قد يقال الظان يقول في منع النقل طلب تصحيح او صحة ومنع للمدعى طلب
الدليل بترك قوله يكون بمعنى في كلا الموضوعين حتى يوافق غرضه ولا محل لليس بشئ اذا دخل
لهذين القولين ولا لتركها في الموافقة والاضلال **قوله** ولا شك ان هذا المعنى ينحصر في الاقسام الثلاثة
اي المناقضة والتقصير والمعارضة وفيه نظر فانه نعم الغضب ايضا كالا يخفى اللهم الا ان يتبدل السؤال
والدخل بكونه موجها والغضب غير موجوب وسيجي من المحتش عند الخشية المتعلقة بقوله رد بعض
مقدمات الدليل **قوله** ولا يتعلق بالنقل والمسمى اي لا يتعلق هذا المعنى الا بعم بها فانه يقتضي الدليل
والدليل فيها وفيه نظر الا ان **قوله** يخص النقل والمسمى بغير الدليل وان عمل المعنى على ان لا يتعلق بشئ
من الاقسام الثلاثة بها كما هو الظاهر من كلام الشرح في النظر بالنسبة الى المعارضة فاه متعلقها
في المشهور هو الدليل سيجي اللهم الا ان يبنى الكلام على ما هو حقيق فان متعلقه التحقيق انما هو الدليل

لا المدلول على ما ينبغي قوله لا اختاره وما اختاره في تقرير كلام المص هو من المنع في قوله لا يمنع
النقل والمدعى على استعمال لفظ المنع وقوله والكلام في معنى هذا التقرير المناسب للكلام ذلك
أي في اختياره والمراد من الكلام ذلك ما ذكر سابقا من أنه لو حمل المنع على استعمال لفظ المنع وحمل
المجاز أعم من أن يكون في النسبة أو في الطرف ليشمل الوجهين كما هو **قوله** فيدل أنه هذه الالة
منه لجواز أن يكون مراده أنه أن حمل المنع في عبارة المص على استعمال لفظ المنع باعتبار المعنى
الأول حتى يكون استعمال باعتبار هذا المعنى بالنسبة للأقسام الثلاثة كلها منفيًا بل سياق الكلام
قريب وأخيه على تعيين مراده على أنه يجوز أن يكون هذا الكلام من إشارة الخ جواز حمل عبارة
المص على هذا المعنى أيضا ففي المقامين أشار إلى الاختلاف ليس بين كلاميه اضطراب أصلا **قوله**
على أنه ما عرفت سابقا لعل إشارة إلى ما ذكره سابقا من أن انطباق الدليل المذكور على هذا
المعنى بالطلاق وإن منع النقل باعتبار دليل ليس على ما ينبغي **قوله** فتأمل فيمكن أن يكون
إشارة إلى أنه لو حمل على استعمال لفظ المنع يتبع عليه ما أورده الشرح في سياق قوله وأعلم ما ذكر
بمخلاف ما لو حمل على معناه الحقيقي فليس أصلا وبالنسبة إلى الافتراض فيمكن أن يكون إشارة إلى أن
عدم انطباق الدليل المذكور يتحقق في حمل المنع على استعمال لفظ المنع أيضا باعتبار هذا المعنى الأعم
فإن يكون خلاصة الكلام في هذا الاستعمال المنع باعتبار المعنى الأعم في النقل والمدعى لا مجاز إلا أن
المنع باعتبار المعنى الأخص طلب الدليل أنه لا يخفى أنه لا انطباق بين هذا الدليل وبين ذلك المدعى
ويمكن أن يكون التأمل إشارة إلى الجواب عن الاضطراب بمثل ما ذكرنا إليه **قوله** يقال وفي تخصيص
الظان القول من قاله هو واحد الجندى شارح هذه الرسالة ودل قوله شارح الحق في تخصيص
ليس بجيد لأن شرحه متأخر عن هذا الشرح لكنه غير بعيد لأن شارح الحق لم ينف بل نفى الجواب
وتحقق الوجه لا يستلزم تحقق الجواب كما لا يخفى **قوله** إذا عرفت إشارة إلى أن كلمة الفاء أهو يحتمل أن يكون
المراد من قول الشرح على أن يكون من قبيل مرجع المتن مع الشرح لمجرد ربط الكلام بما قبله للنقل
بالأصناف أن يكون تقديره كلام المص الآية إلى على وجه يشعر بذلك فهو نظير قوله في السابق إذا عرفت
حقيقة المنع فأعلم أن لم يذكره فأخبر **قوله** وفيه إن الظاهر عاطفة أهو لعل وجه الظهور السلام
عن مؤنة التقدير وقد يقال على تقدير كونها عاطفة وإن كانت مستغنية عن التقدير ومقتضى

للترتيب المذكور إلا أنها يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالأجنبي وذلك في قوله لا يخفى
الحق كما لا يخفى ولو سلم فما الغائبة في هذا الفصل وبالجملة أن هذا القول بعيد عن الطبع السليم
وإن كان صادرا عن المص لم تنفرد على الاقتران بالفضل والعرفان ولذا لم يلتفت إليه الشرح المحقق ولعل
لهذا أيضا ما دل على صحة التليم بقوله وعلى تقدير كونها نصيحة أهو انتهى أقول لا يخفى أن الطبع السليم
إذا اضطبان المص في صدد بيان الوظائف الموجبة وإن عيارته موقوفة لبيان وظائف السال
عند الأحوال الثلاث للعلل لا يبعد عنه هذا القول بل يحتمل فيسرع الاستخراج النكتة للحق في الكلام
حيث أتى بالفاء وبصورة الشرطية مع أن مقتضى **قوله** السوقة يقولون أو مشتغلا
بالدليل فيمنع وأما قضية الفصل فهو أمر نظري لا يلتفت إليه فهم الزكي نعم لو رفع ذلك الفاصل بين
رأسا كما رفعه بعض الفضلاء في رسالته كما أن أصرا وأجود وبالجملة أن هذا القول المستقيم
قريب من الطبع السليم إلا أنه بعض العوائق قد تعوقه عن الدقائق **قوله** عاطفة على قوله
فالدليل ويجوز أن يكون عاطفة على قوله أو مدعى فالدليل أي أن كنت مدعى فاطلب الدليل وأن
اشتغلت به منع **قوله** ويمكن أن يكون عاطفة على مقدم أي أن كنت مدعى فأن لم تشتغل بالدليل
فيطلب وأن اشتغلت به منع إلا أنه أتى بالفاء لا فاعلة الترتيب بين النوعين الثلاثة وبين طلب الدليل
على المدعى حيث يجتمع معها وبإشارة إلى تحقق الاشتغال بالدليل عند المدعى النظري سيما بعد
الطلب فتأمل **قوله** لا وجه تخصيص الشرط أنه يمكن أن يقال لما كان المنع المدعى شدة ارتباطه
مستلزمة في الجزاء وكان أقرب المذكورات إلى خصه بالذكر وتخصيصه المعنى بل الكلام محمول على
قوله فاعرف فيمكن أن يكون من تمة التقدير إشارة إلى التوضيح على الشبهة الأولى في تقدير الجزاء
ذلك يدل قوله فاعلم ليتكلم الشرط والجزاء ويمكن أن يكون من كلام المحقق إشارة إلى الأول
أو إلى الجميع ما هو محل الاختار من التقادير فغاية اللطائف ما لا يخفى فأخبر **قوله** لا يخفى أن
ورود المنع لا يخفى أنه هذا الاعتراض ينوب عنها أسوار عرفت عبارة المص من ظاهرها
أول تعرف فإن المنع سوار تعلق المقدمة أو بنفس الدليل ودوده إنما هو على تقدير أن يكون بعض
مقدمات الدليل نظريا غير معلوم ولذا أطلق المحقق ولم يقل أن ورود المنع على المقدمة إنما هو فلا بد على ما
تدفع أن المنع في قول المص وإن كان مستندا إلى الدليل بحسب الظاهر إلا أنه يجب فيه من ظاهره على ما ذكره

الشارح فقول ان ورود المنع انما هو ليس على ما ينبغي والذي ينبغي ووافق تقرير الشارح
 ان يقول لا ينبغي ان ورود المنع على مقدمة الدليل بعضا وكلاهما هو على تقدير كونها نظرية اهنتى
 على ان لا يجب على المحشى ان يوافق كلامه على صحة تقرير الشارح بل المختار عند تعلق المنع بالمعنى الاخص
 بالدليل لا بمقدمته كما ينبغي فان قلت ورود المنع قد يكون على تقدير ان يكون جميع المقدمات نظريا
 غير معلوم فالخصر المستفاد من قوله انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل نظريا غير معلوم ليس
 بصحيح قلت على ذلك التقدير ايضا يصدق ان بعض مقدمات الدليل نظري غير معلوم على ان الحرف بالنسبة
 الى كون المقدمات بأسرها بديهية او نظرية معلومة **قوله** على قياس ما مر من الشر عند قول المحشى فالدليل
 حيث قال هناك وذلك اذا كان المطر نظريا غير معلوم اذ لو كان بديهيا ونظريا معلوما فلا يطلب الدليل
 اى فلا يلحق ان يطلب الدليل كإثباته المحشى هناك هذا جعلنا ما مر اشارة الى قول الشارح في حال قول النص
 ان كنت ناقلا فطلب الصحة ليس على ما ينبغي من وجوه كالا ينبغي **قوله** تنبها على جواز الوجهين اى الكلية
 والاهمال في كلامه اذ الكون بحسب الاصطلاحين فالاول على اصطلاح اهل العربية والثاني على اصطلاح
 اهل المنطق كذا افاده بعض الافاضل وقد يقال لم يظهر وجه في حملها على الكلية فيلحق وعلى الاهمال
 هناك ان ما ذكر فيلحق في وجه الحمل على الكلية بحري هذا ايضا وبلا فرق والتنبيه المذكور حاصل في تعيين
 ايضا انتهى لعل وجهه هو التنبيه المذكور ولم يعكس تنبها على جواز الحمل على الكلية على الحمل على الاعمال اشارة
 تقديم الاول على جواز الحمل على الثاني نائبا الى جواز حملها على ان في التفكير لم يظهر في الحمل على الكلية
 ههنا اثر ولم يوجب الى التقييد **قوله** وكذا الكلام في قوله او نقص او عورض يعنى انها ايضا يحتاجان الى التقييد
 فذلك اما الاعتماد على المقاييس الى ما سبق او اختيار الاهمال في كلمة اذا ههنا وفي نظر فاه التقييد فيها ليس
 هو القيد فيما سبق بل القيد في الاول كونها ناقصة كما يفسد الدليل وفي الثاني كونها معارضا كما يفسد
 المدلول كالا ينبغي فلا يجرى فيها الاعتماد على المقاييس لا ما سبق اللهم الا ان يقال المراد ان الكلام فيها كالكلام ههنا
 في مجرد كون الفرق اختيار الاهمال **قوله** لا كلام الفرضه يعنى ان هذا القيد مستند رك احاطة اليه
 لان النظر من الالام في قوله بتقوية المنع ان يكون لام الفرض والفرض قد يطابق الواقع وقد لا يطابق وهذا
 بعينه مفاد قوله بزعم المنع فيكون ذلك مفينا عنه لا يقال فخطئ هذا يلزم ان يكون الالام ايضا مفيدا
 للتعريف لا بانقول ان الفساد انما يثبت من كونه الزعم قيد للتقوية كما ينبغي ولام الفرض وان كان مفيدا

مفاد

مفاد الزعم الالام ان ليس قيد للتقوية بل هو دافل عليه فلا يلزم الفساد كالا ينبغي **قوله** لانه لا يصدق
 ح على سند المنع اصلا فان التقوية التي هي مدخول لام التقوية الفرض تكون مفيدة بكونها بزعم المنع
 فليزمن ان يكون الفرض من ذكر السند هو التقوية التي بزعم المنع لا التقوية بحسب نفس الامر
 صحت ولا شئ من سند المنع كذلك فضرورة ان غرض المنع من ذكر السند تقوية المنع بحسب
 نفس الامر لا بزعم المنع فالطرف اعني بزعم المنع متعلق بالتقوية ولا يتوقف اخذ التعريف
 على تعلقه بالفرضية المستفادة من لام الفرض فقط ما قال بعض الافاضل ان هذا انما يجزى
 اذا كان الطرف متعلقا بالفرضية ولا ضرورة تدعو اليه بل الظاهر انه متعلق بالتقوية في انما
 على الكلام انتهى فان تعلقه بالتقوية التي هي مدخول لام الفرض يؤله بالافرة الى تعلقه بالفرض
 فيكون متعلقا به بحسب الحقيقة فليزمن ان لا يكون التقوية غرضا لانها بحسب نفس الامر لا بزعم
 المنع انتهى فان تعلقه بتلك التقوية لا يؤهل الى تعلقه بالفرض ولا يستدعي الفساد ذلك التعلق بل
 بل يكفي فيه دخول الفرض على التقوية المقيدة بزعم المنع كالا ينبغي ثم انما يجب على اصل الاعتراض
 بانه يجوز ان يكون بحسب نفس الامر معتبرا في نظم الكلام محذورا للظهور وتكون التقوية ما يذكر
 لغرض تقوية المنع بحسب نفس الامر بزعم المنع ولا ينبغي ان هذا الجواب صحيح في دفع الفساد
 لا بحوجه ضعف **قوله** غير موقوفة التقدير فان النعم ح يكون قيد للتقوية المقيدة بنفس
 الامر ولا فساد فيه بل شا كل سند كذلك فاقديقال ان هذا الجواب غريب فسادا فاقاله
 بعض الافاضل من غريب الغرائب نعم لا يدفع الجواب السؤال بالاستدراك وقد اجاب ذلك
 المحجيب عن الاستدراك بانه يجوز ان يكون قوله بزعم المنع من قبيل التبرج بما علم ضمنا والتمسك
 فله غبار عليها اصلا **قوله** ما يعقوب المنع بزعم المنع وهذا اعم من ان يكون بحسب نفس الامر
 ايضا ومن ان يكون بحسب زعم المنع فقط كالا ينبغي فلا يرد عليه شئ من الايراد المذكورين
 كما قال المحشى اما الاول فقط واما الثاني منشاؤه دخول الفرض على التقوية المقيدة بزعم المنع
 وهو مفقود فيه فاقيل في عدم ورود الثاني نظرا ليس بشئ **قوله** ولك ان يحمل الالام
 لام العاقبة كما في قوله في التلقط ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا كما في قوله في التلقط
 اى التلقطه وعاقبة التلقط ان يكون لهم عدوا وحزنا كما في قول الشاعر لدو اللوت

لا ينبغي في دفع الفساد بتقوية
 وكذا سقط ما قد يقال ان تعلقه بتقوية

المجيب المحشى حلى كله

وابن الجواب اى لا راعا عاقبة ولا دتكم الموت وابنوا وعاقبة بنا حكم الخراب فيكون حاصل ما نحن فيه ما يذكر وعاقبة الذكر تقوية المنع بزعم المانع **قوله** لا لام الغرض صرح بهذا النفي مع انه يفهم من قوله ان تجعل اللام لام العاقبة تأكيدا وتصريحا بما علم ضمنا والتزاما واشارة الى ان لام العاقبة غير لام الغرض وان السؤال السابق انما يتبعه على الثاني دون الاول فاذا يقال لا فائدة في ذكره كما لا يخفى فليس بشئ على انه يجوز ان يكون فائدا في الاشارة لا دفع الوهم من بقوله ان الظا المتبادر من اللام ان يكون للغرض لا سيما في هذا المقام فلا يعدل عنه من غير ضرورة ولا صار فيها حاصل الدفع ان هذا اللام لام العاقبة لا لام الغرض وان كان ذا ظاهرا متبادرا لانه يستلزم الفساد المذكور وسيأتي مثل هذا التوجيه من هذا القائل عند قول المحشى في ان هذا المنع بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص فافهم **قوله** لكنه خلاف الظا فان مجاز يحتاج الى قرينة صافية ولا قرينة ههنا سوى الفساد وهو غير معتبر سيما في القرينات **قوله** مع ان قائله المحقق الشريف قد قال الشرح في اخر كتابه لم التزم نقل الحواشي المنسوبة الى المحقق الشريف بل قررت الكلام على وجه لا حظته فالتكلم بذلك ان لا يعرج بالنقل فكان التصريح به لما ذكر المحشى ويجعل ان المراد ان قائله المحقق الشريف كما صرح به في الحاشية فلا يحتمل ان يكون التعبير بقيل لجمهور القائل فهو لضعف المنقول لا غير فتأمل **قوله** فيه ان هذا المنع او يعنى ان هذا القول منهم تعريف المنع كما في الرسالة السمرقندية ونسبها السعدية فيجب ان يكون المراد بالمنع المعنى الاعم لا المعنى الاخص لانه نفس المعرفة ولا يجوز ان يعرف الشيء لنفسه وكون مقصود الشرح هنا لجمهور قوله ان المنع على ما ذكره من بعض مقدمات الدلائل او كلها على سبيل التبيين لان المنع لا يليل ببيان ما يتعلق بالمنع لا يستلزم ان يكون ذلك تعريفا منها ولا يخرج به عن كونه تعريفا كما لا يخفى فحفظ ما قد يقال ان المتع ههنا اى مقصود الشرح ببيان ما يتعلق به المنع الذي ذكره في مقابلة النقص والمعارضة عندهم لا التعريف كما ظن والافلا حاجة الى ذكر قوله لان الدلائل لا اوجه له كما لا يخفى انتهى وهو اصح ايضا ما قيل بعد بسط مقدمة لتبيين المرام وتهذيب المقام ان كلامه يشير بان القوم قسموا المنع بالمعنى الاخص والمقسين والتعريف متضمن لتعريف الاقسام والتعريف المستنبط للتعليم الاول هو قولنا بعض مقدمات الدلائل على سبيل التبيين فقوله ان المنع اه اشارة الى الايراد على هذا التعريف المستنبط انه من قولك فعلي هذا يكون الايراد مؤاخذا على المنقول وقد مر انه لا يتعلق به

المؤخذ أصلا قلت الشئ قد التزم صحة هذا المنقول لأنه ذكره لتأييد كلامه وقد مر أن الناقل التزم صحة المنقول يتوجه عليه المؤخذ كلها نعم يمكن أن يقال أن الشئ أشار إلى ضعف هذا المذكور حيث قال على ما ذكره فلا يضر عليه هذا الإيراد **قوله** لا بالمعنى الاخص صرح بهذا النفي مع أنه ينهمر قوله أن هذا النع بمعنى الاعم تأكيداً وتبرجاً بما علم ضمناً وتعييناً المنشأ الفلطي وتليسا للاستدلال بقوله لا نفس المعرفة فلا حاجة إلى ما قد يقال أنه إشارة إلى دفع وهم من يقول أن اللفظ المتبادر من الملاقى النع وهو المعنى الاخص **الاسم** في هذا المقام فلا يعدل عنه من غير صارف ولا صارف عنها **فأما** أصله أن هذا النع بالمعنى الاعم بالمعنى الاخص وإن كان ظاهراً متبادراً لأنه يلزم على هذا تعريف الشئ بنفسه انتهى لأنه نفس المعرفة فإن قلت أن محل النع على المعنى الاخص فاسد لأنه نفس المعرفة وكذلك المحل على المعنى الاخص الاعم كونه التعريف غير مانع من الاختيار والحال أنه لا فرق بين فاسد وكذلك فواجب اختيار اعم الاجل فساداً لا صريحاً وجهه أن فساد الاول أشد وأوضح بخلاف الثاني حيث ذهب جم غفير من العلماء إلى جواز التعريف بالاعم بخلاف تعريف الشئ بنفسه وايضاً يمكن الإجابة عن الثاني بما لا يخفى بخلاف الاول **قوله** وعلى هذا يصدق التعريف على الفصيص أي على أن يكون النع في التعريف المذكور بالمعنى الاعم يصدق التعريف على الفصيص لا يخفى أن المعنى الاعم للنع وهو السؤال والدخل في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال شامل لما هو بالاستدلال أو بدونه فلا شك أنه بعد محل النع في التعريف المذكور على ذلك المعنى يصدق التعريف على الفصيص سواء كان الفصيص المراد مع الاستدلال أو بدونه فما قد يقال هنا من أن المراد من التعريف المذكور بعض مقدمات الدليل أو كلها على سبيل التفصيل فقط كما هو الظاهر في معنى من غير إقامة الدليل على خلافه فكما أن الفصيص ليس مرافراً بالمعرف كذلك لا يصدق عليه التعريف المذكور ساقط كل السقوط على أن رد بعض المقدمات أو كلها بطريق الإبطال وإن كان من غير إقامة الدليل على خلافه ليس **أفراد** مع أنه يصدق التعريف عليه على التقدير المفروض سواء سمى ذلك الرد بالفصيص أو لا كما لا يخفى **قوله** إلا أن بقاء النع اه ويجوز أن يحل التعريف على مذهب المتقدمين بل على مذهب المتأخرين ايضاً بأن يقال الفرض من هذا التعريف تبيين المناقضة من أخوه لا تميزه عن جميع الاختلافات نقل عنه في الحاشية وهنا أنه يجوز أن يكون المقام بيان حكم النع لا تعريفه والحوال قد يكون اعم من

الموضوع انتهى وقد عرفت ما فيه **قوله** لكن لا يلزم قوله اه اي لا يلزم كل من التقييد والحل المذكور
من قوله لا منع الدليل اه اما الاول فلا لا يمكن تقييد المنع في قوله لا منع الدليل بكونه موجهاً فانه قد
منه المجازة وهي غير موجبة واما الثاني فلا لا يمكن حمله على المطالبة وهو في نفسه بمعنى الدليل
مطلقاً والملازم ان يكون المنع في الموضوعين بمعنى واحد وهذا التقدير ظاهر ان قصر الكلام على الثاني
تفسير **قوله** ان النقص الاجمالي في التحقيق دعوى خساد الدليل اه تهديد لدفع المناقشة الالية
لكن لا يخفى الملازم لعبارة الشارح ان يقول ان النقص الاجمالي في التحقيق منع الدليل مع شاهد يدل
على خساد الدليل الا انه قصد تهديداً لما سيورده على عبارة الشارح بقوله نعم يتبعان منع الدليل
وبينا ان المنشاء الاتجاه فقال دعوى خساد الدليل واما قال في التحقيق لانه في الشهادة دعوى خساد
الدليل مع شاهد يدل على تخلف المدعى عن الدليل كما سيجي **قوله** ويدل على ذلك ان على خساد الدليل
وقوله مطلقاً اي سواء كان ذلك الغرض التخلّف او غير ذلك ثم لا يخفى ان لا نسب اليه ترك المحشى
قوله يدل على ذلك مطلقاً اي البين الا انه قصد الاشارة الى تعميم الشاهد كما يستفاد من حاشية الش
هنا يستفاد من التحقيق ايضا **قوله** وهو اي خساد الدليل المأخوذ في تعريف الشاهد اعم من ان
يكون تخلف المدعى عن الدليل او غير ذلك فيكون الشاهد ايضا اعم وقوله واما يدل على ذلك كلام
المصنف جواب سؤال مقدر تقديره ان كلام المدعى في سياقي يابي عن هذا التعميم لانه يدل
على انه لا بد في النقص الاجمالي من شاهد خاص وهو التخلّف وحاصل الجواب ان ما يدل عليه كلام
كلام المصنف مرضي عند الشرح فلا يصلح ان يابي التعميم في قوله الشرح فهو يابق على ضرورة المواقف
ما هو التحقيق **قوله** فاندفعت المناقشة التذكروها في الحاشية الاخرى حيث قال في مناقشة
لانا انهم ان كل ما كان المنع مقارناً بشاهد على المنووعة يكون نقضاً اجمالياً لانه لا بد فيه من شاهد
يدل على لزوم التخلّف ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك انتهى وانت خبير بان هذه المناقشة مناقشة
وقوله لانه لا بد فيه من شاهد خاص وعاد ذكره المحشى كلام على السند الاخص وهو غير مفيد كما سيجي ايضا
يحتمل ان يكون مراده ان لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم التخلّف مثلاً ولا يلزم ان يكون كل شاهد كذلك
لجواز ان يكون دالاً على مجرد المنووعة في قول ما ذكر من المناقشة اما ذكره المحشى في سياقي قوله نعم
على ان يجوز ان يكون هذه المناقشة منهجية على كلام المصنف على ما هو الموضع عند وليس المانع من ذهب **قوله**

نعم

نعم نعم حاصله منع حصر المنع المقارن بشاهد في النقص الاجمالي كان حاصل المناقشة التي ذكرها الش
في الحاشية كذلك وتوضيح ان منع الدليل لما كان اعم من الابطال والمطالبة لم يكن منع الدليل المقارن بالشاهد **مطلقاً**
منحصر في النقص الاجمالي لجواز ان يكون منع المقارن بالشاهد على طريق المطالبة والنقص الاجمالي لا يكون
الا بطلاً واما قلنا حاصله منع حصر المنع اه وان كان ظاهره يحتمل ان يكون منعاً لحصر منع الدليل الغير المقارن بالشاهد في
الاجمالي والمجازة باثبات الرابطة بينها وان كان ظاهره يحتمل ان يكون منعاً لحصر منع الدليل الغير المقارن بالشاهد في
المجازة بقرينة الجواب فلا شيء من منع الدليل المقارن بالشاهد ما يكون على طريق المطالبة فانه
لا يدل على دفع الوساطة وعلى حصر المنع الغير المقارن بالشاهد في المجازة كما لا يخفى وايضا كج
المنع الثاني من الشر في اصل الشرح مصرحاً فلا يكون لا يراده ههنا وجه **قوله** وجواب اه
حاصل ان منع الدليل ولو كان اعم بحسب المفهوم الا انه بمقارنة الشاهد تخصيص بصورة
الابصار منع الدليل المقارن بالشاهد لا يكون الانتقضا اجمالياً فيتم المحرر **قوله** اذا المراد من ان هذه
اعلم ان الشاهد كما مر ما يدل على خساد الدليل وهو بظاهره يعم بعض السند فقوله منع الدليل المقارن
بالشاهد بظاهره يصدق على المطالبة على الدليل بالسند الذي يدل على خساد الدليل فعلى الظاهر
في الموضوعين يرد النقص على قوله فان كان الاول فهو نقض اجمالي بتلك المطالبة فاجاب بان المراد
من الشاهد في قوله اما ان يقارن بالشاهد من حيث هو شاهد لا الشاهد مطلقاً فلا يصدق على
المطالبة بالسند والشاهد ما يدل على خساد الدليل من حيث هو كذلك اي من حيث انه يدل على
خساد الدليل فلا يعم السند فلا يصدق قوله اما ان يقارن بالشاهد على المطالبة المذكورة كما لا يخفى
قوله ليمتاز عن السند مرتباً بكلام القوليين لا بالآخر فقط كما ظن اذ لا وجه للتخصيص واشارته
الى وجه اعتبار الحاشية فتأمل **قوله** مطلقاً تعميم السند اي سواء كان ما ويا واخصراً واعم
ولا وجه لتفسيره بان يقال سواء كان المنع على طريق المطالبة او على طريق الابطال كما قرره بعض
الافاضل اذ لا سند للمنع على طريق الابطال **قوله** وعلى التقديرين اي على كل من التقديرين المذكورين
في الشاهد كما هو مقتضى السوق والنوق فذكر بعض الافاضل بقوله اي على تقدير ان يكون المنع
اعم من المطالبة والابطال وعلى تقدير ان يكون خاصاً بمعنى الابطال فقط خراباً عن النوق على
انه لم يذكر بعد كون المنع خاصاً بمعنى الابطال فقط **قوله** فثبت اه او ثبت بطريق الانتاج من

الشكل الاول تقريره منع الدليل اذا كان مقارنا بشاهد يكون ابطالا للدليل مع شاهد
والابطال بشاهد لا يكون الانقضا اجماليا فثبت ان الدليل اه اما لصغري فلما منع
الدليل بمقارنة الشاهد يختص بصورة ابطال واما الكبرى فغير محتاج الى البيان هنا
فلا يرد علينا ان منع الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون الا بطريق ابطال
لاما ذكره المحقق وما قد يقال ان ماذكره ايضا لازم على طريق الانتاج من الشكل الثاني
فتميز المقام ان منع الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون الا بطريق ابطال والنقض
الاجمال لا يكون الا بطريق ابطال ينتج ان منع الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون
الانقضا اجماليا وهو المطر وبعبارة اخرى ان منع الدليل اذا كان مقارنا بشاهد يختص
بالابطال والنقض الاجمال يختص بالابطال ينتج ان منع الدليل اذا كان مقارنا بشاهد يختص
بالنقض الاجمال وهو خلاصة المطر لكن شرط انتاج الشكل الثاني منتف ههنا بحسب
انتهى ما يفتونك عليه الصبيان **قوله** ولا يلزم من تعلق المنع اه لا يخفى ان هذا اليراد انما يتجده
على الشا اذا كان دعواه من وجوب صرف عبارة المنع عن ظاهرها على ماذكره ناشئة
عن تعلق المنع بالمعنى الاخر عبارة عن منع المذكور المختص بما ذكره من فلا يتجده وطريق
النشأة عنه ان المذكور فيه على وجه المتعلقية مقدمة الدليل لانفسه فانه اذا قلنا المنع منع بعض
مقدمات الدليل كانت المتوعدة والمردودة صفة للمقدمة لانفس الدليل ويؤيد هذا المعنى
قوله لا ويؤيد ماذكره سابقا اذ ليس فيما ذكره سابقا الا كون المنع عبارة عن ذكره
على وجه المتعلقية مقدمة الدليل وليس فيه تعلق بالمعنى الاخر بمقدمة وانما قال ويؤيد
ولم يقل يدل عليه اذ متعلقية المقدمة فيه ليست بظاهرة بخلاف ماذكره اذ فرق
بين قولنا المنع وبين بعض مقدمات الدليل وبين قولنا المنع يطلب الدليل على مقدمته
فان المقدمة في الاول ظنة في كونها متعلقة بالمنع بخلاف الثاني فان الظنة ان يكون تعلق
للمنع الدليل المط لا المقدمة ولا الدليل الذي اضيف اليه المقدمة ولذا قال الفاضل
ان المنع بالمعنى المذكور اى بمعنى طلب الدليل على مقدمته اذا بنى الفعل بسند في الشايع في المقدمة
لا الى الدليل وان كان مقتضى تفسيره ان ينسب الى الدليل المطر وكان وجهه ان يرد

بكون المقدمة مما يطلب عليه الدليل انتهى قوله ولا شك ان التجريد على تعلقه بالدليل
اقل اقل مؤنة واما ما قد يقال من انه على ذلك التقدير يحتاج الى تجريد واحد واما
على تقدير التعلق بالمقدمة فيحتاج الى تجريدين ولا شك ان الواحد اقل من التجريدين
فليس على ما ينبغي فان التجريد وهو استعمال اللفظ في جزء معناه واحد على ^{التقدير} ^{التي}
غاية اقل مؤنة في احد هاتين **قوله** ومنه يعلم اه اى ماذكره هنا من انه لا اعتبار بمقدمة
الدليل اه يعلم ضعف قوله ويؤيد ماذكره سابقا وطريق العلم منه انه اعتبار بمقدمة
الدليل فيما ذكر سابقا ايضا فتعلق المنع بالمنع المذكور سابقا ايضا بكل واحد من ^{الدليل}
ومقدمته سبى على التجريد والتجريد على تعلقه بالدليل اصل اقل فهو ظاهر في التأييد
غيره وقد عرفت وجه التأييد فتوجه فتمثل اشارة الى ماذكره سابقا
ويحتمل ان يكون اشارة الى ان تعلق المنع بالمعنى الاخر بالمقدمة مشهور مستفيض
بين المحققين بحيث اذا اطلق فهم منه تعلقه بالمقدمة حتى صار ذلك التعلق
حقيقة عرفية سواء كان مبنيا على التجريد او لا فعلى هذا يجب صرف عبارة المنع
عن ظاهرها لزم ذلك العهد ماذكره ايضا **قوله** فلم لا يجوزون منع ^{الدليل}
ايضا بلا شاهد وتعدونه مكابرة اه اذا كان بطريق المطالبة اه قد يقال
لما ان القسم الاول الذي يشير اليه بقوله اما ان يقارن بشاهد مختصا بالابطال
على ما صرح به فيما سبق وجب وان يكون الثاني الذي يشير اليه بقوله اولا مختصا
به ايضا بحكم المقابلة وان لم يقارن بشاهد فان التقابل بين الاقسام مما
يجب الرعاية فيه فعلى هذا لا يتصور العموم في منع الدليل في قوله لان منع ^{الدليل}
اما ان يقارن اه حتى يصح التقييد بقوله اذا كان بطريق المطالبة وقوله لان
الدليل ههنا اعم من وقوله على ما يقتضيه سياق كلامهم ايضا من انتهى وان خبير
بان اختصاص القسم الاول بالابطال ليس الا بعد التقييد بمقارنة الشاهد بالمعنى
المذكور سابقا كما صرح به ذلك الفاضل ايضا فيلسق ولا شك انه لا ينافي العموم
لان القسم والا في القسم الثاني ولا يخل بالمقابلة بين الاقسام كون قسمها مختصا

بشيء دون غيره كما لا يخفى فقولنا ما كان القسم الاول مختصا بالابطال وجب ان يكون



